جامعة كربلاء

كلية الإدارة الاقتصاد

قسم الاقتصاد

التحليل الاقتصادي لمؤشرات التنمية المستدامة في بلدان أسيوية مختارة

رسالة تقدم بها

علي مهدي داود سلمان الربيعي

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

بإشراف

الأستاذ الدكتور

كاظم احمد حمادة البطاط

1430هـ 2009 م

بِسمِ اللَّهِ الرحمنَ الرحيم

وَلا تُفسِدُوا فيِ الأَرضِ

بَعد إِصلٰحِها ذ ٰلِكُم خيَرٌ لَّكُم

إِن كُنتُم مُّؤمِنِين

صدق الله العلي العظيم

سورة الأعراف - الآية 85

المستخلص

على الرغم من التطور الحاصل في نظريات التنمية الاقتصادية على إنها تعد مدخل جديد شاملاً له جوانب عديدة اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية وأخلاقية ، ولكن كل ذلك لم يكن كافيا لتقديم حلول في مواجهة تحلل وتدهور البيئة ، فلقد ازدادت معاناة البشرية مع نهاية القرن الماضي نتيجة لاستنزاف الموارد الاقتصادية ارتفاع معدلات التلوث وازدياد ظاهرة الاحتباس الحراري وتحلل طبقة الأوزون فضلاً عن الارتفاع المتوقع لدرجة حرارة الأرض ، عليه لم يعد مضموناً اقتران زيادة متوسط دخل الفرد واستمرار النمو لتحسن الوضع الاقتصادي والصحي والتعليمي أو المستوى البيئي ، فبرامج التنمية التي تهدف إلى تحقيق أهداف المجتمع من حيث العدالة في توزيع الدخل وأهمية الكفاءة والاستقرار الاقتصادي والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وربط هذه البرامج التنموية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي مع البيئة هو الأساس الذي تقوم عليه التنمية المستدامة وهذا ما أكده الجانب النظري . فالتنمية المستدامة المتواصلة بيئياً هي القادرة على حفظ الموارد الطبيعية والتدهور الحاصل بالبيئة عن طريق تقليل الاستنزاف وتفعيل استخدام التقنيات الحديثة في عمليات المعالجة للتوصل إلى اقل هدر ممكن للموارد ، وهذا ما تم طرحه في الفصل الثاني .

ان عملية التنمية المستدامة تحتاج إلى جهد إنمائي مضاعف من قبل المؤسسات صاحبة القرار عبر التأكيد على التنويع الاقتصادي في مكونات الناتج المحلي الإجمالي وعدم الاعتماد على قطاع معين وتفعيل المؤشرات الاقتصادية للحصول على قاعدة يمكن من خلالها الانطلاق في خطة عمل هادفة نحقق من خلالها الأهداف المرجوة للتوصل إلى التنمية المستدامة ، وهذا ما تم تناوله في الفصل الثالث . في حين تناول الجانب التطبيقي تحليل مؤشرات التنمية المستدامة من خلال عدد من المتغيرات المفسرة التي تعبر عن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية والبحث في إمكانية انطباقها مع فرضية البحث في إن عدم دمج البعد البيئي في عمليات التخطيط الاقتصادي سوف يؤدي إلى تراجع مؤشرات التنمية المستدامة .

المحتويات Contents

الموضوع	رقم الصفحة
الآية القرآنية	أ
إقرار المشرف اللغوي	ب
إقرار المشرف	ت
الإهداء	ث
شكر وتقدير	ج
إقرار لجنة المناقشة	ح
المحتويات	خ-ط
قائمة الجداول	ر
قائمة الأشكال	ز
قائمة الملاحق	ص-ط
المقدمة	1-4
مشكلة البحث	2
فرضية البحث	2
هدف البحث	2
عينة البحث	3
منهجية البحث	3
حدود البحث	3
هيكلية البحث	4
الفصل الأول : الإطار الفكري والمفاهيمي للتنمية الاقتصادية	5-21
تمهيد	6
المبحث الأول : الإطار ألمفاهيمي للتنمية الاقتصادية	7
أولا : نظرة عامة حول تطور الفكر التنموي	7
1. الفكر التنموي قبل عام 1945 .	7
2. الفكر التنموي بعد عام 1945 .	8
ثانياً : النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	11

1. مفهوم النمو الاقتصادي .	11
2. مفهوم التنمية الاقتصادية .	12
المبحث الثاني : نظريات النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية .	15
أولا : نظريات النمو الاقتصادي .	15
1. النظرية الكلاسيكية الحديثة في النمو الاقتصادي .	15
2. النظرية الكنزية الحديثة .	15
3. النظرية الكلاسيكية الجديدة .	17
ثانياً : نظريات التنمية الاقتصادية .	19
1. نظرية الدفعة القوية .	19
2. نظريتي النمو المتوازن والغير متوازن .	20
3. نظرية أقطاب (مراكز) النمو	20
الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة	23- 71
تمهيد	23
المبحث الثاني : العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة .	24
أولا : مراحل تطور العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة .	24
1. محاولة استغلال الموارد البيئية بأقصى درجة ممكنة .	26
2. محاولة تحقيق النمو الاقتصادي مع حماية البيئة من الآثار السلبية .	26
3. مرحلة تحقيق النمو الاقتصادي مع إدارة البيئة .	28
4. مرحلة التنمية الاقتصادية البيئية .	28
ثانياً : التنمية المستدامة في القمم العالمية .	29
المبحث الأول : التنمية المستدامة الخصائص والمضامين .	32
أولا : مفهوم التنمية المستدامة .	32
1. التعريفات التقنية والإدارية .	33
2. التعريفات الاجتماعية والإنسانية .	34
3. التعريفات البيئية .	34
4. التعريفات الاقتصادية .	34

ثانياً : التنمية المستدامة في أراء المفكرين	35
ثالثاً : مسوغات التنمية المستدامة .	37
رابعاً : خصائص التنمية المستدامة وسماتها .	39
خامساً : مضامين (مبادئ) التنمية المستدامة	41
1. المبادئ الاقتصادية .	41
2. المبادئ الاجتماعية .	42
3. المبادئ البيئية .	44
المبحث الثالث : أبعاد تحقيق التنمية المستدامة وأهدافها ومتطلباتها .	47
أولا : أبعاد التنمية المستدامة .	47
1. البعد الاقتصادي .	48
2. البعد الاجتماعي .	51
3. البعد البيئي .	53
4. البعد الدولي .	55
5. البعد المؤسسي .	57
ثانياً : أهداف التنمية المستدامة	59
1. الاقتصادية .	59
2. الاجتماعية .	60
3. المؤسسية .	60
ثالثاً : متطلبات تحقيق التنمية المستدامة	61
الفصل الثالث : دراسة مؤشرات الجهد الإنمائي لدول العينة .	107-72
تمهيد	73
المبحث الأول : دراسة مؤشرات الجهد الإنمائي لكوريا الجنوبية .	74
أولا : الجغرافية الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية .	74
ثانياً : تحليل مؤشرات الجهد الإنمائي .	75
ثالثاً : مرتكزات نجاح النموذج الكوري الجنوبي .	87
المبحث الثاني : دراسة مؤشرات الجهد الإنمائي لاندونيسيا .	90
أولا : الجغرافية الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية .	90

ثانياً : تحليل مؤشرات الجهد الإنمائي .	95
المبحث الثالث : دراسة بعض مؤشرات الجهد الإنمائي للعراق .	102
أولا : الجغرافية الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية .	102
ثانياً : تحليل بعض مؤشرات الجهد الإنمائي .	103
الفصل الرابع : دراسة مؤشرات التنمية المستدامة لدول العينة.	161-108
تمهيد	110
المبحث الأول : دراسة مؤشرات التنمية المستدامة لكوريا الجنوبية	111
أولا : طبيعة مؤشرات التنمية المستدامة	110
ثانياً : تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة	114
المبحث الثاني : دراسة مؤشرات التنمية المستدامة لاندونيسيا.	133
المبحث الثالث : دراسة بعض مؤشرات التنمية المستدامة للعراق	141
أولا : تحليل مؤشرات التنمية المستدامة	141
ثانياً : التحديات الراهنة التي تواجه التنمية المستدامة في العراق .	158-155
الاستنتاجات والتوصيات	164-159
الملاحق	183-165
المصادر والمراجع	196-184
الخلاصة باللغة الانكليزية	B

قائمة الجداول Tables List

ت	العنوان	الصفحة
1	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	13 -14
2	تطور مؤشرات الجهد الإنمائي لكوريا الجنوبية للمدة (1985 – 2006)	78
3	الأهمية النسبية لمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لكوريا الجنوبية للمدة (1985 – 2006)	84
4	تطور مؤشرات الجهد الإنمائي لاندونيسيا للمدة (1985 – 2006)	94
5	الأهمية النسبية لمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لاندونيسيا للمدة (1985 – 2006)	97
6	الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية للفترة (1990 – 2003) بالأسعار الثابتة لعام 1988 بملايين الدنانير	105
7	المؤشرات الأساسية للتنمية المستدامة في إطار مؤشرات (القوة الدافعة – الحالة – الاستجابة)	112
8	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للعراق للفترة (1995 – 2004) مليون دينار	144
9	مؤشرات قطاع البيئة في العراق	146
10	معدلات النمو السكاني للعراق للمدة (1994 – 2004)	148
11	السكان الحضر كنسبة مئوية من مجموع السكان في أعوام مختارة للعراق	148
12	الموارد المائية المتجددة للعراق لسنوات مختارة	149
13	مؤشرات قطاع الموارد المائية للعراق	150
14	نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة في العراق للمدة (1990 – 1998)	152
15	عدد خطوط الهاتف الرئيسية للعراق للمدة (1990 – 2004)	154

قائمة الإشكال Figures List

ت	العنوان	الصفحة
1	العلاقة بين أبعاد التنمية المستدامة وشكل التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية	48
2	الأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة	58
3	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر لكوريا الجنوبية للمدة (1985 – 2006)	80
4	تطور التجارة الخارجية لكوريا الجنوبية للمدة (1985 – 2006)	81
5	تطور القوى العاملة لكوريا الجنوبية للمدة (1985 – 2006)	82
6	تطور الناتج المحلي الإجمالي لكوريا الجنوبية للمدة (1985 – 2006)	83
7	الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في GDP وبالأسعار الثابتة لكوريا الجنوبية للمدة (1985 – 2006)	84
8	تطور الادخار المحلي الإجمالي لكوريا الجنوبية للمدة (1985 – 2006)	85
9	حجم الاحتياطي الدولي لكوريا الجنوبية للمدة (1985 – 2006)	86
10	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر لاندونيسيا للمدة (1985 – 2006)	95
11	تطور صافي التجارة الخارجية لاندونيسيا للمدة (1985 – 2006)	96
12	تطور الناتج المحلي الإجمالي لاندونيسيا بالأسعار الثابتة للمدة (1985 – 2006)	97
13	الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في GDP وبالأسعار الثابتة لاندونيسيا للمدة (1985 – 2006)	98

14	تطور الادخار المحلي الإجمالي لاندونيسيا للمدة (1985 – 2006)	99
15	حجم الاحتياطي الدولي لاندونيسيا للمدة (1985 – 2006)	100
16	الناتج المحلي الإجمالي للعراق للمدة (1990- 2003)	106
17	الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في GDP للعراق للمدة (1994 – 2004)	107
18	تطور نصيب الفرد السنوي من الناتج المحلي الإجمالي لكوريا الجنوبية للمدة (1985 – 2006)	115
19	صادرات السلع والخدمات إلى واردات السلع والخدمات لكوريا الجنوبية للمدة (1985 – 2006)	116
20	نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة لكوريا الجنوبية للمدة (1985 – 2006)	118
21	رصيد الحساب الجاري بوصفه نسبة مئوية من GDP لكوريا الجنوبية للمدة (1988 – 2006)	119
22	إجمالي الدين الخارجي كنسبة مئوية من GDP لكوريا الجنوبية للمدة (1988 – 2006)	120
23	معدلات البطالة لكوريا الجنوبية للمدة (1985 – 2006)	121
24	معدلات النمو السكاني لكوريا الجنوبية للمدة (1985 – 2006)	124
25	النسب المئوية للسكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية لكوريا الجنوبية للمدة (1985 – 2006)	127
26	تطور نصيب الفرد السنوي من الناتج المحلي الإجمالي لاندونيسي للمدة (1985 – 2006)	131
27	صادرات السلع والخدمات إلى واردات السلع والخدمات لاندونيسيا للمدة (1985 – 2006)	132

28	نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة التجارية لاندونيسيا للمدة (1985 – 2006)	133
29	رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من GDP لاندونيسيا للمدة (1988 – 2006)	134
30	إجمالي الدين الخارجي كنسبة مئوية من GDP لاندونيسيا للمدة (1988 – 2005)	135
31	معدلات البطالة لاندونيسيا للمدة (1985 – 2006)	136
32	الانخفاض المتدرج في معدلات النمو السكاني لاندونيسيا للمدة (1985 – 2006)	137
33	النسب المئوية للسكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية لاندونيسيا للمدة (1985 – 2006)	139
34	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للعراق للمدة (1995 – 2005) بالآلاف الدنانير	142

قائمة الملاحق Appendices List

ت	العنوان	الصفحة
1	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لكوريا الجنوبية بالأسعار الثابتة لسنة 1995 للمدة (1985 – 2006)	166
2	صادرات السلع والخدمات كنسبة مئوية من واردات السلع والخدمات لكوريا الجنوبية للمدة (1985 – 2006)	167
3	نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة لكوريا الجنوبية للمدة (1985 – 2006)	168
4	رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لكوريا الجنوبية للمدة (1988 – 2006)	169
5	مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لكوريا الجنوبية للمدة (1988 – 2006)	170
6	معدلات البطالة لكوريا الجنوبية للمدة (1985 – 2006)	171
7	معدلات النمو السكانية لكوريا الجنوبية للمدة (1985 – 2006)	172
8	النسب المئوية للسكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية لكوريا الجنوبية للمدة (1985 – 2006)	173
9	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لاندونيسيا بالأسعار الثابتة لسنة 1995 للمدة (1985 – 2006)	174
10	صادرات السلع والخدمات كنسبة مئوية من واردات السلع والخدمات لاندونيسيا للمدة (1985 – 2006)	175
11	نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة لاندونيسيا للمدة (1985 – 2006)	176
12	رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لاندونيسيا للمدة (1988 – 2006)	177
13	مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لاندونيسيا للمدة (1988 – 2005)	178

14	معدلات البطالة لاندونيسيا للمدة (1985 – 2006)	179
15	يوضح معدل النمو السكاني لاندونيسيا للمدة (1985 – 2006)	180
16	النسب المئوية للسكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية لاندونيسيا للمدة (1985 – 2006)	181
17	مؤشرات التنمية المستدامة الاقتصادية للعراق للمدة (1995 – 2005)	182
18	اسعار صرف الـ (الوآن الكوري) والـ (الروبية الاندونيسية) مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1985 – 2006)	183

المقدمة

المقدمة

تتشابه التنمية الاقتصادية مع بقية العلوم الأخرى ، كالعلوم التقنية والإنسانية في حالة التطور فكلما تقدم الزمن تأخذ هذه العلوم أبعاداً أوسع وأعمق نتيجة ظهور حاجات مستجدة لم تكن تعرف من قبل ، فالتنمية الاقتصادية بنظرياتها المختلفة جاءت لتخدم الظرف التي ظهرت من اجله وتحل المشاكل الاقتصادية العالقة آنذاك ، وألان ، وبعد عمليات التصنيع التي تسابقت إليها الدول المتقدمة ، وكذلك الحروب العالمية والإقليمية والمحلية وما لها من تأثير على البيئة والموارد الطبيعية فلم تعد التنمية الاقتصادية بمفهومها التقليدي الذي يعنى بالجانب المادي يحل المشاكل التي ظهرت مجدداً فبرزت الحاجة إلى نظرية تعتمد على تقنية فاعلة تقوم على أساس التصنيع الفعال في ضوء استخدام تكنولوجيا متطورة لا تجلب للطبيعة مشاكل أو تؤدي إلى استنزافها ، كذلك ظهرت الحاجة إلى نظرية تقوم بالحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال الحاضرة والمستقبلية ، فاتسع مفهوم التنمية الاقتصادية إلى مفهوم التنمية البشرية والتنمية المستدامة التي أخذت في اعتباراتها كل الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، ولم تقتصر على الجانب الاقتصادي والاجتماعي فقط .

إن التنمية المستدامة ليس هدف يمكن تحقيقه بلحظة واحدة وإنما يمكن الوصول إليها في ضوء السير نحوها خطوه بعد خطوه ، فلا يمكن أن تقوم أي دولة في إيقاف التجاوز على الموارد البيئية وتحقيق المساواة الاجتماعية والسياسية من دون جهد إنمائي يهدف في ضوئهِ إلى السير نحو التنمية المستدامة وهذا ما سوف نلاحظه في ضوء الفصول اللاحقة ، فالدولة عندما تحقق انجازات في مؤشراتها الاقتصادية وتحصل على مردود يمكن حينذاك التأثير على مستويات الاستدامة ورفعها بالاتجاه الأعلى .

إن موضوعة التنمية المستدامة تعد من الموضوعات الحديثة والمعاصرة إذ احتلت بنهاية القرن العشرين اهتماماً واسعاً على المسرح العالمي ولاسيما بعد وصول العالم إلى التقنيات الحديثة والحروب الأخيرة التي نتج عنها التجاوز على الموارد الطبيعية ، ولمواجهة المعادلة الصعبة بين تفعيل الجهد الإنمائي وتضمينه إلى البعد البيئي وبين تحقيق التنمية المستدامة وهذا ما ستوضحه مفردات بحثنا الذي يعد احد الخطوات التي يمكن أن تفتح المجال لدراسات أوسع .

مشكلة البحث : the search problem

تتركز مشكلة البحث بأن عدم دمج البعد البيئي في عملية التخطيط الاقتصادي سيؤدي إلى عرقلة التنمية الاقتصادية في المستقبل ومن ثمَّ صعوبة تحقيق التنمية المستدامة ، كذلك فيما تعانيه بلدان جنوب شرق أسيا على العموم وكوريا الجنوبية واندونيسيا على نحو الخصوص من عولمة الاقتصاد وارتفاع نسبة الانفتاح على العالم الخارجي التي أدت إلى قيادة اقتصاد كوريا الجنوبية واندونيسيا نحو الأزمة الأسيوية عام 1997 ، وما تعانيه المجتمعات النامية من تدهور بيئي مستمر والعراق على نحو خاص والذي يؤثر بشكل مباشر على الموارد الطبيعية مما يقف حاجزاً في وجه التنمية المستدامة التي تهدف إلى المحافظة على الموارد بإشباع حاجات الأجيال الحاضرة دون المساس بموارد الأجيال القادمة .

فرضية البحث : the search hypothesis : تنطلق فرضية البحث من مقولة مفادها (يلعب البعد البيئي دوراً بالغاً في عمليات التخطيط الاقتصادي إذ يؤدي إلى تفعيل التنمية الاقتصادية ومن ثمَّ تحقيق التنمية المستدامة ، وإن هناك تأثير ايجابي للجهد الإنمائي الذاتي في تحقيق تطور في مؤشرات التنمية المستدامة الاقتصادية ، وان نجاح التجربة التنموية لكوريا واندونيسيا وتجاوز أزمتها المالية لعام 1997 جاء كثمرة لجهودها الذاتية) .

هدف البحث the search objective تتحدد أهداف البحث بالاتي :

1. إلقاء الضوء على الأطر النظرية والمنهجية للتنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة باعتبارها المنطلق العلمي لمناقشة المشكلة قيد الدراسة .
2. دراسة نمط العلاقة بين الجهد الإنمائي والتنمية المستدامة نتيجةً لتنفيذ الحكومات لسياسات اقتصادية عززت مكانة التنمية المستدامة وساعدت على تطويرها .
3. البحث بمقدار مستوى الأداء التنموي ومدى تأثيره على مؤشرات التنمية المستدامة في دول العينة .

عينة البحث the search sample : اختيرت ثلاث دول آسيوية هي كوريا الجنوبية واندونيسيا والعراق ، وان السبب في اختيار هذه الدول يكمن في الآتي :

1. تعد كوريا الجنوبية واندونيسيا من الدول ذوات الإصلاح الاقتصادي المستمر في اقتصاداتها .
2. تتميز هذه الدول في كونها تستقطب انظار العالم لكونها تمتعت بطاقة تصنيعية هائلة واستطاعت إن تجذب المستهلكين من اغلب سكان العالم حتى وصلت صادراتها إلى جميع البلدان المتقدمة وهذا ما نراه في كوريا الجنوبية ، أما اندونيسيا فتتمتع بميزه نسبية في مجالي السياحة والزراعة أيضا .
3. تعد دول العينة الثلاثة متفاوتة في التقدم الاقتصادي فكوريا تحتل المرتبة الأولى واندونيسيا الثانية والعراق بالمرتبة الثالثة حسب ترتيب البحث وهذا يمكن أن يساعد في مقارنة المؤشرات وتوضيح الفارق بينهم والميزات النسبية التي تتمتع بها كل دولة .
4. نتيجة للانفتاح الاقتصادي في العراق خلال السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام العالمي والمحلي من موقع العراق من مؤشرات التنمية المستدامة ، مما دعت الحاجة إلى أخذه بوصفهِ نموذجًا مقارنًا بالدول الآسيوية .

منهجية البحث : تتمثل منهجية البحث باستعمال التحليل النظري المستند على منطق النظرية الاقتصادية في معالجة العلاقة بين الجهد الإنمائي والتنمية المستدامة ، وربط مجمل التحليل النظري المذكور بالعمل التجريبي المتمثل بإعداد جداول تحليلية اعتمادًا على أسلوب جمع وتبويب بيانات السلاسل الزمنية وفقًا لمستويات تتحدد بالنظم الاقتصادية المختلفة لبيان العلاقة بين مؤشرات الجهد الإنمائي والتنمية المستدامة .

دود البحث : تناولت البحث حدودها المكانية استعراض مؤشرات التنمية المستدامة لكل من كوريا الجنوبية واندونيسيا والعراق ، أما زمنيًا فقد تعرضت الدراسة إلى تتبع المسار التاريخي للجهد الإنمائي والتنمية المستدامة الأعوام (1985 – 2006) لغرض الوقوف بشكل صحيح على واقع الأداء التنموي وأثره على التنمية المستدامة ، أما العراق جاء بسنوات زمنية مقطعية وأخرى متسلسلة وبحسب توفر البيانات .

هيكل البحث the search structure : لغرض الوصول إلى هدف البحث تم تقسيمه إلى أربعة فصول شمل الأول منها (الإطار الفكري والمفاهيمي للتنمية الاقتصادية) وضم مبحثين وضح الأول الإطار ألمفاهيمي للتنمية الاقتصادية أما الثاني فقد تطرق إلى نظريات النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ، أما الفصل الثاني فقد جاء تحت عنوان (الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة) وضم ثلاثة مباحث ، تناول الأول العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة ، وعرض الثاني التنمية المستدامة الخصائص والمضامين في حين تطرق الثالث إلى أبعاد تحقيق التنمية المستدامة وأهدافها ومتطلباتها .

أما الفصل الثالث فقد جاء بعنوان (دراسة مؤشرات الجهد الإنمائي لدول العينة) وضم ثلاثة مباحث ، تناولت هذه المباحث الثلاثة دراسة مؤشرات الجهد الإنمائي لدول العينة وهي (كوريا الجنوبية واندونيسيا والعراق) .

أما الفصل الرابع قد جاء تحت عنوان (دراسة مؤشرات التنمية المستدامة لدول العينة) وتضمن ثلاثة مباحث ، عرض الأول منها دراسة مؤشرات التنمية المستدامة لكوريا الجنوبية ، وأشار الثاني إلى دراسة مؤشرات التنمية المستدامة لاندونيسيا ، ثمَّ ختمنا المبحث الأخير بمؤشرات التنمية المستدامة للعراق .

الفصل 1

الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية

المبحث الأول :-

الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية

أولاً : نظرة عامة حول تطور الفكر التنموي .

ثانيا ً: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية .

المبحث الثاني :-

نظريات النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية .

أولاً : نظريات النمو الاقتصادي .

ثانياً : نظريات التنمية الاقتصادية .

تمهيد

لم يكن موضوع "النمو والتنمية" يشكل موضوعاً مستقلاً عن علم الاقتصاد ، قبل الحرب العالمية الثانية ، إلا أن حصول البلدان المستعمرة على استقلالها السياسي بعد الحرب العالمية الثانية ، أظهر إحدى أهم مشكلات تلك البلدان ، ألا وهي مشكلة التخلف، مما دفع إلى تناول هذه المشكلة في ضوء ما عرف باقتصاديات التنمية، بوصفها جزءً مستقلاً بذاته في الدراسات والبحوث والكتابات الاقتصادية . و منذ نشوء اقتصاديات التنمية احتلت مضامين النمو والتنمية الاقتصادية اهتماما متزايدا لدى الاقتصاديين أمثال ادم سميث ، وريكاردو ، ومارشال رغم عدم تحديد مصطلحاتها ومفاهيمها . ولم تبرز التنمية بوصفها فرعا من فروع علم الاقتصاد إلا في خمسينيات القرن الماضي وهي تحتل اليوم مكانة متميزة ليس على الصعيد الاقتصادي فحسب ، بل على الأصعدة الاجتماعية والسياسية والثقافية كافة .

وفي هذا الفصل سنحاول تحديد الإطار الفكري و المفاهيمي للتنمية الاقتصادية وقد قسم هذا الفصل الى مبحثين ، إذ تناول الأول الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية ، واهتم الثاني بنظريات النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية .

المبحث الأول

الإطار الفكري والمفاهيمي للتنمية الاقتصادية

أولا : نظرة عامة حول تطور الفكر التنموي

إن الهدف من وراء تناول هذه الفقرة هو محاولة تسليط الضوء على أراء الاقتصاديين وأصحاب القرار في نظرتهم الى النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وصولا الى المفاهيم الحديثة في النمو والتنمية ، ومن اجل التوضيح تم تقسيم الفقرة الى فترتين هما :-

1. **الفكر التنموي قبل سنة 1945 :-** لم يكن في الكتابات الاقتصادية في ذلك العصر المعروف في تاريخ الفكر الاقتصادي بعصر التجاريين (Mercantilists) والذي ساد من سنة 1500- 1750 تقريبًا، ما يمكن أن يعد « نظرية » في التنمية بالمعنى الدقيق ، إذ كان جل تركيزهم على قوة الدولة المتأتية من تقوية الرصيد من الذهب والفضة ، وجيش قوي ، وزيادة حجم الصادرات ، والى اتخاذ إجراءات من جانب الحكومة من شأنها دعم صادرات الدولة على حساب صادرات الدول الأخرى لان ذلك العصر كان عصر تنافس حاد بين الدول الأوربية الناشئة.[1]

ففي تلك المدة أي (1500- 1750) لم يكن هناك فرع متخصص في التنمية وإنما وجدت مجموعة من القوانين والأفكار تنظم العلاقات الاقتصادية ، وكذلك توجد بعض التسميات بديلاً عن التنمية مثل اقتصاديات التنمية "Development Economics" خصوصا لدى مفكري التنمية الرأسمالية التي تتضمن التعامل مع المتغيرات الاقتصادية بشكل مجرد عن الجانب الاجتماعي ، وظهرت تسمية الاقتصاد السياسي للتنمية الذي يدمج بين الجانب المادي والجانب الاجتماعي وكثيرا ما يستخدم هذا المصطلح لدى الاقتصاديين الاشتراكيين .[2]

أما الاقتصاديون الكلاسيك ، ومنذ ظهور كتابات ادم سمث سنة (1776- 1870) كان أهم ما يشغلهم زيادة ثروة الأمم ، وللمدة (1870- 1936) كانوا يعدون النمو الاقتصادي واستمراره من قبيل المسلمات .[3] فقد كان في تلك المدة (1870 – 1936) معظم الاقتصاديين التقليدين من

---

[1] د. جلال أمين : كشف الأقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية ، منشورات دار الهلال ، الكويت ،2002، ص 18- 19 .

[2] للمزيد من الاطلاع حول نظرية التنمية قبل سنة 1945 انظر : د. جلال أمين : نظريات التنمية - علم أم مذاهب ؟ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ص 39 وما بعدها .

[3] د. كاظم احمد حماده البطاط : التنمية المستدامة مسار جديد بين نظريات التنمية الحديثة ، المجلة العراقية للعلوم الإدارية ، العدد (18) ، جامعة كربلاء ، كانون الأول ،2007 ، ص 86.

البريطانيين وان سياسة حرية التجارة المقترنة بحد أدنى من التدخل الحكومي تلائم المصالح البريطانية .[1]

أما خلال المدة (1870- 1945) فقد تعرض موضوع النمو والتنمية إلى درجة عالية من الإهمال فكان الاقتصاديون يعدونه شيئا بديهيا ، وبرزت في تلك المدة أراء كارل ماركس وتعرضت بلدان العالم الثالث في تلك المدة إلى الحكم الاستعماري الأوربي ، الأمر الذي جعل من غير المناسب للاستعمار الأوربي إثارة موضوع التنمية الاقتصادية ، وكانت نظرتهم إليها امراً غير مرغوبا فيه ، وكانت المناقشات دائرة حول « إدارة المستعمرات » وهو امرًا مختلفٌ عن موضوع التنمية الاقتصادية إذ إن الإدارة الجيدة للمستعمرات تتطلب إقامة خزانات المياه والسدود ، وحفر قنوات للري وبناء الموانئ ،ولكنها لم تتطلب شيئا من رفع مستوى الأجر الحقيقي يمكن أن يعتبر من عناصر التنمية الاقتصادية وتم ترسيخ الاعتقاد لدى شعوب المستعمرات آنذاك . ان تحقيق التنمية بالمعنى الذي نفهمه الآن تكاد تكون مستحيلة ، اذ يقف في طريقها بعض العقبات مثل العداء الكامن في نفوس شعوب المستعمرات اتجاه أي تغير ، وانتشار بعض المعتقدات والعادات المعطلة للنمو الاقتصادي ، وكان من الشائع إطلاق تسمية البلدان (البدائية أو المتأخرة) (primitive – backward) عندما يشيرون إلى شعوب هذه المناطق من العالم الخارجة عن المناطق المأهولة بالأوربيين .[2]

2- **الفكر التنموي بعد سنة 1945 :-** إن المتتبع لتطور الفكر التنموي يصاب بالاندهاش للتغير السريع في ذلك الفكر ، فبعد الحرب العالمية الثانية ، وبين ليلة وضحاها أصبحت التنمية أكثر الموضوعات الاقتصادية شيوعا وجاذبية وممكنة التحقيق وأمرا مرغوبا فيه ولا يوجد شيئٌ يعترضها لا يمكن التغلب عليه .[3]

وكذلك حصل تغير في تسمية البلدان من " البلدان المتخلفة " إلى البلدان النامية (Developing Countries) وهو وصف أكثر تهذيبا من (البدائية أو المتأخرة) إذ يتضمن الاسم معنى أنَّ هذه البلدان وان كانت متخلفة الآن عن الركب فأن بمقدورها عند إتباع السياسات الملائمة اللحاق بالدول الأكثر تقدما . وقد حصل ذلك التغير بفعل الحرب الباردة وبروز منافسة سياسية واقتصادية جديدة بين الكتلتين الغربية والشرقية .[4] أما عن العناصر التي تم التركيز عليها لتحقيق التنمية في المدة اللاحقة لسنة 1945 هي العمل على زيادة متوسط الدخل ، والتأكيد

---

[1] د. جلال أمين : كشف الأقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية ، مصدر سابق ، ص 19.
[2] د. جلال أمين : نظريات التنمية علم أم مذاهب ؟ ، مصدر سابق ، ص 41 – 42 .
[3] آلسا اسيدون : النظريات الاقتصادية في التنمية ، ترجمة وعلق عليه د. مطانيوس حبيب ، دار الفاضل ، الطبعة الأولى ، دمشق ، سوريا ، 1997 ، ص 139 .
[4] د. جلال أمين : كشف الأقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية ، مصدر سابق ، ص 22 – 23 .

على التغريب من اجل خلق زبون جديد يحاكي الميول والعادات التي تتفق مع سلع الدول المتقدمة . وقد ظل انخفاض متوسط الدخل الذي يعد السمة الاساسية من الخصائص المشتركة للدول النامية التي بقيت تعاني وتشعر بالعذاب جراء قيامها باستمرار في مقارنة متوسط دخلها المتحقق مع المستوى العالمي لمتوسط الدخل السائد في الدول الأخرى المتقدمة وهو ما أطلق عليه (ثورة الآمال الصاعدة :Revolution Of Rising Expectorations) ولكن هذا التصور يعد تصورا مزيفا لا يمثل إلا شرائح صغيرة للغاية من سكان البلاد المتخلفة لان تحيى حياة شبيهة بالغرب .[1] وبقيت البلدان النامية تعاني من مشكلة التوزيع ، وكان مستوى معيشة الفقراء لا يمكن ان يرتفع إلا إذا ارتفع مستوى معيشة الأثرياء أولاً ، اذ ظهرت (نظرية التساقط إلى الأسفل:Trickle – Down Theory) ومقتضاها انه لابد إن يحدث عاجلا أم أجلا ـ كما حدث بالفعل ـ في تاريخ الدول المتقدمة إن تتساقط ثمرات النمو فتصل إلى أيدي الفقراء ، حتى ولو حدث واقتصر الفوز بها في البداية على الأثرياء.[2]

ان التجربة العملية تشير إلى فشل هذه النظرية فبعد مرور أكثر من نصف قرن لا زال التفاوت موجود بين الدول المتقدمة والنامية ، فضلاً على انه يمكن ملاحظة ان هذه النظرية تشبه الى حد كبير نظرية مراحل النمو الاقتصادي إلى الاقتصادي الأمريكي والتر روستو (W. Rostow) التي ترى بان التنمية والتطور سيتحقق بشكل طبيعي بعد مرور فترة زمنية ، وبذلك فان التنمية في الدول النامية هي مسألة وقت لكن واقع الحال غير ذلك .

ان فترة الخمسينيات والستينيات تبيَّن إن مشكلة تخلف الدول النامية تتمثل في نقص رأس المال وظهرت هناك العديد من القوانين التي ربطت التنمية برأس المال ، كذلك تم إعطاء اهمية للدولة في قيادة وتمويل التنمية وقد شاركتهم في ذلك العديد من النظريات التنموية التي تدعو الى تدخل الدولة ومنها نظرية الدفعة القوية لروزنشتاين رودان (The Big Push , Rosenstein –Rodan) ونظرية الجهد الادنى الحساس للبينشتاين (, The Minimum Critical Effort Leibenstein) ونظرية النمو المتوازن لآرثر لويس وراجنار نيركسة (Balanced Growth Arthur Lewis , R.Nurkse) وان من أهم أسباب ترجيح دور الدولة في عملية التنمية هو ضعف القطاع الخاص ، وأهمية المعونات الأجنبية في التنمية التي تمنحها الحكومات للحكومات والتي تلعب دورا كبيرا في التنمية ، وكذلك ظهور الحرب واستعداد القوتين العظيمتين الغربية

---

[1] د. جلال أمين : نظريات التنمية علم ام مذاهب ؟ ، مصدر سابق ، ص 47 .
[2] د. جلال أمين : كشف الأقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية ، مصدر سابق ، ص 24 .

والشرقية لظهور حكومات وطنية قوية في العالم الثالث تعلن حيادها في الحرب الباردة وتدعوها الى تحقيق التنمية .[1]

ولقد طرأ التحول في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات حيث ركز على "النمو مع إعادة توزيع الدخل " وقد كان النمو الاقتصادي لا يزال يشكل الهدف الرئيسي ولكن التركيز الآن ينصب على النمو الذي يمكن إن يحسن ظروف المعيشة للمجموعات ذات الدخل الأدنى.[2] كذلك التنبؤ بالمخاطر التي تحيط البلدان المتخلفة والتي حددها كتاب يحمل عنوان بداية مزيفة إلى القارة الأفريقية (A false Start In Africa) وبدء الحديث عن فساد الحكومات الوطنية في كثير من الدول النامية بعد الاستقلال السياسي ، كذلك ظهر تصور بان من الخطأ ما تمر به البلدان النامية يعد مرحلة من مراحل النمو الاقتصادي التي رسمها روستو في نظريته ، وظهور نظرية فرانك الاقتصادي الأرجنتيني (Frank) الذي نشر كتابا بعنوان (التنمية والتخلف) الداعية الى فصل علاقات التبعية بين الدول النامية والدول الاستعمارية أساسًا لتحقيق التنمية الاقتصادية والتأكيد على إشباع الحاجات الاساسية والاشارة إلى مخاطر النمو السريع اذ نشر أزرا ميشان (Ezra Mishan) كتابا سماه (تكاليف النمو الاقتصادي : The Costs Of Economic Growth) أكد فيه إن النمو الاقتصادي له آثار سلبية على سعادة الإنسان وعلى الرفاهية الاقتصادية ويؤدي إلى تضييق دائرة الخيارات المتاحة للإنسان بدلا من توسيعها كما تصورها آرثر لويس في أوائل الخمسينيات . كما أشار أيضاً الى الشك في جدوى التسليم بضرورة الإسراع بأي ثمن بمعدل النمو المرتفع . ثم ظهر كتاب شوماخر (Schumacher) الأصغر هو الأجمل (Small Is Beautiful) بين فيه الشك بجدوى رفع معدلات النمو الاقتصادي ، لتعرض القيم الانسانية إلى الزوال والتهديد ، كما دافع عن التكنولوجيا الملائمة (Appropriate Technology) التي لا تحمل تهديدًا لهذه القيم . ومنذ سنة 1968 تضافرت حركة الشباب الأوربي والأمريكي وتمردت على طبيعة المجتمع الاستهلاكي ومشككة في جدوى استمرار التنمية في ظل الهدر الكبير للموارد الطبيعية فشهدت هذه الحقبة اهتمامًا بالبيئة فجرها كتاب "حدود النمو" الذي اصدره نادي روما سنة 1972 الذي بيَّن فيه ان التقدم ليس بلا حدود ، اذ يتحدد بكميات الموارد الطبيعية المتاحة .[3] ولقد شهدت الحقبة (1980– 2000) عودة ثانية الى نمو الدخل القومي مؤشرًا للتنمية الاقتصادية وهو ما يبعث الحياة في النظريات التنموية السائرة

---

[1] لورنس يحيى صالح الكبيسي : التنمية البشرية المستدامة في ظل العولمة الاقتصادية في الدول النامية ، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2005 ، ص 58-59 .

[2] دوناتو رومانو : الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة ، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ، المركز الوطني للسياسات الزراعية ، 2002 ، ص 51 .

[3] د. كاظم احمد حماده البطاط : مصدر سابق ، ص 87 – 88 .

في رحابها ،كذلك نلاحظ أن فكرة التساقط الى الأسفل (أي تساقط ثمرات النمو إلى أصحاب الدخول المنخفضة) قد استردت جزءا كبيرا من الاحترام الذي كانت تتمتع به في تلك الحقبة ، كما بدأ في تلك الحقبة شيوع الخصخصة بديلاً عن مصطلحات الحرية التجارية وبدأ ظهور مصطلحات جديدة مثل التثبيت الاقتصادي (Stabilization Economic) والتصحيح الهيكلي (Structural Adjustment) وهي مصطلحات لا يختلف مضمونها كثيرا عن الشعار القديم (دعه يعمل ، دعه يمر) وبدأ رفع شعار حماية البيئة الذي يعطى الآن اهمية اكبر من قبل وكثيرا ما يكون أساس الدفاع عنه هو تحقيق (التنمية المستدامة : Sustainable Development) أي ضمان استمرار النمو من دون توقف. ثم حدث في التسعينيات ان أخرجت الأمم المتحدة شعارا جديدا (التنمية البشرية: Human Development) حمل في مضمونة زيادة الاختيارات امام الناس معتمدًا على مؤشرات إحصائية مثل نمو متوسط الدخل وإطالة العمر والتعليم .[1]

وفي سنة 1992 إذ انعقدت قمة الأرض استكمل الاهتمام البيئي بعملية التنمية صورته النهائية وأصبحت البيئة إحدى المبادئ الأساسية التي تهتدي بها عملية توجيه التنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة وتم إصدار مؤشرات التنمية المستدامة من الأمم المتحدة إذ بلغ عددها 130 مؤشرًا منها ما يتعلق بالاقتصاد والمجتمع والبيئة والمؤسسات ، وتم في سنة 2002 انعقاد مؤتمر جوهانسبرغ الذي يعرف من المنتديات العالمية والاقتصاديين بتسمية مؤتمر(قمة الأرض + 10) لأنه عقد بعدها بعشرة سنوات .

ثانيا : النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

1- فهوم النمو الاقتصادي

قبل الوقوف على الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية لابد من تعريف النمو الاقتصادي فهو بشكل عام (زيادة حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من فترة لأخرى)[2] ، وإن قابلية الاقتصاد لإنتاج السلع والخدمات لتحقيق النمو الاقتصادي هي على نحو الاجمال كالآتي : [3]

أ- سلع رأس المال Capital Goods

ب- قوة العمل Labour Force

ج- الموارد الطبيعية Nature Resources

---

[1] د. جلال أمين : كشف الأقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية ، مصدر سابق ، ص 58 .

[2] دوناتو رومانو : مصدر سابق ، 53 .

[3] E.S.C.W.A : Survey on Incorporating The Environmental Dimension into Development plans, part 1, N.Y.1997 , p.4 .

هذه العوامل إذا تم استخدامها بكفاءة لا يحصل نمو اقتصادي فقط وإنما تنتج تنمية اقتصادية لاسيما إذا تم تشجيع الابتكارات والاختراعات التكنولوجية (Innovative Techniques) لإيجاد أساليب جديدة في الإنتاج .

إن بعض الاقتصاديين يميلون الى استعمال مصطلحي " النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية" بمعنى واحد ، ويعدونهما مترادفين في جوهرهما ، وان كانت هناك فروق جزئية في معنييهما ، ويرى آخرون ان التمييز بينهما لا يعود إلى أسس علمية ، بل يهدف الى تحقيق اغراض محدودة لوضع فواصل بين مجموعتي البلدان النامية والبلدان المتقدمة ، ومن هنا أنهم يرفضونها .[1]

2-فهوم التنمية الاقتصادية

يمكن ان نعرف التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي يحدث في ضوءها تغير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لمصلحة الطبقات الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الانتاج .[2]

وفي ضوء التعريف اعلاه نرى ان مفهوم التنمية الاقتصادية يذهب إلى اتجاهين الأول يتجه نحو الرفاهية ويفتح المجال واسعا أمام جوانب غير اقتصادية مادية ، او سياسية او ثقافية الى الحد الذي يتداخل فيه مفهوم التنمية بشكلها العام والشامل مع مفهوم التنمية الاقتصادية .

أما الاتجاه الثاني فينظر إلى التنمية الاقتصادية من زاوية الانتاج سواء أكان ذلك بالمعنى الكمي للانتاج مثل تعريف منتدى التنمية الاقتصادية الدولي الذي ينص على ان التنمية الاقتصادية هي : عملية تكوين الثروة في ضوء تحريك الموارد المادية والبشرية والمالية والرأسمالية لتوليد السلع والخدمات القابلة للتبادل .[3]

ان التعريف وحده لا يكفي للوقوف على مدلولات التنمية الاقتصادية ، بل لابد من البحث عن مثل هذه المدلولات في الأسس والفلسفات التي تنطلق منها نظريات التنمية . وقبل ان نتحدث عن النظريات التنموية لابد من تناول الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ، واهم نقاط الاختلاف فيما بينهما هي :-

---

[1] د. سعد حسين فتح الله : التنمية المستقلة – المتطلبات – والاستراتيجيات والنتائج ، سلسلة اطاريح دكتوراه ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1999 ، ص 23 .

[2] د. عبد القادر محمد عبد القادر عطية : اتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعية ، ط1 ، الإسكندرية ، مصر ، 2000 ، ص 17 .

[3] منتدى التنمية الاقتصادية الدولي www.ci.Loveland.co.

(جدول – 1)

الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
1-النمو الاقتصادي يحصل بشكل تلقائي□ع □رور الز□ن ، فهو يحصل□ع ازدياد السكان والثروة والادخار فالسكان ينمون وكذلك تنمو احتياجاتهم□ن السلع والخد□ات وبذلك ارتبط النمو بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي .	1- التنمية هي فعل يستوجب التدخل□ن الدولة التي تمتلك القدرة على ان تنمي المجتمع وتوجيهه نحو المجالات الملائمة وهي تحصل بفعل التقدم التكنولوجي والابتكار.
2- النمو يتضمن تغيرات كمية في بعض المتغيرات الاقتصادية .	2- التنمية تتضمن حدوث تغيرات نوعية وكمية في المتغيرات الاقتصادية .
3- النمو□فهوم واقعي ينحصر في استخدام الموارد المالية لزيادة الانتاج في المستقبل ، و□ن دون ان تهتم بعملية التوزيع والاثار الجانبيه الاخرى التي ترافقها .	3-□فهوم نمطي ، أي انه ينطوي على احكام لما يجب ان يتحقق في المجالات الاقتصادية ، وغير الاقتصادية وتتصل في رفع القدرة الانتاجية وكفاءة اداء افراد المجتمع ،□ع ضمان العدالة الاجتماعية في توزيع ثمار التنمية .
4- النمو افرز□جموعة البلدان المتقد□ة في ضوء□ا حققته□ن□ستويات□تقد□ة في التطور الاقتصادي والتقني وبات□ن الصعب تحقيق تغيير جذري في هياكلها المتنوعة في المديين القصير والطويل .	4- التنمية افرزت□جموعة البلدان النا□ية التي تفتقر الى وجود المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتطورة ، وتعمل في ظل تنمية بدائية ، وإنتاجية□نخفضة بشكل كبير□ع اختلال هيكلها الانتاجي والسكاني .
5- يحصل النمو الاقتصادي□ع استمرار التبعية.	5- التنمية لا يمكن ان تحصل□ع استمرار التبعية فالتنمية تفترض الاستقلال ضمنا ، وحين يقال تنمية□ستقلة فهو يتأكِد لنا جليًا استقلال عنصر أساسي□ن عناصر التنمية فهي (التنمية) تستهدف :" فك الارتباط " بالخارج وهو□ا لا يستهدفه النمو.

6- وبفضل النظريات الخاصة بالمفهوم يتناول الاقتصاديون النمو منذ عهد ادم سمث مؤكدين على حصوله تلقائيا من دون الحاجة الى تدخل الدولة وتوجيهها .	6- الفكر التنموي ظهر بعد استقلال البلدان النامية من السيطرة الاجنبيه وقد سعت هذه البلدان الى اجراء تغييرات جوهرية في مجتمعاتها شملت الأنشطة الانتاجية وأنماط الاستهلاك وأساليب التوزيع بما ينجيها من حالة التخلف التي اعترتها لحقبة طويلة .
7- النمو يسبق التنمية ويحصل في الأمد القصير .	7- التنمية تلحق النمو وتحصل في الأمد البعيد ولا يمكن الحكم عليها في الأمد القصير .

المصدر : الجدول من عمل الباحث وللمزيد من الاطلاع حول الفرق بين النمو والتنمية انظر : سعد حسين فتح الله : التنمية المستقلة – المتطلبات ، الاستراتيجيات والنتائج ، سلسلة اطاريح الدكتوراه ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1999 ، ص23 وما بعدها .

المبحث الثاني

نظريات النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

أولا: نظريات النمو الاقتصادي

1. النظرية الكلاسيكية الحديثة في النمو الاقتصادي

(تحليل جوزيف . شومبيتر J.Suhupeters Analysis)

بدأت كتاباته في مستهل القرن العشرين ، فالأفكار الرئيسة لنظريته في النمو ظهرت في كتابه الموسوم " نظرية النمو الاقتصادي " الذي طبع في ألمانيا عام 1911 ، عقبه في سنة 1939 ظهور كتاب " الدورات التجارية " الذي يضم بلورة تحليله في التطور الرأسمالي .[1]

لقد رفض جوزيف شومبيتر وصف الكلاسيكيين المحدثين للنمو الاقتصادي بأنه عملية متدرجة ذات انسجام وتوافق ، فهو على العكس منهم يرى ان زيادة الناتج القومي يتم بصورة قفزات واندفاعات متقطعة تحدث في اثناء ظهور الاختراعات والابتكارات ، وعليه يصبح (المنظم Entrepreneur) المسؤول عن ظهور الاختراعات والقوة المحركة للوثبات الاقتصادية.[2]

ارتكز تحليل شومبيتر للنمو على دعامتين أساسيتين هما : ظهور عملية الاختراع (Innovating) في مجال الإنتاج ، وكذلك نشاط حركة الائتمان والتمويل لهذه الابتكارات والاختراعات ، وقد افترض لتحليله وجود اقتصاد تسوده المنافسة والعمالة التامتين ، وليس هناك استثمار او نمو سكاني .

2. النظرية الكينزية الحديثة (أنموذج هارود – دومار Harrod – Domar Model)

جاءت أهم المنطلقات الرئيسة للنمو الاقتصادي في أنموذج هارود ودومار مستندة الى النظرية الكنزية والتي اهتمت بالتحليل الاقتصادي في الأمد القصير ، حيث ان النظرية الكنزية وما أضيف من قبل الكنزيين المحدثين كانت متأثرة بالأوضاع الاقتصادية لما بعد الحرب العالمية

[1] د. يحيى غني النجار ، د. آمال عبد الأمير شلاش : التنمية الاقتصادية – نظريات ، مشاكل ، مبادئ ، وسياسات ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، العراق ، 1991 ، ص 163 .
[2] د. خميس خلف موسى الفهداوي ، د. مازن عيسى الشيخ راضي : التنمية الاقتصادية ، العراق ، بغداد ، 2000، ص 184 .

الثانية ، وحالة عدم التوازن السائد في الاقتصاد والأزمة الاقتصادية (الكساد) وحالة عدم الاستخدام الكامل ، كلها عوامل تأثر بها أنموذج هارود ودومار في النمو الاقتصادي .[1]

يعد الادخار على وفق هذا الأنموذج المصدر الرئيس للنمو ، ولكي يحافظ على أصوله الرأسمالية لابد ان يدخر نسبة محدودة من دخله لتعويض الاندثارات الرأسمالية ، ولكي ينمو البلد لابد ان يرفع نسبة الادخار ليولد الاستثمارات الجديدة اللازمة لزيادة أصوله الرأسمالية ، اذ يقوم الانموذج على افتراض وجود علاقة اقتصادية معينة بين حجم الرصيد الرأسمالي الكلي وإجمالي الناتج القومي على سبيل المثال كل ثلاثة دولارات من رأس المال يمكن ان تنتج دولارا واحدا من الناتج القومي وهذا يعني أنَّ أية زيادة صافية في الرصيد الرأسمالي تولد زيادة في الناتج القومي بالنسبة نفسها ، وتعرف هذه العلاقة بنسبة رأس المال إلى الناتج ، ويتوقف التغير في الرصيد الرأسمالي على الاستثمار الذي يتوقف بدوره على الميل للادخار الذي يمثل نسبة معينة من الناتج القومي وبالتالي ومن ثم إن زيادة الناتج القومي تؤدي الى زيادة الادخار الاستثماري والرصيد الرأسمالي ومن ثم زيادة الناتج مره أخرى وهكذا ، ويمكن توضيح ذلك من خلال الانموذج الأتي : [2]

1. افترض أن الادخارات القومية **S** تمثل نسبة معينة **s** من الناتج القومي **Y** كما في المعادلة الآتية:

$$S = sY \qquad (1)$$

2. افترض أن الاستثمار **I** يعرف على أنه التغير في مستوى رأس المال العامل **K** كما في المعادلة الآتية:

$$\mathbf{I} = \Delta\mathbf{K} \qquad (2)$$

3. تغير مستوى رأس المال العامل **K** كما أشار الأنموذج يرتبط بعلاقة مباشرة مع إجمالي الناتج القومي بنسبة تعرف بنسبة رأس المال إلى الناتج كما توضحها الصيغ الآتية:

$$\frac{\mathbf{K}}{\mathbf{Y}} = \mathbf{k} \qquad (3)$$

---

[1] أياد بشير عبد القادر الجلبي : التنمية الاقتصادية والبيئة بين فشل السوق والسياسة الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ،2003 ، ص 15 .

[2] إبراهيم أديب إبراهيم : برامج التكيف الهيكلي وآثارها في التنمية الاقتصادية لدول نامية مختارة ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، 2004 ، ص 41 – 42 .

أو

$$\frac{\Delta K}{\Delta Y} = k \qquad (4)$$

أو

$$\Delta K = k\Delta Y \qquad (5)$$

4. افترض أن الادخار الصافي S يعادل الاستثمار الصافي I أي أن :

$$S = I \qquad (6)$$

وبتعويض المعادلات (1) و (2) و (5) في المعادلة (6) نحصل على :

$$\Delta K = SY \qquad (7)$$

وبتعويض المعادلة (5) في معادلة (7) نحصل على :

$$SY = K\Delta Y/_{Y} \qquad (8)$$

وبقسمة الطرفين على Y ثم على k نحصل على الصيغة الآتية:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{k} \qquad (9)$$

الطرف الأيسر من المعادلة الأخيرة يمثل نمو الناتج القومي، الذي يحدده بشكل مشترك كل من نسبة الادخار القومي، ونسبة رأس المال إلى الناتج اذ يرتبط بعلاقة موجبة مع الأول وسالبة مع الثاني ، وهو يمثل ما يعرف بمعدل النمو المرغوب .

3- النظرية الكلاسيكية الجديدة (أنموذج روبرت سولو Robert M . Solow Model)

يعد سولو [*] من الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد على الرغم من انه يعتمد الى حد كبير على أنموذج هارود – دومار في النمو الاقتصادي وهي فكرة معتمدة على العلاقة الفنية بين الناتج ورأس المال ، وأيضًا فانه استخدم فروض هارود – دومار لاتفاقه معها .[1]

[*] روبرت سولو : أستاذ الاقتصاد في معهد ماساتشويش للتكنولوجيا . حصل على جائزة نوبل لعام 1987 في العلوم الاقتصادية ، بناءً على مساهماته الرائدة في نظرية النمو .

[1] أياد بشير عبد القادر الجلبي : مصدر سابق ، ص 21 .

اذ تمكن سولو من إدخال عنصر العمل مستفيدا من دالة كوب – دوكلاس (Cobb – Douglas Function) ، فاستطاع التمييز بين عوامل النمو في الأجل القصير ممثلة بالتراكم الرأسمالي ، وعوامل النمو في الأجل البعيد ممثلة بالنمو السكاني ، أو قوة العمل ، ويمكن توضيح أنموذج روبرت سولو فيما يأتي :-

يعتمد سولو على دالة الانتاج (كوب – دوكلاس) في اشتقاق معدل النمو اذ يفترض :

1. الادخار القومي **S** يساوي الاستثمار القومي I (1) $S = I$
2. مستوى رأس المال في المدة الجارية $\mathbf{K_t}$ ، يعادل مستوى رأس المال في المدة السابقة $\mathbf{K_{t-1}}$ منقوصاً منه نسبة الاندثار δ مضافاً إليه قيمة الاستثمار الجديد في المدة اللاحقة $\mathbf{I_{t+1}}$ أي أن :

$$\mathbf{K_t = K_{t-1}(1-\delta) + I_{t+1}} \qquad (2)$$

3. الادخار الكلي يمثل $\mathbf{sY}$ نسبة ثابتة من الناتج الإجمالي **Y** أي أن:

$$sY = \frac{\mathbf{S}}{\mathbf{Y}} \qquad (3)$$

4. حجم قوة العمل l تساوي $\frac{L}{Y}$ من حجم السكان بمعنى أن :

$$l = \frac{\mathbf{L}}{\mathbf{N}} \qquad (4)$$

5. لا يوجد تغير تقني .

وبقسمة دالة الإنتاج $Y = AK^{\propto}L^{1-\propto}$ على عدد العاملين l يمكن الحصول على دالة متوسط نصيب العامل فيها من الناتج العلاقة (4) نحصل على :

$$\frac{Y}{l} = \frac{AK^{\propto}L^{1-\propto}}{l} \qquad (5)$$

مع افتراض إن $(l = \mathrm{L}^{1-\propto})$ نحصل على

$$\mathrm{Y} = \mathrm{AK}^{\propto} \qquad (6) \qquad \text{where } \mathrm{y} = \mathrm{y}/l \,,\ b = k^{\propto}/\,l$$

إذ تمثل **y** متوسط نصيب العامل من الناتج و **k** متوسط نصيب العامل من رأس المال وهو يساوي متوسط نصيب العامل من رأس المال في المدة السابقة b_{t-1} منقوصاً منه نسبة الاندثار مضافاً إليه متوسط نصيب الفرد من الاستثمار في المدة اللاحقة $\mathbf{i_{t+1}}$ وبقسمة العلاقة (2) على l نحصل على المعادلة الآتية :

$$bt = (1-\delta)(b_{t-1}) + i_{t+1} \qquad (7)$$

وبقسمة العلاقة (1) على l نحصل على $i = \delta$ (8)

وبتعويض العلاقة (8) بـ (7) نحصل على

$$bt^{(1-\delta)} = b_{t-1} + SY_{t+1} \quad (9)$$

وبتعويض العلاقة (8) بالعلاقة (9) نحصل على

$$bt^{(1-\delta)} = b_{t-1} + SAk^{\propto}{}_{t+1} \quad (10)$$

ويطلق على المعادلة الأخيرة معادلة النمو النيوكلاسيكية .[1] والطرف الأيسر من المعادلة الأخيرة يمثل نمو الناتج القومي ، الذي يحدده بشكل مشترك كل من الادخار القومي ، ونسبة رأس المال إلى العمل إذ انه يرتبط بعلاقة موجبة مع الأولى وسالبة مع الثانية ، وهو ما يعرف بمعدل النمو المرغوب .[2]

ومن الجدير بالذكر ان هذا الأنموذج تضمن البذرات الأولى للتمييز بين عوامل النمو في الأجل القصير ، وعوامل النمو في الاجل الطويل من خلال تميزه بين معدل النمو المرغوب ومعدل النمو الفعلي ومعدل النمو التوازني ، اذ يرتبط الأول : بالادخار والثاني بتوقعات المنتجين ، والثالث بالنمو السكاني ، فإذا كانت كل من الادخار والتوقعات متغيرات قصيرة الأجل ، كان معدل النمو السكاني متغيرًا طويل الأجل ، وهذا يعني ان المعدلين الأول والثاني يمثلان النمو في الأجل القصير ، على حين يمثل المعدل الثالث معدل النمو في الأجل الطويل .[3]

ثانياً : نظريات التنمية الاقتصادية

1- نظرية الدفعة القوية : Big Push Theory

جاء بهذه النظرية روز نشتاين رودان (P . N . Roenstein Rodan) في دراسته لبلدان أوربا الشرقية عام 1943 أن البلدان النامية بحاجة الى دفعة قوية من الاستثمار .[4] وتمثل الدفعة القوية هنا على حسب رأي رودان عنصرا مهما من عناصر التنمية الاقتصادية وهي تمثل حدًّا ادنى من الجهد الإنمائي الذي يجب بذله قبل ان يتسنى للاقتصاد الانطلاق الى مرحلة النمو

[1] للمزيد من الاطلاع حول نظرية النمو انظر : روبرت سولو : نظرية النمو ، ترجمة ليلى عبود ، مراجعة د. محمد دويدار ، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، 2003 ،ص 65 وما بعدها .
[2] إبراهيم أديب إبراهيم : مصدر سابق ، ص 42 .
[3] المصدر السابق ، نفس المكان .

[4] د. خميس خلف موسى الفهداوي ، د- مازن عيسى الشيخ راضي : مصدر سابق ، ص 192 .

الذاتي .[1] وتعد الدفعة القوية وسيلة لإزالة الاختناقات (Bottlenecks) لان الاستثمار في مشروعات البنى التحتية تقوم بخدمة مشروعات أخرى وهي تضع القاعدة الأساسية لتطوير الأنشطة الإنتاجية .[2]

وتستند نظرية الدفعة القوية على مسوغات من اهمها : [3]

أ- عدم القابلية على التجزئة ومبدأ الموفورات الخارجية :- إذ توجد بعض المشروعات غير القابلة على التجزئة مثل مشروعات شق الطرق في المدن اذ لا يمكن فصل هذه المشروعات عن المياه والانارة وكذلك لا يتصور وجود فاصل زمني بين مشروع إقامة السدود ومشروع توليد الطاقة الكهربائية .

ب- الانفجار السكاني :- الذي يعد اليوم من المشاكل الاساسية في البلدان النامية.

2- نظريتي النمو المتوازن والنمو غير المتوازن : The Theories Of Balanced And Un Balanced Growth

تنسب نظرية النمو المتوازن إلى راجنر نيركسة (R . Nurkse) والنمو غير المتوازن إلى ألبرت هيرشمان (Alberto . Hirschman) ، ان النمو المتوازن يركز على توجيه الاستثمار الى جبهة عريضة من الصناعات المتكاملة على حين يعني النمو غير المتوازن بتوجيه الاستثمار في عدد غير محدود من النقاط الاساسية او الارتكازية في الاقتصاد القومي على الرغم مما يشاع عن انفصال وتناقض بين النظريتين . نجد فيهما كثيرًا من السمات والعناصر المشتركة، إذ تستعمل كل منهما الموفورات الخارجية وقد نادى كثير من الاقتصاديين بضرورة سيادة التخطيط إطارًا للتنمية وان فعالية هاتين النظريتين لا تتم إلا إذا ساد التخطيط أسلوبًا للتنمية.[4]

3- نظرية أقطاب (مراكز) النمو The Theory of Growth Poles

تنسب هذه النظرية الى الاقتصادي الفرنسي فرانسوا بيرو وتعنى على قطب او مركز "صناعة" معين وتعد هذه الصناعة رائجة ولها سوق رائج وتتمتع بقدره وسيطرة متميزة وان مركز النمو لا يتحدد بالصناعة المحركة وإنما يجب عليه ان يكون المسيطر على المجال المحيط

---

[1] د. عدنان مكي البدراوي ، د. فلاح جمال معروف العزاوي : التنمية والتخطيط الإقليمي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، العراق ، 1991 ، ص 30 .
[2] د. خميس خلف موسى الفهداوي ، د. مازن عيسى الشيخ راضي : مصدر سابق ، ص 192 .
[3] د. عدنان مكي البدراوي ، د. فلاح جمال معروف العزاوي : مصدر سابق ، ص 31 .
[4] د. يحيى غني النجار ، د. أمال عبد الأمير شلاش : مصدر سابق ، ص 227 .

به ولذلك تدخل كلمة مركز النمو بشكل عام في مجال واسع كذلك يجب ان يكون مركز النمو باستطاعته إحداث تغيرات هيكلية في مختلف القطاعات الأخرى وذلك من خلال التأثير على الإنتاجية لهذا القطاع واختياره يتأثر بالثروات الطبيعية في البلد وحجم الوحدات المنتجة والطلب الداخلي والخارجي على حد سواء .[1]

نستنتج مما سبق أنَّ نظريات النمو والتنمية الاقتصادية لم تشر من خلال نظرياتها المختلفة إلى الاهتمام بالموارد الطبيعية وآليات الحفاظ على رأس المال الطبيعي وإنما اكتفت بالاهتمام فقط بالنمو الاقتصادي ومستويات الدخول والاستقرار الاقتصادي ، فدعت الحاجة إلى إيجاد نظرية تنموية تقوم بالحفاظ على الموارد الطبيعية لضمانها للأجيال الحاضرة ووصول هذه الموارد إلى الأجيال المستقبلية . وهذا هو ما تقوم به التنمية المستدامة التي سوف سنتناولها بالتفصيل في الفصل الآتي .

[1] د. يحيى غني النجار ، د. أمال عبد الأمير شلاش : مصدر سابق ، ص 250 – 257 .

الفصل 2

الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

المبحث الأول :-

العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة .

أولا : مراحل تطور العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة .

ثانياً : التنمية المستدامة في القمم العالمية .

المبحث الثاني :-

التنمية المستدامة الخصائص والمضامين .

أولاً : مفهوم التنمية المستدامة .

ثانياً : خصائص وسمات التنمية المستدامة .

ثالثاً : مضامين (مبادئ) التنمية المستدامة.

المبحث الثالث :-

أبعاد تحقيق التنمية المستدامة وأهدافها ومتطلباتها.

أولاً : أبعاد التنمية المستدامة .

ثانياً : أهداف التنمية المستدامة .

ثالثاً : متطلبات تحقيق التنمية المستدامة .

تمهيد

إن موضوعة التنمية الاقتصادية نالت اهتماماً عالمياً انعكس في تطور متلاحق لمفاهيمها فلم تعد تعرف التنمية وتقاس بالمقاييس الكمية والمؤشرات الرقمية المتعلقة بمقدار الناتج وحجم الدخل ومقدار السلع والخدمات المباشرة التي يحصل عليها السكان .فالتنمية التقليدية بشكلها الفسيولوجي الصرف لم يكن فيها أي مكان لدمج البشر وحقوقهم وتطلعاتهم في غاياتها , لكونها تعطي الاعتبارات المادية الجانب الرئيس من عنايتها ، ونتيجةً لازدياد ما نشأ عن الخطط التنموية من كوارث إنسانية ، وتعرض معدلات النمو الاقتصادي للصدمات بسبب ظهور مشاكل كثيرة منها عدم إدخال عنصر التخطيط والتنبؤ في الخطط التنموية ، وعدم الأخذ بالحسبان الاعتبارات البيئية ، وما ينجم عن الخطط التنموية من إضرار للبيئة.

فظهرت مفاهيم أخرى للتنمية مثل التنمية البشرية التي وضعت البشر في مقدمة أهدافها في محاولة منها لتخفيف الفقر، ومفاهيم أخرى أيضاً وضعت استدامة النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية في صميم عملها تلكم هي التنمية المستدامة.

وقد قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تناول الأول العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة ، وتناول الثاني التنمية المستدامة الخصائص والمضامين ، على حين تناول الثالث أبعاد التنمية المستدامة وأهدافها ومتطلباتها .

المبحث الأول

العلاقة بين البيئة والتنمية

لقد ثار الجدل حول العلاقة بين مقتضيات حماية البيئة والتنمية : هل تتعارض حماية البيئة مع استمرار التنمية ؟ أو يمكن التوفيق بينهما لصالح الإنسانية ؟

لقد انقسم الاقتصاديون إزاء ذلك إلى فريقين : [1]

فيرى بعض الاقتصاديين أن هناك تعارضاً بين التنمية ومقتضيات حماية البيئة ، لان الحماية تتطلب تكلفة سيكون لها اثر سلبي على معدلات النمو الاقتصادي ، ويضيف أنصار هذا الرأي أنَّ الإنفاق على البيئة يحد من القدرة التصديرية للدول النامية ، بسبب إدماج التكلفة البيئية في ضمن تكاليف الإنتاج للسلع والخدمات ، فأنصار هذا الرأي يدعون إلى تأجيل إجراءات حماية البيئة في المراحل الأولى للتنمية ، وذلك لان بعض الدول النامية – وهي تضطلع بالتنمية – تعتمد أساسًا في القيام بعمليات التصنيع والبنية الأساسية ، فهم لذلك يرون العلاقة عكسية .

أما الفريق الآخر من الاقتصاديين فيرى إمكانية تطبيق برامج حماية البيئة في الدول النامية ، لأنه لا يعوق التنمية ، وان التكلفة التي يتحملها المشروع في نفقات الحماية لا تشكل إعاقة لهذه التنمية . وبذلك تكون العلاقة بين البيئة والتنمية بديهية ، غير أنَّ المشكل يكمن في الاتجاه الذي يرسمه الإنسان لهذه العلاقة بغية تحقيق طموحاته في التنمية .[2]

إنَّ هناك نوعا من التناقض في الاطروحات المختلفة للعلاقة بين البيئة والتنمية ، فلكي تحافظ البيئة على قوامها يجب ان لا تتعرض مكوناتها الى الهدر والاستنفاذ ، والتنمية لكي تصبح واقعا محسوسا لابد من ان تقدم متطلبات الرفاهية من سلع وخدمات مادية مصنعة ، أي يجب ان تزيد من مستوى الانتاج والاستخدام ومن ثم يتطلب استعمال الموارد الطبيعية مدخلات للانتاج ، فالعلاقة بين البيئة والتنمية كانت متناقضة على حسب الاطروحات قبل عام 1972 . ولكن بعد العام المذكور وعند انعقاد حلقة (فونكس : Founex) بسويسرا زال الغموض حول تلك العلاقة من خلال التقيد بشرط التنمية لتحقيق الدخل المستدام والنمو الاقتصادي المستدام (Sustainable Economic Growth) ومن أبرزها ، ان تحقيق النمو الاقتصادي المستدام يجب ان يكون من دون انقاص حصة الفرد الواحد من السكان من معطيات الرفاهية ، كما ان النمو الاقتصادي المستدام هو الذي لا يؤدي الى استنفاذ رأس المال الطبيعي والعوامل الطبيعية الأخرى وتدمير البيئة ، لذا يكون نتاج تحقيق التوافق بين التنمية والبيئة يكون نتاج تفاعل الطاقات الحاكمة بينهما

---

[1] د.محمد صالح الشيخ : الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها ، ط1 ، مكتبة الإشعاع الفنية ، القاهرة ، 2002 ، 97- 98 .

[2] هشام سالم كشكول الربيعي : اثر العامل السكاني في التنمية المستدامة مع إشارة خاصة إلى بلدان الاسكوا ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2004 ، ص 93 .

من خلال الاعتماد على درجة الإحلال بين رأس المال المادي ورأس المال الطبيعي وبالطريقة التي تؤدي الى استمرارية الإنتاج وتعظيمه .[1]

وتبين لاحقا أن فرص تحقيق التنمية لا تتسع ولا تكون قابلة للاستمرار إلا إذا تم التأكيد على العلاقات الآتية عند بدء عملية التنمية :[2]

- تشكيل النظم الايكولوجية برمتها نظام الحياة الذي يعتمد عليه بقاء البشرية برمتها وازدهار مستقبلها المشترك ، وهذا يجعل من الاستغلال العقلاني لمعطيات هذا النظام بمثابة صمام أمان للبقاء .
- الروابط القائمة بين النمو الاقتصادي والتنمية ، إذ تغير مفهوم هذه الروابط ، فليس بالامكان أن ينظر إلى التنمية الآن بوصفها زيادة في معدلات النمو وفي GNP أو تراكم رأس المال فحسب ، بل يجري الآن التأكيد على الجوانب النوعية للتنمية الشاملة مثل تحقيق العدالة في توزيع الدخول ن وتوسيع الخيارات المتاحة أمام الإنسان من فرص العمالة والدخل واكتساب المعارف والصحة وغيرها من سبل الارتقاء بالمستوى المعاشي للإنسان .
- العلاقة القائمة بين فهمنا للتفاعل بين الإنسان والبيئة ورسم السياسات التنموية ، هذا التفاعل بين قوى التغير المعنية – البشر والموارد والبيئة والتنمية – يجعل من الضروري قيام الحكومات بالتفكير في أساس المفاضلة بين مناهج عمل جديدة ، كما يستدعي أيضا تقويم أهداف التنمية بدقة كي يتم تحديد العواقب البيئية لكل فعل ومنهاج وسبل التحسب له .

ولغرض تحليل العلاقة بين البيئة والتنمية مع الزمن ، وما نجم عنها من مشكلات بيئية وكيف يمكن اختيار مناهج من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية متلائمة مع الحفاظ على البيئة ، لا بد من دراسة آلية تطوير العلاقة بين الاقتصاد والبيئة على مدى أربع مراحل زمنية متعاقبة وكما يأتي :

---

[1] د. أسامة الخولي : البيئة وقضايا التصنيع – دراسات حول الواقع البيئي في الوطن العربي والدول النامية ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1990 ، ص 51 – 53 .

[2] د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي : البيئة والتنمية في دول مجلس التعاون – الانجاز والتحديات ، مجلة أفاق اقتصادية ، اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الأمارات العربية المتحدة ، المجلد 23 ، العدد 90 ، 2002 ، ص 146 .

1. محاولة استغلال الموارد البيئية بأقصى درجة ممكنة

(أو بما يسمى Frontier Economics)

استمرت هذه المرحلة حتى الستينيات من القرن العشرين وقد نظر كثير من الاقتصاديين للتنمية في اثناء هذه المدة على انها تتضمن فضلا على زيادة الناتج القومي الإجمالي وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءتها ، إجراء تغييرات جذرية في تنظيمات فنون الإنتاج ، وكانت في نظر بعض الاقتصاديين عبارة عن عملية يزداد فيها الدخل القومي ومستوى دخل الفرد فضلا على تحقيق معدلات نمو مرتفعة في قطاعات معينة وذلك بأقصى استغلال ممكن للموارد البيئية من دون ان تؤخذ المقدرة الاستيعابية للبيئة في الحسبان .[1]

2. محاولة تحقيق النمو الاقتصادي مع حماية البيئة من الآثار السلبية لذلك النمو :

(Environmental Protection)

يعد النمو الاقتصادي هدفا مهما لدى اغلب الاقتصاديات ، والنمو الاقتصادي ضرورة ملحة لجملة من الأسباب :-[2]

1) من خلال النمو الاقتصادي يمكن رفع المستوى المادي للمعيشة .
2) عن طريق النمو الاقتصادي يمكن زيادة العرض من فرص العمل .
3) النمو الاقتصادي ضرورة لتلبية احتياجات الحكومة كي تقوم بواجباتها وضروري أيضا لتحقيق الأهداف الاجتماعية بشكل افضل .

والجدل بخصوص العلاقة بين النمو الاقتصادي والبيئة بدأ منذ القدم ، فقد ذكر ارسطو أنَّ الفقر محتوم عندما لا توجد حدود على معدل نمو السكان ومستوى الاستهلاك في الامد البعيد ، كما اكتشف الاغريق والرومان مخاطر استمرار فائض استهلاك الموارد الطبيعية على التصحر ، إزالة الغابات ، تأكل التربة . اما فيما يخص مالثس فهو ينتقل من النمو السكاني والفرق بينه وبين الانتاج الغذائي وما يحصل من انفجار سكاني ، لكنه يعتقد بوجود تنمية تكنولوجية سوف تحصل في المستقبل ، وان النمو السكاني سوف يكون سريعا ، وهو أيضا يرى أن البلدان ذات الكثافة السكانية العالية لها استراتيجيات أخرى لتوفير الغذاء .[3]

فالنمو الاقتصادي ضرورة ملحة بالنسبة لأي اقتصاد ، الا ان النمو غير المتوازن غالبا ما يؤدي الى مشاكل بيئية تزيد من بؤس المجتمع المعني في التنمية ، وقد يظهر ذلك في تأثيره على

---

[1] أيوب أنور حمد سماقة بي : البيئة والتنمية المستدامة - تحليل العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة مع اشاره خاصة إلى محافظة اربيل ، التفسير للنشر والإعلان ، ط1 ، 2006 ، ص 91 -92 .

[2] د. رسلان خضور : اقتصاديات البيئة ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، سوريا ، 1997 ، ص 49 .

[3] E.S.C.W.A : Survey on Incorporating The Environmental Dimension into Development plans, op – cit , p.1 .

الصحة ونوعية الحياة وقد يظهر في صورة عدم استقرار الانتاجية من خلال الاستغلال الخاطئ وسوء استغلال التربة ولذا تتفاوت المشاكل البيئية على حسب مفهوم التنمية التي يتبعها المجتمع وعلى حسب النمو الاقتصادي وسياسته الإدارية اتجاه البيئة .

فبدأت هذه المرحلة فعلا في اوائل الستينيات من القرن العشرين واستمرت حتى أوائل السبعينيات وقد كانت عملية التنمية في اثناء الستينيات تعنى بمدى قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق زيادة سنوية في الناتج القومي بمعدل يتراوح من 5% الى 7% أو أكثر إذ يكون اعلى من معدل نمو السكان ، وفي هذه الحقبة اصبحت مشكلة التلوث مشكلة مهمة في الدول الصناعية ، وظهرت نتيجة لذلك ضرورة المقايضة (Trad Off) بين البيئة والنمو الاقتصادي .[1]

فبدأ يظهر في هذه المرحلة كل ما هو سلبي وغير نافع واخذ التلوث بالبيئة يتصاعد واستنزاف الطبيعة وإجهاد الارض كذلك ، وربما كانت النفايات والمخلفات والفضلات التي اخذت تتدفق كما ونوعا من كل الاتجاهات اكثر الظواهر اضرارا واساءة للحياة ، لقد بدا الانسان يغرق في بحر هذه النفايات ، ، وفاضت الأرض بالمخلفات وازدادت حدتها وتحولت الى واحدة من ابرز الظواهر البيئية المعاصرة . ان النفايات تتراكم بمعدلات قياسية وتضاعف حجمها 200 مرة وهو ضعف ما كانت عليه عام 1950 واصبح العالم يلقي سنويا 700 مليون طن من المخلفات البشرية التي تتضمن – على سبيل المثال – 100 مليار زجاجة فارغة و 40 مليار علبة معدنية و 30 مليار حافظة اطفال ومليارى شفرة حلاقة و 500 مليار اطار سيارات مستعملة ، وعلى الرغم من أن كل دول العالم تلقي بمخلفاتها تعُد الدول الصناعية هي مصدر الجزء الاكبر من الفضلات والنفايات ، وتكفي الاشارة إلى ان مدينة نيويورك هي أكثر دول العالم انتاجا للاوساخ والقمامة التي تساوي نفايات ما يقرب من 25 دولة من الدول النامية ، ولم تقتصر تلك النفايات على النفايات الانسانية بل رافقها نفايات خطرة هي نفايات نووية وكيمائية وصناعية وطبية وغيرها من النفايات السامة وغير التقليدية التي لا يمكن اعاده استعمالها وحرقها او حتى ردمها ردما اعتياديا كالفضلات البشرية والعضوية .[2]

وأخيرا في اثناء هذه الحقبة لم تستقطب المشاكل البيئية الانتباه الكافي لمتخذي القرارات وراسمي الاستراتيجيات في المجتمع والمنظمات . [3]

---

[1] أيوب أنور حمد سماقة بي : مصدر سابق ، ص 92 .

[2] عبد الخالق عبد الله : التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية ، دراسات في التنمية العربية - الواقع والتحديات ، سلسلة كتب المستقبل العربي (13) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1998 ، ص 231 .

[3] د.عبد الله عبد القادر نصير : البيئة والتنمية المستدامة التكامل الاستراتيجي للعمل الخيري ، مركز التميز للمنظمات الغير الحكومية ، عمان ، الأردن ، 2002 ، ص 8 .

3. مرحلة تحقيق النمو الاقتصادي مع إدارة الموارد البيئية (Resource Management)

بدأت هذه المرحلة في أوائل السبعينيات مع ظهور كتاب حدود النمو (The Limits to Growth) لنادي روما سنة 1972 واستمرت حتى صدور تقرير برونتلاند (مستقبلنا المشترك) (Our Common Future) في السنوات الاخيرة من الثمانينيات . [1]

وتهدف إدارة الموارد بمفهومها الشامل الى دعم الخدمات العامة ، وترشيد استعمال الموارد ، وتعزيز الرقابة على نوعية البيئة ، ويستلزم ذلك تحقيق التنسيق وتكامل الانشطة ذات العلاقة فضلاً على تحديد الأهداف الإستراتيجية ، وتوحيد المعايير البيئية ، ودعم نظم الرقابة والمعلومات البيئية . ومن الطبيعي ان يستلزم ذلك تنفيذ إجراءات مكلفة لا تحظى بالموافقة الشعبية في كثير من الأحيان مثل تحرير سياسات التسعير واستخدامات الأراضي ، وتقييد الهجرة من الريف الى المدن ، ونقل الصناعات الملوثة الى مواقع بعيدة وما الى ذلك من القرارات التي تهدد مصالح قطاعات معينة من المجتمع .[2]

وقد شهد مطلع السبعينيات زيادة في انتشار الوعي البيئي وقليل من الالتزام بتطبيق السياسات البيئية تجاه المحافظة على الموارد ومقاومة التلوث وعدم الاخلال بالنظام البيئي ، وقد مهدت المناسبات والتقارير والممارسات السياسية الطريق لتطوير مفهوم تنمية قابلة للاستمرار ومنها مؤتمر استكهولم المعني بالبيئة الإنسانية وقيام ونشأة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام 1972 وأيضا ما اشرنا إليه في التقرير المشهور المعنون بحدود النمو 1972 .

4. مرحلة التنمية الاقتصادية البيئية ويطلق عليها أيضا مرحلة التنمية المستدامة : (Sustainable Development)

إذ يراعى فيها تكامل المعرفة الاقتصادية والمعرفة البيئية عند اتخاذ القرارات المرتبطة بتنمية المجتمعات الإنسانية – بدأت هذه المرحلة في منتصف الثمانينيات مع كتابات Lgnacy Sachs إستراتيجية الاقتصادية البيئية عام 1984 ، Herman Play حول التنمية المستدامة 1989 وأخيرا John التحليل الاقتصادي للنمو المستديم والتنمية المستدامة عام 1989 .[3]

---

[1] أيوب أنور حمد سماقة بي : مصدر سابق ، ص 93 .

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) : تقرير عن المنظور البيئي حتى عام 2000 وما بعده ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 1992 ، ص 8 .

[3] أيوب أنور حمد سماقة بي : مصدر سابق ، ص 96 .

ثانيا : التنمية المستدامة في القمم العالمية

إن مفهوم التنمية ليس حديث الظهور ، فمقولة نقل رأس المال البيئي او الطبيعي للأجيال القادمة برزت في بداية القرن العشرين ، إذ أشارت اللجنة الكندية للمحافظة على البيئة الى موضوع البيئة منذ سنة 1915 اذ كان مصطلح البيئة الى عهد قريب ينطبق او يميل بشكل شبه مطلق إلى الطبيعة ، ويمكن تتبع موقع التنمية المستدامة في القمم العالمية كالآتي :- [1]

1- في عام 1948 اصدر الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة تقريرا حول المحافظة على الطبيعة عبر العالم ، وفي عام 1950 عد هذا التقرير رائدا في مجال المحافظة على العلاقة بين الاقتصاد والبيئة .

2- كما ان نادي روما اصدر تقريرا عنوانه " كفى من النمو " في عام 1970 إذ قدم فرضية الحدود البيئية للنمو الاقتصادي .

3- مؤتمر الامم المتحدة حول البيئة البشرية ، وعقد في استكهولم في السويد سنة 1972 لمناقشة قضايا البيئة والانسان واقتصرت توصياته على الحاجة الى توفير المساعدات الفنية والمالية للدول النامية لمواجهة مشاكلها ، وقد تبنت الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ديسمبر من السنة المذكورة انفًا القرار القاضي بتأسيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وقد تم حينذاك اصدار تقرير حدود النمو .[2]

4- تقرير مستقبلنا المشترك الذي نشرته الهيئه العالمية للبيئة والتنمية عام 1978 إذ وضع لاول مرة مفهوم جديد لمعالجة القضية الرئيسة في اقتصادات البيئة والتنمية وهو مفهوم التنمية المستدامة طريقة متداخلة للسياسة واتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة والتنمية فمن جهه تحافظ على البيئة ومن جهة اخرى يستمر النمو الاقتصادي طويل الأمد وإذ يجب ان ينظر لهما على أنهما ليسا متعارضين بل مكملون بعضهم بعضًا ، وقد مهد هذا التقرير إلى مؤتمر قمة الأرض .[3]

5- مؤتمر الأمم المتحدة (قمة الأرض) عام 1992 الذي انعقد في مدينة ريودي جانيرو بالبرازيل ، إذ وضعت هذه القمة قضية التنمية المستدامة في صدر اولويتها ، فضلاً على كون هذه القمة اكبر تجمع دولي على الاطلاق إذ حضرته 168 دولة ، ووضع هذا المؤتمر أسلوبًا جديدًا يختلف عما طرحه مؤتمر استكهولم فبينما عُني الأول بتلوث البيئة والموارد

---

[1] أزهار عبد اللطيف حسن : الكلف البيئية للتنمية ومقتضيات تضمينها للأنشطة التنموية وإظهارها في الحسابات القومية (دراسة حالة العراق) ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، 2006 ، ص 13 .

[2] Barara Ingham :Economics And Development , Mc- graw – hill book company , University Of Sol for , 1995 , p 331 .

[3] Barara Ingham : Op – Cit ,p. 332 .

وعُني مؤتمر ريو على إستراتيجية مشتركة في التنمية الانسانية سليمة في ضوء تنمية اقتصادية اجتماعية مبنية على مفهوم التنمية المستدامة وقد تمخض عن قمة الأرض إعلان مبادئ تتعلق بالبيئة والتنمية ، وبرنامج سمي (أجندة القرن 21) .[1] وكذلك تم في حينها عقد اتفاقيتين دوليتين تتعلق بالبيئة هما اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي ، وقد ولدت مجموعة الاتفاقيات والبرامج نادت بأهمية دمج البعد البيئي في ضمن استراتيجيات اقتصادية مسؤولة اجتماعيا ، مع العمل في الوقت نفسه على حفظ قاعدة الموارد البيئية لمصلحة اجيال المستقبل وضمان مشاركة جماهيرية واسعة في المبادرات واتخاذ القرار.[2]

6- في عام 1997 تم التاكيد في الدوره الاستثنائية للجمعية العامة للامم المتحدة على استعراض جدول اعمال القرن الحادي والعشرين على ان الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة هي اليات مهمة لتقرير أولويات السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والربط بينها وايضا أهيب بالبلدان جميعها ان تكمل بحلول عام 2002 صياغة ووضع استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة تعكس إسهامات ومسؤوليات الأطراف جميعها .[3]

7- في عام 2000 قام رؤساء دول وحكومات 147 دولة بالتوقيع على إعلان الألفية ، وأكدوا مجددا دعمهم لمبادئ التنمية المستدامة ولا سيما المبادئ المنصوص عليها في جدول أعمال القرن 21 التي أعلنت في مؤتمر قمة الأرض وتشمل الأهداف الإنمائية للألفية المرتبطة بهذه المسألة هدفا يتعلق بالاستدامة البيئية ينص على دمج مبادئ التنمية المستدامة والبرامج القطرية وتلافي الخسارة في الموارد البيئية .[4]

8- في عام 2001 عقد في اثناء المدة 7 – 9 نوفمبر المحفل الدولي المعني بالاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة ، وتم الخروج بدليل يتضمن تعزيز الحوار بشان استراتيجيات تنضم عمل التنمية المستدامة وتحديد الالتزام بصياغتها وتنفيذها .[5]

9- في عام 2002 انعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ في جنوب أفريقيا من 26 أغسطس – 4 سبتمبر ، فبدأت الأعمال التحضيرية على المستوى الوطني باستعراض ما حققته من نجاح وما تواجهه من تحديات في تحقيق

---

(1) James M. Eyphor And James . L . Dietz :The Process Economic Development , First published ,London , 1997 , p.539 .

(2) محمد غنايم : دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي ،معهد الأبحاث التطبيقية ،القدس ، نيسان ، 2001، ص1.

(3) نوزاد عبد الرحمن الهيتي : التنمية المستدامة في المنطقة العربية – الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية ، المعهد العربي للتخطيط – الكويت ، 2003 ، ص 2 -3 .

(4) المصدر سابق : نفس المكان .

(5) د. سمير جميل غازي : الانظمة والتشريعات البيئية في المملكة العربية السعودية ، الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة (P .M .E) ، ص 9 .

التنمية المستدامة ، وتمثل التحضير العالمي في تلك المدة في أربعة اجتماعات : الأولى في نيويورك وعنيت اعمالها بالعناصر التنظيمية ، والثانية في نيويورك وتم في اثنائها اجراء مراجعة شاملة وتقويم التقدم المحرز في تنفيذ أهداف أجندة القرن 21 واستعراض البرامج المستقبلية ، والثالثة في نيويورك ايضا في أثنائها دراسة ورقة الرئيس التي اجلت من اللجنة التحضيرية الثانية ، وانعقدت الرابعة في بالي بإندونيسيا بغية استعراض ورقة عمل الرئيس " وثيقة العهد " وتم في أثناء المناقشات الخروج بمسودة " خطة التطبيق للتنمية المستدامة " التي اجلت الى اجتماع القمة .[1]

وأخيرا ان الهدف الرئيس من وراء القمة هو تحديد الالتزام السياسي وذلك بالخروج بخطة تنفيذ من شأنها المساعدة في تحقيق التنمية المستدامة ويتم التفاوض بشأنها والاتفاق على محتواها بحيث تتضمن تفصيل الأولويات والأعمال التي ستتولى البلدان القيام بها عقب قمة جوهانسبرغ .[2]

[1] www. un . org . الأمم المتحدة ، الطريق إلى جوهانسبرغ

[2] د. سمير جميل غازي : مصدر سابق ، ص 9 .

المبحث الثاني

التنمية المستدامة الخصائص والمضامين

أولاً : مفهوم التنمية المستدامة

بدأ هذا المفهوم يظهر في الأدبيات التنموية الدولية في أواسط الثمانينيات تحت تأثير الاهتمامات الجديدة بالحفاظ على البيئة ونتيجة للاهتمامات التي إثارتها دراسات نادي روما الشهيرة وتقاريرها في السبعينيات حول ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية القابلة للنضوب وعلى البيئة والتوازنات الجوهرية في الأنظمة البيئية (Ecosystem) وقد انتشر استعمال المفهوم بسبب تكاثر الأحداث المسيئة للبيئة وارتفاع درجة التلوث عالميًا . وقد استقر الرأي تدريجيا على ان السياسات التنموية لكي تؤدي الى إنماء قابل للاستمرار يجب ان تحترم مقومات البيئة التي يعيش فيها الإنسان وحسب ، بل عليها أيضا أن تراعي قدرة كل الفئات الاجتماعية التي تحمل التغير والاستفادة منه على قدر المساواة ، وبهذه الأسباب امتد نطاق المفهوم الى القضايا الإنسانية والبشرية وأصبحت النظريات التنموية تعنى بهدف التنمية ، أي الإنسان وأحواله الصحية والثقافية والسياسية وذلك خلافًا للحقب السابقة التي كان فيها العناية بوسائل التنمية المادية أي بزيادة معدل النمو الاقتصادي .[1]

ولقد بقي مصطلح التنمية المستدامة يعاني من عدم الوضوح ولاسيما ما كان في حقبة السبعينيات وبقي محصورا في ضمن الدوائر والندوات العلمية المغلقة التي تحاول ان تجد تعريفا مقبولا منسجمًا ومتطلبات البيئة .[2]

فكلمة (Sustainable) تعني القابل للاستمرارية او الديمومة ، وايضًا تعني القابل للتحمل ومن ثمَّ القابل للاستمرار ، وتقارير برامج الأمم المتحدة الإنمائية للتنمية المتعلقة بالتنمية البشرية تستعمل في ترجمتها إلى اللغة العربية " التنمية المستدامة " .

ويمكن في اللغة العربية ان نلجأ الى كلمة " الدعم " للتعبير عن معاني المفهوم ، فالتنمية المستدامة هي التي تجد في ذاتها ما يدعم استمرارها فتكون من ثمَّ " تنمية متداعمة " ولا يمكن ان تكون كذلك اذا لم تكن محتملة ومقبولة من كل فئات المجتمع .[3]

---

[1] جورج قرم : التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي حالة العالم العربي ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا (الاسكوا) ، سلسلة دراسات التنمية البشرية (رقم 6) ، الأمم المتحدة ، نيويورك ،1997 ، ص4.

[2] Understanding Sustainable Development , AGENDA 21 , A guide For Public Officials ,For More Information See : www.freedom21 santaeruz .net

[3] جورج قرم : مصدر سابق ، ص 3 .

فالمعنى للفعل (Sustain) باللغة الانكليزية يعني " يقوي " أو " يديم " .[1]

ومن هذا المنظور ، هناك تشابه مع مفهوم التنمية اعتمادًا على النفس او التنمية المركزة ذاتيا ، وهي تعابير استعملت كثيرا في الأدبيات الاقتصادية ، غير ان محتوى تعبير " المتداعم " هو أوسع أفقا إذ يشتمل على معان أكثر تتناول الأوجه البشرية والبيئية والسياسية للتنمية الاقتصادية على حين يرتبط مفهوم الاعتماد على النفس ولو بشكل غير صحيح بسياسات الانغلاق على الذات وعدم الاندماج في الاقتصاد العالمي (Global Economy) .[2] ومن ثمَّ تشير الديمومة والاستمرارية المعنية في مفهوم التنمية الى الامتداد والروابط بين الأجيال ، أي انها تعني بيئيا غير مدمر وغير مصاب بالتلوث ، وكذلك مستوى كافٍ من العلوم والتكنولوجيا إذ تتمكن هذه الأجيال من خلال الاستمرار في التنمية الاستفادة من فوائدها المختلفة .

ولقد كثر استعمال مفهوم التنمية المستدامة في الوقت الحاضر وأول من اشار إليه بشكل رسمي هو تقرير " مستقبلنا المشترك " الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة سنة 1987 وتشكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول سنة 1983 برئاسة " برونتلاند " رئيسة وزراء النرويج وعضوية (22) شخصية من النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة في العالم ، وذلك بهدف مواصلة النمو الاقتصادي العالمي من دون الحاجة الى إجراء تغييرات جذرية في بنية النظام الاقتصادي العالمي .

وحصر تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام 1992 الذي خصص بأجمعه بموضوع التنمية المستدامة موضحًا هذا الخلط من خلال إجراء مسح شامل لأهم تعريفات هذا المفهوم ، واستطاع التقرير حصر عشرين تعريفا واسع التداول للتنمية المستدامة ؛ وقد حاول هذا التقرير توزيع التعريفات على أربع مراحل هي : [3]

1. **التعريفات التقنية والإدارية :-** التي ترى أن التنمية المستدامة هي التي تنقل المجتمع الى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستعمل اقل قدر من الطاقة والموارد ، وتنتج الحد الادنى من الغازات والملوثات التي تؤدي الى رفع درجة حرارة الأرض وتأكل طبقة الأوزون .

---

[1] Khail Aa- Hamash , Khudhairs .Ali ; Pupils Dictionary The New English Course For Iraq , 1983 , p . 162 .

[2] جورج قرم : مصدر سابق ، ص 3 – 4 .

[3] أيوب أنور حمد سماقه بي : مصدر سابق ، ص 91 -92 .

2. **التعريفات الاجتماعية والإنسانية :-** التنمية المستدامة تعني السعي بغية استقرار النمو السكاني ووقف تدفق الافراد على المدن من خلال تطوير مستويات الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف وتحقيق اكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط والتنمية .[1]
3. **التعريفات البيئية :-** تعنى التنمية المستدامة بالجوانب البيئية ، وعندما صدر تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية سنة 1981 تحت عنوان (الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة) تم للمرة الأولى وضع تعريف محدد وهو السبب الرئيسي لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالحسبان قدرة النظام البيئي الذي يحتضن الحياة وإمكاناته .[2]
4. **التعريفات الاقتصادية :-** على الرغم من أن التنمية المستدامة تعني في مفهومها استعمال الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي الى فنائها وتدهورها ، او تؤدي الى تناقص جدواها المتجددة بالنسبة الى الأجيال المقبلة من خلال المحافظة على رصيد ثابت بطريقة فعالة او غير متناقص من الموارد مثل التربة والمياه الجوفية والكتلة البيولوجية ، تعنى التعريفات الاقتصادية بالإدارة المثلى للموارد الطبيعية وذلك من خلال " الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية ، بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها " .[3]

فمن المسلمات ان التنمية بشكل عام في نهاية التحليل ما هي إلا وجه من وجوه الاصلاح الذي يعنى بتنشيط الحركة الاقتصادية وتعزيز معدل نمو الاقتصاد الوطني إذ تسمى تنمية اقتصادية ، واذ تعنى بإرساء قواعد العدالة والتوازن ، ومن ثمَّ الاستقرار في المجتمع ، يسمى تنمية اجتماعية ، والعناية بالتربية والعلم والفنون وهو ما يسمى بالتنمية الثقافية .[4]

وبهذا تتضمن التنمية المستدامة في مضمونها حفظ الأصول الطبيعية لأغراض النمو والتنمية في المستقبل - فهي تنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية ومؤسسية فهي من ثمَّ تنمية شاملة فاعلة تأخذ على عاتقها النهوض بالموارد الطبيعية في تلبية احتياجات الحاضر كافة من دون المساومة على حاجات الأجيال المقبلة .

---

[1] أيوب أنور حمد سماقه بي :مصدر سابق ، ص 99 .
[2] د.عبد الخالق عبد الله : مصدر سابق ، ص 231 .
[3] عبد السلام أديب : أبعاد التنمية المستدامة ، الاجتماع السنوي لنقابة المهندسين الزراعيين التابعة للاتحاد المغربي ، المغرب ، 2002 ، ص 3 .
[4] سليم الحص : أفاق التنمية العربية المستدامة ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ع 315 ، 2005 ، ص 6 .

ثانيا : التنمية المستدامة في أراء المفكرين

لقد ظهرت كتابات عديدة تعبر عن هذا التيار الاقتصادي للتنمية المستدامة وربما ابرز من ساهم في هذا الصدد وأول من اشار الى تعريف محدد هو تقرير مستقبلنا المشترك الذي قام بإعداده مجموعة من الخبراء الدوليين برئاسة برونتلاند إذ عرفت التنمية المستدامة (التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر من دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتهم) .[1]

وأيضًا عرفت منظمة اليونسكو (Enesco) إذ جاء في ضمن وثيقها (بأنه على كل جيل ان يخلف وراءه موارد الحياة وتربة نقية وغير ملوثة وكما كان حالها عندما وصلت إليه).[2]

كما عرفت التنمية المستدامة في المبدأ الثالث الذي تقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي عقد في ريودي جانيرو سنة 1992 بأنها (ضرورة انجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساوٍ في الحاجات التنموية لأجيال الحاضر والمستقبل).[3]

وقد جاء في قاموس علم التنبؤ : ان الاستدامة (التنمية المستدامة) هي (التنمية الاقتصادية التي تضع أمامها النتائج البيئية المترتبة على النشاط الاقتصادي ، وتكون قائمة على أساس استعمال الموارد التي يكون بالإمكان استبدالها أو تجديدها).[4]

وكذلك جاء في قاموس أكسفورد السياسي الدقيق انها (مجموعة متنوعة من المبادئ المحددة بخاصة مسؤوليات صناع القرار إذ تتسم هذه المبادئ بالشفافية المطلقة).[5]

كذلك أشار الاقتصادي ادوارد باربير (Edward Barbier) إلى أن التنمية المستدامة هي (أهم تطور في الفكر التنموي الحديث وابرز إضافة الى أدبيات التنمية في خلال العقود الأخيرة، ويعرفها بأنها ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي الى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر من الإضرار والاساءه للبيئة).[6]

---

[1] اللجنة العالمية للبيئة والتنمية : مستقبلنا المشترك ، ترجمة محمد كامل عارف ، سلسلة كتب عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1989 ، ص 83 .

[2] Permian , Rogeramd Ethers : Natural Resource and Environmental Economics , Longman , New York , USA , P. 6.

[3] موسيث . ف . دوجلاس : مبادئ التنمية المستدامة ، ترجمة بهاء شاهين ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، ط1 ، 2000 ن ص 17 .

[4] Michal Allaby : Dictionary Of Ecology , Oxford University Press , 2005 , p.612 .

[5] Alistair McMillan : The Conies Oxford Dictionary Of Politic , University Press , 2005 , p.318.

[6] عبد الخالق عبد الله : مصدر سابق ، ص 242 .

أما بيزي (Pezzey) فيعرف الاستدامة (بأنها منفعة غير منخفضة لعضو المجتمع لأمن عام قادم ويمكن ان يلاحظ ، ان هذا المفهوم يشير الى المنفعة مع مسار الزمن) .[1]

أما بالنسبة للمفكرين العرب فيرى الدكتور نوزاد عبد الرحمن الهيتي ان التنمية المستدامة (تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل ، وهي ليست واحدة من الأنماط التنموية التي درج العلماء على إبرازها مثل التنمية الاقتصادية او التنمية الاجتماعية او الثقافية بل هي الاشمل وهذه الأنماط كافة تنهض بالأرض ومواردها ، وتنهض بالموارد البشرية وتقوم بها ، فهي تنمية تأخذ بالحسبان البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد).[2]

أما الدكتور عدنان ياسين مصطفى فقد أشار إلى أنها (التنمية التي تقوم على اساس وضع حوافز تقلل من التلوث وتقلل من حجم النفايات والمخلفات وتقلل من الاستهلاك الراهن للطاقة وتضع ضرائب تحد من الإسراف في استهلاك الماء والهواء والمواد الحيوية ، وهي التنمية التي لا تؤدي مع مرور الزمن الى تناقص رأس المال البشري والطبيعي والعيني على الصعيد المحلي والدولي) .[3]

كما جاء في بحث للدكتور محمد غنايم (ان التنمية المستدامة ان نكون منصفين مع الأجيال القادمة ، بمعنى ان يترك الجيل الحالي للأجيال القادمة رصيدا من الموارد مماثلا للرصيد الذي ورثه او أفضل منه) .[4]

وعرفت من عبد السلام أديب أنها (الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها) .[5]

---

(1) Pezzey : Sustainability – An interdis ciplinary Guide Environment Values , USA , 1992 ,P.323 .

(2) د.نوزاد عبد الرحمن الهيتي : مصدر سابق ، ص 3 .

(3) د.عدنان ياسين مصطفى : التنمية المستدامة بين أيدلوجيا الشمال ومأزق الجنوب – رؤية سيولوجية ، بحث جاء ضمن ندوة عقدت بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان (التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي) للفترة 10 – 14 شباط ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2000 ، ص 234 .

(4) د.محمد غنايم : مصدر سابق ، ص 1 .

(5) عبد السلام أديب : مصدر سابق ، ص 3 .

ثالثا : مسوغات التنمية المستدامة :- انبثقت التنمية المستدامة في الأدبيات التنموية بتأثير العوامل الآتية : [1]

1. أدت أزمة النفط في السبعينيات الى لفت النظر الى خطورة الاستغلال المفرط للثروات الطبيعية غير المتجددة ، وتلوث البيئة ، والى زيادة الوعي ومن ثم ينجم عن ذلك كوارث طبيعية وإخطار بيئية . وقد نشأ مفهوم التنمية المستدامة أصلا في بلدان الشمال ، ردًّا أساسيًّا على الأخطار العالمية المستقبلية ، المترتبة على استنزاف الموارد الأولية وتلوث البيئة .

2. الفشل الفاضح لسياسات التنمية التي اتبعتها أغلبية بلدان العالم الثالث ، إذ أدت الى زيادة هالة في الدين الخارجي ، وتراجع الإنتاجية وبخاصة في الميدان الصناعي ، وتنامي الهوّة الفاصلة بين مختلف الطبقات الاجتماعية التي أدت بعض الأحيان إلى ظهور سوء التغذية والمجاعات . وقد تم تسجيل ذلك في الثمانينيات على الرغم من الأموال الطالة التي جرى استثمارها في بلدان الجنوب .

3. اظهر سقوط الإمبراطورية السوفيتية ونهاية الشيوعية في بلدان أوربا الشرقية ، انه من المستحيل إقامة تنمية من دون الإشراك الطوعي للجماهير في أعمال تأخذ بالحسبان حاجاتها الحقيقية وتسخر طاقتها وتحسن وضعها .

4. كان لعولمة الاقتصاد والتنامي المطرد لليبرالية أسوء الأثر في تعميق الفروقات في داخل المجتمع الواحد وفي المجتمعات الدولية ، وفي إضعاف سلطة الدولة على حساب مصالح الفئات الفقيرة ، وفي تشجيع ظهور نزاعات عرقية وعنصرية ، واخيرا في تعطيل آليات مراقبة الشركات الخاصة التي يهدف نشاطها فقط إلى جمع أقصى ما يمكن من الإرباح حتى على حساب الجماعات البشرية .

هذه الظاهرة لفتت الانتباه الى أثار العولمة السلبية المنتظرة أو التي لم يكن بالإمكان تصورها . هذا عن أهم المسوغات التي ساعدت في ظهورها بنحو مجمل ، اما عن أهم المسوغات التي ساعدت في ظهورها بنحو خاص هي :- [2]

1. تجنب الآثار السلبية الناجمة عن عدم دمج الاعتبارات او العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في مرحلة التخطيط الإنمائي .

---

[1] نبيلة حمزة : التنمية البشرية المستدامة ودور المنظمات غير الحكومية – حالة البلدان العربية ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا) : الأمم المتحدة ، نيويورك ، 1999 ، ص 9 .

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) : دراسة عن إدماج البعد البيئي في الخطط الإنمائية – الخلفية المفاهيمية والنظرية والتقليدية ، الجزء الأول ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 1999 ، ص 20 .

2. الحاجة الى عملية التنويع الاقتصادي بدلا من العناية بقطاع دون اخر وهذا ما نلاحظه جلياً في البلدان النفطية ، وهو يعني ان استراتيجيات التنمية بنبغي ان تتحول من اعتمادها الكبير على النفط والتكنولوجيا المتعلقة به الى بحث امكانية الاعتماد على الموارد الطبيعية الاخرى (الماء ، الارض) وهذا يؤدي إلى ما يسمى التوازن في الاستعمالات ومن ثم تحصل تنمية متواصلة لا تؤثر على استعمال عامل دون اخر ولا تعتمد في عملها على استخدام مكثف للموارد البيئية مع عدم الاكتراث إطلاقاً بإمكانية استنفاذها .

3. ظهور انماط استهلاك شجعتها وسائل الاعلام واثرت فيها اساليب الاستهلاك الترفية ، مما يؤدي الى الاعتماد على حياة قائمة على الاستهلاك ومن ثم لا تكترث بالموارد الطبيعية ولا بحصة الاجيال القادمه .

4. العناية المفرطة من الحكومات بالنمو الذي كان ولا يزال له الاثر في استنزاف الموارد الطبيعية ، فضلاً على ذلك ، ان اغلب الدول اخذت تتسابق على التسلح بسبب الاحتلال والحروب والنزاعات فأدخلت ما يسمى بالتكنولوجيا السريعة التغير للأسلحة التقليدية والنووية والبيولوجية والكيمائية ، بدلا من تعزيز قدرة الشعوب على العيش في وئام مع الطبيعة والبيئة ، وهذا ما يجعلها متواصلة الى الأجيال القادمة .

5. تكاثر الأحداث المسيئة للبيئة وارتفاع التلوث البيئي ، إذ أدت عمليات التوسع الإنتاجي ولاسيما الصناعي الى زيادة الطلب على الموارد الطبيعية وارتفاع كمية الملوثات المطروحة بأنواعها المختلفة ، فالمصانع الأمريكية مثلاً تطرح وحدها حوالي 500 طن من المواد شديدة السمية سنوياً كما إن 10% من النفايات الخطرة تجد طريقها مثلا إلى الوطن العربي في ضمن ما يسمى بالتجارة الصامتة . وبلغت الكميات المطروحة عالمياً من ثاني اوكسيد الكاربون 23900 مليون طن عام 1996 وهو أكثر بنحو 400 مليون طن عن عام 1995 ، كما أدى استخدام المبيدات إلى إصابة 5,35 مليون نسمة حول العالم بحالات التسمم كل عام ، فضلاً على مخاطرها البيئية الأخرى. [1]

6. توقعات زيادة الإنتاج ، إذ خَمَّن البنك الدولي عام 1992 بان إنتاج الدول النامية سيرتفع بنسبة 5,4 % سنوياً في أثناء 1990 - 2030 ، وفي نهاية المدة سيكون حوالي خمسة إضعاف ما عليه الآن . أما إنتاج الدول الصناعية فسيرتفع ببطء أكثر لكنه سيتضاعف ثلاث مرات في أثناء المدة , وسيكون الإنتاج العالمي عام 2030 حوالي 3,5 مرة ما عليه اليوم

[1] د. كاظم احمد حمادة البطاط : مصدر سابق ، ص 92 .

وبقيمة تقريبية تصل إلى 69 تريليون دولار بأسعار 1990 ، وبذلك سترتفع الحاجة للموارد الطبيعية مع ازدياد الإنتاج ، وستكون النتيجة مرعبة بشأن التلوث البيئي وتلف الموارد فعشرات الملايين من السكان سيصبحون مرضى او يموتون كل سنة نتيجة العوامل البيئية ، كما ان نقص المياه سيكون مفرطاً والغابات الاستوائية والنباتات الطبيعية الأخرى ستتناقص الى جزء من حجمها الجاري .[1]

رابعاً : خصائص التنمية المستدامة وسماتها :- من خلال المفاهيم والمسوغات المذكورة للتنمية المستدامة يمكن ان نحصر خصائص التنمية المستدامة وسماتها على الرغم من صعوبة تحديد هذه الخصائص والمميزات بسبب تنوع المعاني والمضامين المختلفة والمتداخلة للتنمية المستدامة:- [2]

1. إن التنمية المستدامة تعنى بالموارد الطبيعية وكيفية إدارتها وتعظيم الفائدة في استعمالها والأساليب الممكنة للابقاء والمحافظة عليها .
2. أنها تعني التفكير في المستقبل وفي رصيد الأجيال القادمة ، وذلك من منطلق ان الأجيال القادمة سوف تتولى تدبير أمورها كما يتدبر الجيل الراهن شؤونه .
3. أنها تؤكد على أساس الموازنة بين موارد الأرض المتناقصة والعدد المتزايد من السكان في العالم . ان أكثر ما يشغل المهتمين بالتنمية المستدامة هو الانفجار السكاني وما يترتب عليه من ضغط واستنزاف لموارد الأرض المحدودة فهي تسعى الى تحقيق نمو سكاني ثابت ومستقر .
4. إن التنمية المستدامة هي التنمية التي تقوم أساسا على وضع حوافز تقلل من التلوث وتقلل من حجم النفايات والمخلفات وتقلل من حجم الاستهلاك الراهن للطاقة وتضع ضرائب تحد من الإسراف في استهلاك الماء والهواء والموارد الحيوية الأخرى ، فالتنمية المستدامة هي التنمية التي تدعو الى التفكير النقدي في واقع الحياة ومستقبل الكرة الأرضية .
5. هي تنمية تضع تلبية الاحتياجات الاساسية للفرد من البشر في المقام الأول فأولويتها هي تلبية الاحتياجات الاساسية للفقراء من الغذاء والمسكن والملبس وحق العمل والتعليم والخدمات الصحية وكل ما يتعلق بتحسين نوعية حياتهم المادية والاجتماعية ، فالمجتمعات الفقيرة في وسط عالم غني هي مجتمعات لا تملك إلا استنزاف مواردها الطبيعية لضمان الحياة وهو ما يهدد سلامة البيئة ، وهذه المجتمعات المحرومة

[1] د. محمد حسين أبو العلا : دكتاتورية العولمة ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2004 ، ص212 .
[2] عبد الخالق عبد الله : مصدر سابق ، ص 240 – 244 .

مجتمعات مهددة دائما بالأزمًات . وان تلبية الاحتياجات تعتمد على توفير الموارد الطبيعية التي يمكن ان تساهم في النشاط الاقتصادي الانتاجي والاستهلاكي ، ويساهم في تحسين نوعية الحياة للافراد جمعاء .

6. هي تنمية متكاملة مع الجانب البشري فيها وتنميته من اولى اهدافها لذلك تراعي الحفاظ على البنية الاجتماعية ، والاستقرار النفسي والروحي للفرد والمجتمع وحق الفرد والمجتمع في الحرية وممارسة الديمقراطية وفي المساواة والعدل . ان التنمية المستدامة تتعامل مع العدالة الاجتماعية من منظورين يتعلق الأول وهو المنظور الأفقي بضرورة تحقيق العدالة ما بين الأفراد والمجتمعات في الجيل الواحد عن طريق تقديم المساعدة للفئات والمجتمعات الاقل قدرة على توفير احتياجاتها الاساسية في العالم على حين يرتبط الثاني وهو الرأسي بمحاولة تحقيق العدالة الاجتماعية بين الأجيال المتعاقبة.[1]

هذا من جهة الخصائص اما من جهة السمات فيذكر باربير الذي يعد أول من استعمل مصطلح التنمية المستديمة ، أربع سمات رئيسة للتنمية المستدامة هي : [2]

1. إنها تختلف عن التنمية بشكل عام في كونها اشد تداخلاً وأكثر تعقيداً ولاسيما ما يتعلق بما هو طبيعي وبما هو اجتماعي في التمييز .
2. التنمية المستدامة تتوجه أساسا الى تلبية احتياجات أكثر الشرائح فقراً في المجتمع وتسعى الى الحد من تفاقم الفقر في العالم .
3. للتنمية المستدامة بعد نوعي يتعلق بتطوير الجوانب الروحية والثقافية والإبقاء على الخصائص الحضارية للمجتمعات .
4. لا يمكن في حالة التنمية المستدامة فصل عناصرها وقياس مؤشراتها لشدة تداخل الأبعاد الكمية والنوعية ، ولذلك تحقق التنمية المستدامة عند باربير التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي إذ تسهم في تحقيق أقصى قدر من النمو والارتقاء في الأنظمة الثلاثة .

[1] أيوب أنور حمد سماقة بي : مصدر سابق ، ص 116 – 117 .
[2] د. عدنان ياسين مصطفى : مصدر سابق ، ص 6 .

خامساً : مضامين (مبادئ) التنمية المستدامة

تقوم نظرية التنمية المستدامة على مجموعة من المبادئ والمضامين فإذا توافرت تحقق هدف النظرية وهو التنمية المستدامة أو تواصل التنمية . فهناك مبادئ اقتصادية منها (الحاجات الأساسية وضبط حجم السكان وتوجيه التقنية) ومبادئ اجتماعية منها (العدالة والإنصاف والتمكين والمشاركة والديمقراطية) ومبادئ بيئية وأهمها (الحفاظ على الموارد الطبيعية) وسنأتي إلى شرحها على النحو الآتي :-

1. المبادئ الاقتصادية

أ- الحاجات الاساسية :- تنطلق نظرية التنمية المستدامة من التزام أساس لتلبية الحاجات الاساسية للسكان المتزايدين في البلدان النامية ، خاصةً للفقراء في شتى أنحاء العالم ، فالنهوض بمستوى المعيشة وإزالة الفقر هو نقطة البدء في هذه النظرية .[1]

ويستند هذا المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاه المجتمع الى اقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل وبكفاءة ويشير مفهوم (الاحتياجات) الأساسية لفقراء العالم الذي ينبغي ايلاؤهم الأولوية الأولى .[2]

لقد تكونت هذه الفكرة من منطلق الحالة التي لا تشهد فيها المنفعة انخفاضا خلال الزمن او الحالة المستدامة التي لا يشهد فيها الاستهلاك انخفاضا وعلى الرغم من عدَّ المنفعة أو الاستهلاك معيارين متكافئين يمكن معالجتهما بغية الوصول الى الاستدامة التقليدية ، وبهذا تلبي التنمية المستدامة احتياجات جيل اليوم دون ان يجلب هذا الجيل على نفسة ديونا لا يستطيع سدادها ، ومن دون ان يعرض حياة الأجيال المقبلة إلى الخطر ، وكل مجتمع يمكن ان يجلب لنفسه الأنواع الآتية من الديون :

- ديون اجتماعية ناجمة عن اهمال الاستثمار في التنمية البشرية .
- ديون بيئية ناجمة عن استنزاف الموارد الطبيعية او تلوث الهواء ، والماء ، والتربة، فهذه الديون ستسلب الفرص التي يمكن ان تكون متاحة للافراد في المستقبل.[3]

فضلا على أن القضاء على الفقر هو من المبادئ الرئيسة للتنمية المستدامة التي تقوم على أركان ثلاثة هي :- [4]

1) الاعتناء برأس المال البشري بكل فئاته ومكوناته ، إذ تتوافر للجميع المهارات والقرارات الصحية للمشاركة في دورة الانتاج .

---

[1] أيوب أنور حمد سماقة بي : مصدر سابق ، ص 103 .
[2] نوزاد عبد الرحمن الهيتي : مصدر سابق ، ص 3 .
[3] د. كاظم احمد حماده البطاط : مصدر سابق ، ص 91 .
[4] أيوب أنور حمد سماقة بي : مصدر سابق ، ص 130 – 104 .

2) تطوير رأس المال المجتمعي ، أي الاطار التنظيمي للعلاقات المجتمعية التي تقوم على أساس مبادئ حسن الإدارة والمسؤولة والإنصاف في اتخاذ القرارات .
3) الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية .

ب- السيطرة على النمو السكاني :- لا تستقيم التنمية المستدامة من دون تحديد النمو السكاني ، والمعيار في ذلك ان يستقر عدد السكان عند مستوى ملائم لقدرات النظام البيئي ، فزيادة السكان يخفض معدل النمو الاقتصادي ويزيد الضغط على الموارد الطبيعية ويرفع حجم التلوث أي يجب ان يكون حجم النمو السكاني بالشكل الذي فيه يستوعب النظام البيئي هذا النمو .

ت- توجيه التقنية :- تستوجب التنمية المستدامة تغير اتجاه التقنية كي تستوعب العوامل البيئية بصورة اكبر ، وبهذا يستوجب على المشروعات العاملة تطوير التقنية التي تستعملها لمراعاة الاعتبارات البيئية فضلاً على ذلك لابد من مراعاة معايير التنمية المستدامة في المناطق ذات الحساسية البيئية .[1]

1- المبادئ الاجتماعية

أ- التمكين والمشاركة Empowerment

يقصد بالتمكين أنَّ الناس يجب إن يكونوا في وضع يتيح لهم المشاركة الكاملة في القرارات والآليات التي توجه حياتهم ومصيرهم ، وان هذه القرارات والآليات يجب ان لا تصاغ في غيابهم من دون إن يتمكنوا من التعبير عن حاجاتهم ومشاكلهم وطموحاتهم .

وهذه المشاركة تتيح لهم الوصول الى خيارات أوسع في توجيه مصيرهم وفتح مجالات عمل جديدة ، اذ ليس من الإنصاف أن تتخذ قرارات سياسية أو اقتصادية أو أجتماعية متعلقة بالبيئة من دون سماع وجهة نظر المعنيين جميعهم بمثل هذه القرارات ومشاركتهم في صياغتها لكي تعبر عن مصالحهم ، وهذا يعني ضرورة تقوية المشاركة في عملية صنع القرار .[2]

فضلاً على أن ما نلاحظه في هذه الفقرة أي المشاركة هو ان تكون التنمية المستدامة نابعة من الداخل وعلى الصعيد المحلي ويشير الدكتور عبد الخالق عبد الله إلى أن التنمية المستدامة هي أساس التنمية التي تتم على الصعيد المحلي ، بعكس النماذج التنموية الراهنة التي تخطط وتنفذ وتدير المشاريع والبرامج التنموية من المؤسسات والدوائر الاقتصادية والسياسية الدولية ، فلكي تكون التنمية مستديمة ، يكون من الضروري ان تتم على الصعيد المحلي انطلاقا من

---

[1] أيوب أنور حمد سماقة بي : مصدر سابق ، ص 15 – 16 .
[2] رعد سامي عبد الرزاق التميمي : العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي ، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2006 ص 29 .

خصوصيات كل مجتمع وبمشاركة فعالة من الافراد الذين عليهم ان يحددوا مصيرهم ومستقبلهم التنموي بأقل قدر من التدخل بالنسبة للمؤسسات السياسية والاقتصادية العالمية البعيدة عن فهم الهموم المحلية والآنية وإدراكها .[1]

ب- العدالة المبنية على الإنصاف :- ربما كان لأفكار العالم الأميركي الشهير جون رولس (John Rowels) الذي اشتهر بنظرية حول العدالة وإمكانية تحقيقها بشكل يجعل الناس يحصلون على حقوق متوازنة في المجتمع وثرواته ، وتطورت هذه النظرية من خلال السعي الى اكتشاف مقومات التنمية المستدامة والحقيقة ان رولس ، وهو يعلن انه لا يؤمن بنظرية المدرسة الكنزية الشهيرة الداعية إلى البحث عن الفائدة الشخصية (Utilitaism) مبدء تنظيميًا للمجتمع ، فهو يدعو الى تنظيم المجتمع على أساس العدالة التي تهدف الى إيجاد توازن ملائم بين طلبيات متنافسة على ثروات البلاد . ويذكر رولس ان عنصر الإنصاف والعدالة على نوعين الأول هو إنصاف الأجيال التي لم تولد بعد ، وهي التي تؤخذ مصالحها في الحسبان عند وضع التحليلات الاقتصادية ولا تراعي قوى السوق هذه المصالح ، أما الإنصاف الثاني فيتعلق بمن يعيشون اليوم ولا يجدون فرصا متساوية للحصول على الموارد الطبيعية .[2]

ت- الديمقراطية :- هي نظام حكومة يشارك فيها أفراد الشعب جميعهم ، ويمكن ان تتخذ الديمقراطية أنماطًا متعددة ، تبعا للتقاليد والمجتمع الخاص بكل دولة ، وليس هناك انموذج واحد مثالي للديمقراطية ، الا ان للديمقراطيات الحقيقية سمات مشتركة ، إذ تعد هذه السمات ادوات ضرورية عموما قبل ان يقول عن الديمقراطية أنها حقيقية :

- التحكم بقرارات حول السياسات العامة بعهد موجب من الدستور الى ممثلين منتخبين عن الشعب .
- يتم انتخاب ممثلي الشعب بانتخابات دورية وعادلة .
- يحق للبالغين جميعهم التصويت بالانتخابات .

فالديمقراطية المستدامة ، هي ديمقراطية تلتزم بمبادئ الديمقراطية الجوهرية وتسمح بالالتزامات والأحكام الموائمة للظروف الثقافية والاجتماعية ، والتوازن من اهم مقتضيات الديمقراطية فلا بد من وجود أحكام قائمة على التراضي والقبول المتبادل ، ومن ثمَّ سوف تكون

[1] عبد الخالق عبد الله : مصدر سابق ، ص 34 .
[2] جورج قرم : مصدر سابق ، ص 11 .

الديمقراطية جلية ومتوافقة مع التنمية المستدامة من خلال ما يعرف بالحكم الصالح [*] ، ثم إن التنمية المستدامة على المستوى السياسي تحتاج إلى من تمسهم القرارات في التخطيط لهذه القرارات وتنفيذها ، وذلك لسبب عملي هو ان جهود التنمية التي لا تشترك الجماعات المحلية فيها كثيرا ومن ثمَّ يصيبها الإخفاق ، لذلك يشكل اعتماد النمط الديمقراطي في الحكم القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة في المستقبل .[1]

2- **المبادئ البيئية :-** يعد عنصر البيئة من أهم عناصر التنمية المستدامة ، إذ كانت البيئة والاعتبارات البيئية مهملة ومغيبة ليس في التخطيط التنموي فحسب بل في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي .[2]

فلا بد من استعمال حصيلة مستدامة للموارد المتجددة ومراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات . وأيضا استخدام الموارد الناضبة استخداما رشيدا بحيث انه كلما استنفذت هذه الموارد أعيد استثمار الأرباح الناتجة عن استغلالها في التكنولوجيا وأشكال أخرى من التراكم الرأسمالي . [3] ومن هنا يكون هذا الاستعمال للموارد المتجددة لا يتجاوز قدرتها على التجدد وزيادة فاعلية استعمالها لتعوض عن الموارد الناضبة ، وكذلك إيجاد سياسات تهدف الى مراعاة التنوع الايكولوجي باعتماد سياسات تتعامل مع المشاكل البيئية الطويلة الأجل .[4]

وعند البحث في مجال التنمية المستدامة وسيما ما يخص الجوانب البيئية نجد ان الموارد الطبيعية هي عبارة عن رؤوس أموال تكون في خدمة المجتمع ورؤوس الأموال هذه تكون على عدة أنواع وكما يأتي :- [5]

أ- رأس المال من صنع الانسان (Man Made Capital) : وهو عبارة عن الأصول التي يتم إدراجها عادة في الحسابات المالية والاقتصادية ، وتتمثل هذه الأصول في كل ما قام الانسان بصنعه من مدن ومبانٍ وآلآتٍ وطرق .... الخ .

ب- رأس المال البشري (Human Capital) :ويتضمن الأفراد ومستويات تعليمهم وصحتهم ومهاراتهم ومؤهلاتهم .

---

[*] الحكم الصالح : عرف من صندوق النقد الدولي بأنة الحكم الذي يستند إلى تحديد شفافية حسابات الحكومة وفعالية إدارة الموارد العامة ، واستقرار البيئة التنظيمية لنشاطات القطاع الخاص .

[1] د. كمال رزيق : التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية ، المعهد العربي للتخطيط – الكويت، السنة الثالثة ، العدد 25 ، 2005 ، ص 5 – 10 .

[2] عبد الخالق عبد الله : مصدر سابق ، ص 241 .

[3] الاسكوا : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا ، دراسة عن إدماج البعد البيئي في الخطط الإنمائية ، ص 4 .

[4] د. محمد غنايم : مصدر سابق ، ص 10 .

[5] أيوب أنور حمد سماقة بي : مصدر سابق ، ص 111.

ت- رأس المال المجتمعي (Social Capital) : ويتمثل في المؤسسات الثقافية والمعرفية والسلوكيات الاجتماعية التي تربط الأفراد بعضهم ببعض داخل المجتمع .

ث- رأس المال الطبيعي (Natural capital) : وتتضمن البيئة بما تحويه من نظم بيئية متوافرة وموارد طبيعية مستخرجة من البيئة وتتحول بالتصنيع إلى سلع وخدمات كما تتحول إلى رأس المال من صنع الإنسان .

وتوجد لدى اقتصاديي البيئة الحجج التي يستندون إليها في حفظ الأصول الطبيعية ومن هنا تترك للأجيال القادمة بيئة مماثلة واهم الحجج هي :[1]

1) لا توجد بدائل اصطناعية لكثير من الأصول البيئية ، ومن ثمَّ ينبغي إن تؤدي عدم قابلية الاستبدال إلى ضرر شديد فيما يتعلق بالاستغلال المفرط لرأس المال البيئي .
2) يتميز كثير من رأس المال البيئي بأنه لو اتلف لكان فقده دائما ، على خلاف رأس المال الاصطناعي الذي يمكن إتلافه وإعادة بنائه كلما شاء الأمر .
3) إن فهم الإنسان للطريقة التي تعمل فيها البيئة محدود للغاية وإزاء هذه الرؤية يبدو أنَّ تخفيض رصيد رأس المال الطبيعي إستراتيجية محفوفة بالمخاطر ، ولا سيما اكان هذا الرصيد لا رجعة فيه .

وأخيرا إن التنمية الاقتصادية المستدامة يجب ان لا تضعف قدرة البيئة مستقبلا بتوفير مستلزمات النشاطات الاقتصادية للأجيال ، والحفاظ على البيئة وصيانتها وحفظ نظام دعم الحياة ، كما يجب تحديد السقف الأعلى للاستغلال الدائم بعد أن يؤخذ بالحسبان التأثيرات الواسعة لذلك الاستغلال على النظام البيئي . اما الموارد غير المتجددة (الناضبة) فيجب أن يؤخذ معدلات نضوبها عند الاستغلال والعمل على إيجاد بدائل لها والحيلولة دون تدهور الأرض إلى حدود غير قابلة للإصلاح والتأكيد على إعادة تدوير الموارد والاقتصاد في استعمالها .

كذلك يمكن ان نذكر انه توجد بعض العناصر التي يمكن إن تضاف إلى المبادئ المذكورة آنفًا وهي : [2]

أ- النظرة طويلة الأمد ، أي التفكير البعيد فالممارسات الاقتصادية قد تؤثر في قدرة الأجيال القادمة على الحياة بشكل سليم ، ولذلك يؤدي تخفيض اطلاق الملوثات الناجمة عن تقليل استهلاك الطاقة الآن الى منافع تتأتى بعد عقود وهي ناجمة عن تخفيض الافراد إذ تلحق بالمناخ مستقبلا .

---

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) : دراسة عن إدماج البعد البيئي في الخطط الإنمائية ، مصدر سابق . ص 5 .

[2] د. كاظم احمد حمادة البطاط : مصدر سابق ، ص 90 - 91 .

ب- على المؤسسات والأفراد العاملين فيها ان يعتنوا بالعديد من القضايا إذ فيها صيانة البيئة لتشخيص مسألة جوهرية تتعلق بعمل اية مؤسسة بطريقة تتفق وصيانة البيئة أم لا .

ت- العدالة التوزيعية بين الجيل نفسه ومختلف الأجيال على السواء ، إذ يجب أن تتضمن مستوى غير متناقص للاستهلاك الفردي ، وتحقيق الإدارة السليمة للموارد الطبيعية ، أي التوزيع الأمثل للموارد غير المتجددة بين الأجيال ، وبذلك سيتحقق التكامل بين الأجيال ، فالجيل الحالي سيترك للأجيال القادمة مخزونا كافيا من الموارد الطبيعية ونظاما بيئيا غير مدمر وغير مصاب بالتلوث ومستوى كافيا من ملكية العلوم والتكنولوجيا بحيث تتمكن من الاستمرار في التنمية والانتفاع من فوائدها .

ث- توفر المزيد من الدعم والارتياح لدى اوسع الفئات الاجتماعية ومن ثمَّ يؤمن لها الاستمرارية ويحول دون تعرضها للنكسات وحركات الرفض من الفئات المتضررة في نمط تنموي يوفر للجميع الحد الادنى من الشعور بالتقدم الموزون ، أي يتيح للجميع ان يشعروا بأن التنمية تفيدهم ولا تخرب مقومات حياتهم وتسبب لهم المتاعب .

ج- التنمية المستدامة : لا تعني النمو في نصيب الفرد من الناتج القومي فقط ، بل تتعدى ذلك الى التحسين المستمر في نوعية الحياة وتحقيق الرفاهية ، وعليه يجب ان لا تتعارض المحافظة على البيئة واصحاحها مع الاهداف المادية للتنمية المتمثلة بزيادة معدل دخل الفرد .

كذلك في إشارة أخرى الى أهم مبادئ التنمية المستدامة :[1]

1) التفويض : ويعني إعطاء كل إنسان إمكانية المشاركة الفعلية في عملية صنع القرار وإمكانية التأثير في الإجراءات المزمع اتخاذها .

2) العدل وهو أنَّ لكل إنسان الحق في جزء عادل من ثروات مجتمعه وإمكاناته يعادل قيمة إسهامه في إنتاجها .

3) الحاكمية والمحاسبة :وهو إخضاع الحكام لمبادئ الشفافية والحوار والمراقبة والمسئولية.

4) التضامن بين الأجيال ، والفئات الاجتماعية والمجتمعات من خلال :

أ- الحفاظ على البيئة والمواد الخام لمصلحة الأجيال المقبلة .

ب- عدم إثقال كاهل الأجيال القادمة بالديون .

ت- ضمان حصص عادلة في التنمية لمختلف الفئات الاجتماعية ولمختلف الدول .

[1] نبيلة حمزة : مصدر سابق ، ص 15 .

المبحث الثالث

أبعاد تحقيق التنمية المستدامة وأهدافها ومتطلباتها

أولاً : أبعاد التنمية المستدامة

ان مهمة التنمية المستدامة التي تستهدف رفاهية الأجيال الحاضرة والمستقبلية أخذت أبعاداً أوسع مما كانت علية التنمية الاقتصادية التي غالباً ما كانت تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي قصير او متوسط الأجل ، لذا تختلف عناصر التنمية المستدامة وأساليبها عن تلك التي طبقت في مجالات التنمية الاقتصادية على الرغم من التقارب في بعض الأساليب التنموية إذ ان الهدف لكليهما هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والمجتمع .

وقبل التطرق إلى أبعاد التنمية المستدامة لا بد من ان نذكر انه توجد ثلاثة أبعاد هي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ولغر تناول كل واحدة على حدة لابد من ذكر طبيعية التفاعل بينهما .

فالبعد الاقتصادي يتطلب نموا كميا ونوعيا على حين يتطلب البعد الاجتماعي مؤسسات تؤدي وظائفها على نحو جيد واستقرار اجتماعي ومساواة ، أما البعد البيئي فيتطلب استقرار الأنظمة الحيوية الطبيعية والبيئية والصحية للسكان ، وربط هذه الأبعاد الثلاثة معا من شأنه ان يقد ميدانا للتعاون في داخل الدولة ومن ثم يمكن تطويره واستغلاله للتعاون الدولي وفي هذا المضمار لا بد ان يكون لمؤسسات الدولة دور كبير في التخطيط والتنظيم بما يتلا وتنظيم الوضع الجيد للانسان هدفًا ملائمًا للتعبير عن التنمية المستدامة وضرورة إعطاء اهتماما من صناع القرار الاقتصادي وان تكون الموازنة الاقتصادية والأهداف البيئية والاجتماعية في إطار عمل مشترك يحقق التنمية المستدامة على وفق إطار القيمة الاقتصادية الكلية .[1]

[1] أياد بشير عبد القادر الجلبي : مصدر سابق ، ص 200 .

(شكل - 1)

العلاقة بين أبعاد التنمية المستدامة وشكل التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .

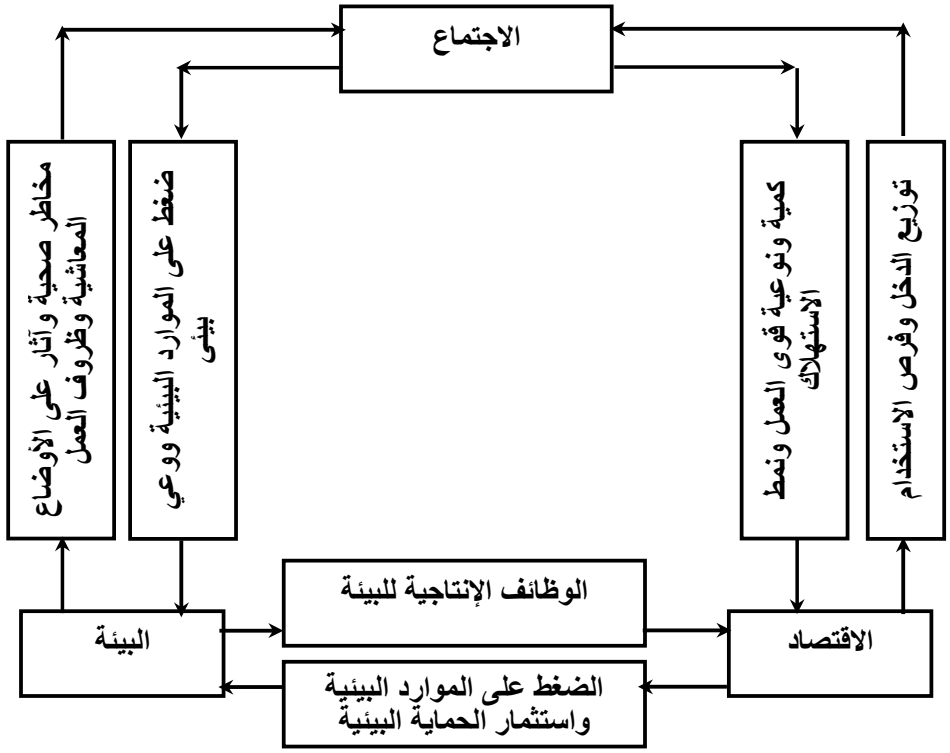

المصدر : أياد بشير عبد القادر الجلبي : التنمية الاقتصادية بين فشل السوق والسياسة الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، 2003 ، ص 203 .

والآن يمكن أن نتناول أهم الأبعاد التي جاءت في التنمية المستدامة :

1. **البعد الاقتصادي :** يتناول مسألة اختيار التقنيات الصناعية وتمويلها وتحسينها في مجال توظيف الموارد الطبيعية اذ تدافع التنمية المستدامة عن عملية تطوير التنمية الاقتصادية التي تأخذ في حسبانها على المدى البعيد التوازنات البيئية الأساسية بعدها قواعد للحياة البشرية .[1]

إن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يمكن ملاحظته في ضوء النوافذ الاتية :

أ- تعديل أنماط الاستهلاك لتصبح أكثر استدامة :- تعني التنمية المستدامة في دول الشمال الصناعية إجراء تخفيض مستمر في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية ، وإجراء تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة واقتناعها بتصدير انموذجها التنموي

[1] أيوب أنور حمد سماقة بي : مصدر سابق ، ص 119 .

الصناعي عالمياً ، وتستغل الدول الصناعية بناءًا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم ويمثل ذلك أضعاف ما تستعمله الدول النامية ، ومن ذلك مثلا استهلاك الطاقة من النفط والغاز والفحم في الولايات المتحدة الأمريكية أعلى منه في الهند بـ 33 مرة ، وهو في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) أعلى عشرات المرات منه في المتوسط عنه في البلدان النامية مجتمعة .[1]

أما في الدول النامية فأن التنمية المستدامة تعني توظيف الموارد ، بغية رفع مستوى المعيشة للسكان الاكثر فقرا في الجنوب ، فالتنمية المستدامة بالنسبة للدول المتقدمة تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية ، عبر تحسين مستوى الاستغلال الكفوء وإحداث تغير جذري في اسلوب الحياة ، ، وتعني التنمية المستدامة ايضاً تغير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في الدول الاخرى .[2]

من هذا نستنتج ضرورة تغيير السلوك الاستهلاكي المفرط في الدول المتقدمة للمساهمة في رفع مستويات المعيشة ، والحياة في الدول النامية . وهذا يعني ان الافراط في استعمال الموارد من الانسان يؤدي الى خلق تفاوت بين نصيب الفرد من الجيل الحاضر وما سيكون عليه في جيل المستقبل ، وجاءت التنمية المستدامة لحل مشكلة التفاوت في نصيب الفرد من استهلاك الموارد ، عن طريق خلق العدالة والإنصاف بين افراد الجيل الحاضر لتلبية احتياجاتهم واجيال المستقبل بغية إعطاء فرصة أفضل للأجيال القادمة في تلبية احتياجاتهم . وهذا يدل على وجود علاقة قوية ومتكاملة بين الموارد البيئية والتنمية المستدامة .[3]

ب- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية :- تعد الموارد الطبيعية جزءًا مهمًّا من الثروة الطبيعية ولا يمكن معاملتها موردًا حرًّا وتتكون من :[4]

1) سطح الأر المستعمل في الزراعة والصناعة والسكن بما يحويه من غابات ومراعي .
2) باطن الأر بما يحويه من موارد معدنية مختلفة ، ومصادر الطاقة كالنفط واليورانيو والفحم .
3) موارد المياه كالأنهار والبحيرات والبحار والمحيطات وما تتضمنه من أحياء مائية .
4) الهواء او الغلاف الحيوي المحيط بالار ، وما يحويه هذا الغلاف من غازات .

---

(1) عبد السلا أديب : مصدر سابق ، ص 5 .
(2) محمد ذنون محمد الشرابي : تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر بأتجاة التنمية المستدامة ، دراسة نظرية تطبيقية للمدة (1987 – 2003) ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، 2005 ، ص 26 .
(3) أيوب أنور حمد سماقة بي : مصدر سابق ، ص 120 .
(4) المصدر السابق : ص 121 .

ويعدُّ التحسن المستمر ، قضية أخلاقية وامرًا حاسمًا بالنسبة لأكثر من 20 % من سكان العالم المحرومين في الوقت الحاضر . ويحقق التخفيف من عبء الفقر المطلق نتائج عملية هامة بالنسبة للتنمية المستدامة ، لان هناك روابط وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة والنمو السريع للسكان والتخلف الناجم عن التاريخ الاستعماري والتبعية المطلقة للقوى الرأسمالية ، اما الذين لا تلبى لهم احتياجاتهم الأساسية ، والذين ربما كان بقاؤهم على قيد الحياة أمرا مشكوكا فيه ، فيصعب ان نتصور أنهم سيهتمون بمستقبل كرتنا الأرضية ، وليس هناك ما يدعوهم الى الاستزادة من الأطفال في محاولة لزيادة القوى العاملة للأسرة ولتوفير الأمن لشيخوختهم .[1]

ومما ذكر انفًا أعلاه يتضح ان مقولة إيقاف تبديد الموارد الطبيعية تتناسب وفكرة التنمية المستدامة لان المحافظة على ديمومة الموارد الطبيعية أطول مدة ممكنه من الزمن يعني ان الموارد الطبيعية يمكن ان تصل الى الأجيال الحاضرة والاجيال المستقبلية على حد سواء ، لذلك لابد من العناية باستعمال الموارد الطبيعية بشكل عقلاني ورشيد والحفاظ على الموارد البيئية سوف يؤدي الى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة .

ج- المساواة في تلبية الحاجات الأساسية وتوزيع الموارد والدخل :- ان الوسيلة الناجعة للتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة وتلبية الحاجات الأساسية أصبحت مسئولية كاملة للبلدان المتقدمة والنامية وتعد هذه الوسيلة ، غاية في حد ذاتها ، وتتمثل في جعل فرص الحصول على الحاجات الأساسية بين جميع الأفراد وفي داخل المجتمع اقرب الى المساواة ، وعلى العمو يمكن تقسيم هذه الحاجات الأساسية الى ثلاثة أجزاء أساسية :[2]

1) الحاجات الأساسية المادية الفردية وتضم عناصر مثل : الغذاء واللباس والمأوى .
2) الحاجات الأساسية العمومية وتضم عناصر مثل : الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والمرافق العامة .
3) الحاجات الأساسية المعنوية كالحرية والمشاركة والحقوق الانسانية والهوية الثقافية والحق الفردي في المساهمة في التنمية الذاتية وفي العمل المنتج . لان العمل هو وسيلة لكسب الدخل الذي يمكن ان يستعمل لشراء السلع والخدمات الأساسية ولأنه يعطى الأساس بالرضا الشخصي .

فالفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية وعلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى ، وعلى حرية الاختيار وغير ذلك من الحقوق السياسية التي تمثل

[1] عبد السلا أديب : مصدر سابق ، ص 5 .
[2] أيوب أنور حمد سماقة بي : مصدر سابق ، ص 123 .

حاجزا مهما امام التنمية فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة للأجيال الحالية والأجيال القادمة .[1]

فالتنمية كذلك تسعى الى الحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية في البلدان المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وإتاحة حيازة الأراضي الواسعة وغير المنتجة للفقراء الذين لا يملكون أرضاً ، وكذلك تقديم القرو الى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية واكتسابها الشرعية ، وتحسين فرص التعليم بالنسبة للمرأة ، وتجدر الإشارة الى ان سياسة تحسين فرص الحصول على الأراضي والتعليم وغير ذلك من الخدمات مثلت جانبًا مضيئًا في تحقيق التنمية السريعة والنمو في اقتصاديات النمور الآسيوية مثل ماليزيا وكوريا .[2]

2- **البعد الاجتماعي :** ويمكن ان نراه في ضوء الجوانب الآتية :

أ- تثبيت النمو الديموغرافي :- يمكن تناول البعد الاجتماعي في ضوء التنمية المستدامة التي تعني تحقيق معدلات مرتفعة من الرفاهية الاجتماعية مع المحافظة على استقرار معدل نمو السكان ، لان النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية ، وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات وهذا يتناسب عكسيا مع معدلات الرفاهية الاجتماعية ، فضلا على ان نمو السكان المتزايد يمثل عامل ضغط من عوامل تدمير المساحات الخضراء ، وتدهور التربة والافراط في استغلال الحياة البرية والموارد الطبيعية الاخرى .[3]

ب- مكانة الحجم النهائي للسكان :- للحجم النهائي الذي يصل إلية السكان في الكرة الأرضية أهمية ايضا ، لان حدود قدرة الار على إعالة الحياة البشرية غير معروفة بدقة . وتوحي الاسقاطات الحالية ، في ضوء الاتجاهات الحاضرة للخصوبة أنَّ عدد سكان العالم يستقر عند حوالي 11,6 مليار نسمة ، وهو أكثر من ضعف عدد السكان الحالي ، وضغط السكان حتى بالمستويات الحالية ، هو عامل متنا من عوامل تدمير المساحات الخضراء وتدهور التربة والإفراط في استغلال الحياة البرية والموارد الطبيعية الأخرى ، لان نمو السكان يؤدي إلى استغلال الأراضي الحدية .[4]

ت- أهمية توزيع السكان :- ان الزيادة المفرطة وهجرة العديد من السكان الفقراء من الريف الى المدن يؤدي الى نمو السكان بمعدلات لم يسبق لهل مثيل ، وهذا يعني تحويل الفقراء

---

[1] محمد ذنون محمد الشرابي : مصدر سابق ، ص 27 .
[2] عبد السلا أديب : مصدر سابق ، ص 8 .
[3] محمد ذنون محمد الشرابي : مصدر سابق ، ص 27 .
[4] عبد السلا أديب : مصدر سابق ، ص 6 .

من الريف الى فقراء في المدن وهذه الهجرة تؤدي الى خلق الظروف الملائمة لانتشار الأوبئة وخلق الأزمات الصحية على المستوى القومي وقد تفاقمت حدة هذه الحالات لان ان اغلب الدور السكنية قد شيدت بشكل غير قانوني وهذا من شانه ان يجعل الاستثمارات العائلية معرضة الى الخطر . فضلاً عن ذلك زيادة انتاج النفايات والانبعاثات الصناعية الموجودة والانبعاثات الصادرة عن وسائل النقل والتهوية المنزلية من شانها ان تفاقم التكاليف البيئية الباهظة جدا .[1]

ث- الصحة والتعليم :- ان التنمية البشرية تتفاعل تفاعلا قويا مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة ، فمثلا ان السكان الأصحاء الذين نالوا من التغذية الجيدة ما يكفيهم للعمل ، ووجود قوة العمل الحسنة للتعليم ، امر يساعد على التنمية الاقتصادية ، ومن شأن التعليم ان يساعد المزارعين وغيرهم من سكان البادية في حماية الغابات وموارد التربة والتنوع البيولوجي حماية أفضل .[2]

ان تقرير مستقبلنا المشترك يؤكد على أهمية السكان في عملية التنمية المستدامة ، فالحديث عن السكان بحسبانهم أعدادًا مجردة من شأنه تجاهل قضية مهمة هي ان الناس أنفسهم مورد إبداعي ، وهذه القدرة الإبداعية تمثل مصدر قوة وعلى المجتمعات ان تحرص عليها . وبغية رعاية هذا المصدر ودعمه ينبغي تحسين الحياة المادية للناس عبر التغذية الأفضل ، كالرعاية الصحية وغير ذلك وينبغي تقديم تعليم لهم يساعدهم على ان يصبحوا اكثر قدرة وإبداعًا ومهارة وإنتاجًا وأفضل استعدادًا في معالجة المشكلات ، وان التوصل الى هذا كله يجري في عملية التنمية المستدامة والمساهمة فيها .[3]

إذاً فالتنمية المستدامة لا تتحقق إلا بتنمية السكان وتنمية الموارد البشرية التي تعد من العناصر الأساسية الى التنمية المستدامة .

وتحقيق التنمية البشرية المستدامة تعنى بتطوير نوعية الحياة (Quality Of Life) وبجعل الانسان محور العملية التنموية وهدفها . ان التنمية البشرية المستدامة تقو على أربعة عناصر رئيسة هي : [4]

---

(1) أيوب أنور حمد سماقة بي : مصدر سابق ، ص 128 .
(2) عبد السلا أديب : مصدر سابق ، ص 7 .
(3) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية : مستقبلنا المشترك ، مصدر سابق ، ص 167 – 168 .
(4) صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم) : المكتب الإقليمي للدول العربية ، عمان ، الأردن ، 2002، ص 6 .

1) الإنتاجية Productivity : وتعني توفير الظروف للبشر حتى يتمكنوا من رفع إنتاجيتهم بإشراكهم مشاركة فعالة في عملية توليد الدخل وفي العمالة بأجر ، ولا يكون عنصر النمو الاقتصادي هذا ، انموذجًا من نماذج التنمية البشرية .
2) الإنصاف أو العدالة الاجتماعية Social Equity : تعني تساوي البشر في الحصول على الفرص نفسها ، ولتحقيق ذلك لا بد من رفع الحواجز التي تحول دون مشاركة جميع مكونات المجتمع ومختلف الفرص المؤدية إلى التنمية ، الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية والثقافية .
3) الاستدامة Sustainability : تشمل ضمان الحصول على فرص التنمية من دون التغاضي عن الأجيال المقبلة وهذا يعني ضرورة الأخذ بمبدأ التضامن بين الأجيال عند رسم السياسات التنموية ، وهو ما يعنى من ثم بما أسسته التنمية في مفهومها الشامل عبر تعزيز المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لجعلها تساهم في ديمومة التنمية .
4) التمكين Empowerment : على التنمية ان تكون نابعة من الأفراد لا من اجلهم فحسب . وهو ما يحتم مشاركتهم مشاركة تامة في صنع القرارات والسياسات المتعلقة بحياتهم وفي تنفيذها ، وحتى تضمن لتلك المشاركة النجاح لا بد من تعزيز قدرات الأفراد على مختلف المستويات والميادين بهدف سيطرة كل فرد من المجتمع على مصيره .

وبهذا تكون المشاركة (Participation) والتمكين في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة بشكل عا .

ج- أهمية دور المرأة :- للمرأة دور كبير وأهمية خاصة ، إذ كشفت الدراسات ان عمل المرأة المتعلمة ظاهرة صحية في المجتمع ، لأنه بعملها تساعد في دفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتساهم في بناء المجتمع ، فضلاً على تكوين شخصيتها واعتمادها على نفسها وشغل وقت فراغها وتخليصها من الملل وشعورها بالثقة والأمان في المستقبل .[1]

3- **البعد البيئي :** لقد آدت الأحداث البيئية التي ظهرت خلال العقدين الماضيين إلى إن يكون هناك قناعة شبة كاملة من إن إدارة البيئة بشكل سليم ومتوازن يعد ضرورة لعملية التنمية ، وصار هناك ادراك متزايد بأن الفقر يعتبر من ابرز العوامل المتسببة في تهديد وتخريب التنمية

[1] أيوب أنور حمد سماقة بي : مصدر سابق ، ص 132 .

في الدول النامية ، فتتركز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة تقول بأن استنزاف الموارد البيئية الطبيعية التي تعتبر ضرورة لأي نشاط زراعي أو صناعي ، سيكون له آثار ضاره على التنمية والاقتصاد بشكل عا ، لهذا فأن اول بند في التنمية المستدامة هو محاولة الموازنة بين النظا الاقتصادي والنظا البيئي بدون استنزاف الموارد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي . [1]

ان العلاقة بين التنمية المستدامة والبيئة لابد من أن تكون على قدر من الاتساق بغية الحفاظ على البيئة وضمان استمرار التنمية المستدامة للتحقيق او التخلص من الضغوطات التي ترافق التنمية والتي لا تنسجم والتوازنات البيئية .

وبغية توضيح البعد البيئي لابد من تناول المواضيع الآتية :

أ- إتلاف التربة ، استعمال المبيدات ، وتدمير الغطاء النباتي والمصائد :- يرى خبراء منظمة الغذاء والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO) أن التعرية بلغت نسبا تندرج بالخطر إذ تبلغ الخسارة مساحة 23 مليون هكتار سنويا . وفي عا 2000 اصبح 20 % من الاراضي المروية سيحاً والصالحة للزراعة في البلدان النامية مصابة بالتلف ، لذا يقع على عاتق التنمية المستدامة بغية التغلب على هذا التلف استعمال الاراضي الزراعية والمياه استخداما أكثر كفاءة ، وذلك عبر استحداث ممارسات تكنولوجية زراعية محسنة تزيد الغلة وهذا يحتاج إلى تجنب الافراط في استعمال الأسمدة الكيمائية والمبيدات حتى لا تؤدي إلى تلوث الأنهر والبحيرات ، وتهديد الأحياء البرية وتلوث الأغذية البشرية والإمدادات المائية ، وهذا يعني استخدا الري استخداما جذريا ، واجتناب تمليح أراضي المحاصيل وتشبعها بالماء .[2]

ب- صيانة المياه :- في بعض المناطق تقل إمدادات المياه ، إذ يهدد السحب من الأنهار بأستنفاذ الإمدادات المتاحة ، كما ان المياه الجوفية يتم ضخها بمعدلات غير مستدامة . كما ان النفايات الصناعية والزراعية والبشرية تلوث المياه السطحية والمياه الجوفية ، وتهدد البحيرات والمصبات في كل بلد تقريبا ،[3] إذ أفادت منظمة الصحة العالمية ان زهاء 1,1 بليون نسمة لا سبيل لهم للحصول على مياه نقية آيًّا كانت كميتها ، وهناك عدد من الناس يتراوح بين 2,4 بليون و 3 بلايين يفتقرون تماما إلى الصرف الصحي ، وهذه أوضح ما تكون في المناطق الريفية إذ يفتقر 29 % من السكان إلى المياه النقية ويفتقر

---

[1] د. جميل طاهر : النفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية : الفرص والتحديات ، المعهد العربي للتخطيط – الكويت ، كانون الأول ، 1997 ، ص 3 .

[2] ا أيوب أنور حمد سماقة بي : مصدر سابق : ص 139 – 140 .

[3] عبد السلا أديب : مصدر سابق ، ص 8 .

62 % منهم إلى شبكات الصرف الصحي .[1] فالتنمية المستدامة تعني صيانة المياه وتقليص المسحوبات من المياه السطحية على معدل لا يحدث اضطرابا في النظم الايكولوجية التي تعتمد على هذه المياه ، بما يتناسب مع معدل تجددها .[2]

ت- حماية المناخ من الاحتباس الحراري :- التنمية المستدامة تعني كذلك عد المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية . بزيادة مستوى سطح البحر ، او تغيير انماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي ، او زيادة الاشعة فوق البنفسجية –التي من شأنها تغيير الفرص المتاحة للأجيال القادمة . وذلك يعني الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ ، او النظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية او تدمير طبقة الأوزون الحامية للار من جراء الانسان .[3]

4- البعد الدولي : هو ما يجمع البلدان المختلفة الموجودة على أرجاء المعمورة كافة في قضية واحدة ويتحدد البعد الدولي في مجموعة من العناصر المشتركة ما بين البلدان ومن ضمنها ما يأتي :

أ- التجارة الخارجية :- العلاقات المتبادلة بين التجارة والبيئة شغل بال الدول النامية منذ اكثر من ثلاثة عقود . إذ عبر التقرير الذي صدر عن الاجتماع الذي عقد في مدينة (Founex) بسويسرا عا 1971 تمهيدا لمؤتمر البيئة الأول الذي عقد بعد ذلك بسنة في استكهولم ، عن قلق الدول النامية من ان تقف الاعتبارات البيئية التي تفرضها الدول الصناعية على واردات الدول النامية حجر عثرة ام صادرات الدول النامية الى الدول الصناعية ، وهكذا صدرت عن مؤتمر استكهولم التوصية بتشكيل لجنة خاصة بشؤون "التجارة والبيئة" وهذه اللجنة لم تجتمع الا بعد ان اتضح في دورة مفاوضات "أورجواي" التي أدت الى نشأة منظمة التجارة العالمية (WTO) حين نتج عنها الاعتبارات البيئية التي توضع في قائمة القيود غير التعريفية (Non Tariff Barrian) التي تخص أي (الاعتبارات البيئية) بالمواصفات القياسية للمنتجات ، والمواد المستعملة فيها ، وطرق تصنيعها . وهذا يعني ان أي سلعة يجري تصنيعها يجب ان تأخذ بالحسبان المواصفات الصادرة عن هيئات عالمية ، مثل المنظمة العالمية للمواصفات القياسية (ISO) او منظمة الصحة العالمية (WHO) او منظمة الاغذية والزراعة (FAO) وأولى هذه المنظمات بدأت في أواخر العقد المنصر إصدار سلسلة من المواصفات

---

[1] أيوب أنور حمد سماقة بي : مصدر سابق ، ص 140 .
[2] عبد السلا أديب : مصدر سابق ، ص 8 .
[3] المصدر السابق : نفس المكان .

الخاصة بالإدارة البيئة (Environmental Management) تحت سلسلة أرقا (ISO 14000) وكذلك (ISO 14001) .[1]

ان هذه الاعتبارات البيئية لها تأثير كبير على اقتصادات البلدان النامية لانها تحد من صادراتها الى البلدان المتقدمة ولكن هذه الاعتبارات هي في الحد الادنى تساهم في الحفاظ على استيراد وتصدير سلع ذات كفاءة وميزة يمكن ان تستعمل على نطاق واسع ولا تمثل خطرا على الانسان والكائنات الحية عموما والبيئة الطبيعية .

ب- الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون :- ان الأوزون يتخلق كونيا من اتحاد ذرتي أوكسجين ثم تدخل ذرة أوكسجين ثالثة ليتكون الأوزون . هذا المركب ينكسر من جراء أشعة الشمس ، لكن الصناعة الإلهية شاءت ان يكون معدل التكسير معادلا لمعدل التخليق ولكن عندما تدخلت هذه المواد الكيميائية حدث خلل هائل ، اذ أصبح معدل التكسير اكبر من معدل التخليق ، واختل بهذا النظا الكوني الذي يحافظ على حياة البشر الامر الذي زاد من خطورة القضية والذي تأكد الآن ان هناك ثقبا في طبقة الأوزون فوق القطب الجنوبي .[2]

فالتنمية المستدامة تعني الحيلولة أيضا دون تدمير طبقة الأوزون الحامية للأر ، وتمثل الإجراءات التي اتخذت لمعالجة هذه المشكلة سابقة مشجعة فاتفاقية كيوتو[*] جاءت للمطالبة بالتخلص تدريجيا من المواد الكيميائية المهددة للأوزون إذ وضحت أن التعاون الدولي لمعالجة مخاطر البيئة العالمية هو أمر مستطاع ، لكن تعنت الولايات المتحدة الامريكية واعتدادها بأن قوتها أصبحت فوق قوة المجتمع الدولي وإرادته جعلها ترفض التوقيع على هذه الاتفاقية إذ ليس ثمة من يستطيع إجبارها على ذلك فضلاً على بعض الاعتبارات الاقتصادية .[3]

---

[1] د. أسامة الخولي : مصدر سابق ، ص 54 – 55 .

[2] د. أسامة الخولي : مصدر سابق ، ص 24 .

[*] وهو بروتوكول عقد في عا 1997 ملحقًا بالإطار العا لاتفاقية تغير المناخ ، وعلى أساسه يقو كل طرف في الاتفاقية بأداء التزاماته بتحديد وخفض انبعاثات غازات الدفيئة بغية تعزيز التنمية المستدامة ، وتعهدت الاطراف المشاركة بتقديم بيانات تحدد مستوى أرصدة الكاربون كذلك التشجيع على اجراء البحوث بشأن الاشكال الجديدة والمتجددة من الطاقة وتكنولوجيات استخدا ثاني اوكسيد الكاربون وتشجيعها وتطويرها بيئيا . للمزيد من الاطلاع حول الاتفاقات العالمية للبيئة والتنمية انظر : الأمم المتحدة : المكتب الاقليمي للدول العربية ، الاعتبارات البيئية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أولويات التجارة والبيئة في المنطقة العربية ، اجتماع الخبراء حول أولويات التجارة والبيئة في المنطقة العربية القاهرة ، 2007 .

[3] عبد السلا أديب : مصدر سابق ، ص 9 .

ومن جهة اخرى خرجت مؤسسة الطيران والفضاء الأمريكية برأي يقول هذا في عا 1986 ان زيادة انبعاث الغازات الضارة 3 % فقط يؤدي الى نقص قدره 10 % في طبقة الأوزون بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين .[1]

ت- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته :- تقع على البلدان المتقدمة مسؤولية ولاسيما في قيادة التنمية المستدامة ، لان استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات ومن ثم إسهامها في مشكلات التلوث العالمي كان كبيرا بدرجة غير متناسبة فضلا عن هذا ان البلدان المتقدمة لديها الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بأن تضطلع بالصدارة في استعمال تكنولوجيا أنظف و استعمال الموارد بكثافة اقل ، وفي القيا بتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية والعمل معها .[2]

5- **البعد المؤسسي :** التنمية المستدامة تعني التحول – ولا سيما في الدول المتقدمة – الى تكنولوجيا أنظف وأكفأ ، وتقلل من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية الى ادنى حد والتكنولوجيا المستعملة الآن في البلدان النامية - على الأكثر – اقل كفاءة وأكثر نسبيا في التلوث من التكنولوجيات المتاحة في البلدان المتقدمة ، ولكن حجمها اقل كثيرًا . ان التنمية المستدامة هي التنمية التي تنقل المجتمع الى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستعمل اقل قدر ممكن من الطاقة والموارد وتتيح الحد الادنى من الغازات والملوثات التي تؤدي الى رفع درجة الحرارة على سطح الار .[3] ومن هنا كانت للطاقة نتائج مهمة على التنمية المستدامة حيث إيجاد تكنولوجيا ترشد من استهلاك الطاقة وترفع كفاءتها او تحد من استخدا الوقود الاحفوري والاسراع من استحداث موارد الطاقة المتجددة من شانه أن يحقق التنمية المستدامة , والشكل الآتي يوضح الأبعاد المذكورة آنفًا باختصار .

---

[1] د. أسامة الخولي : مصدر سابق ، ص 24 .
[2] أيوب أنور حمد سماقة بي : مصدر سابق ، ص 126 .
[3] هشا سالم الربيعي : مصدر سابق ، ص 94 .

(شكل – 2)

الأبعاد الرئيسة للتنمية المستدامة

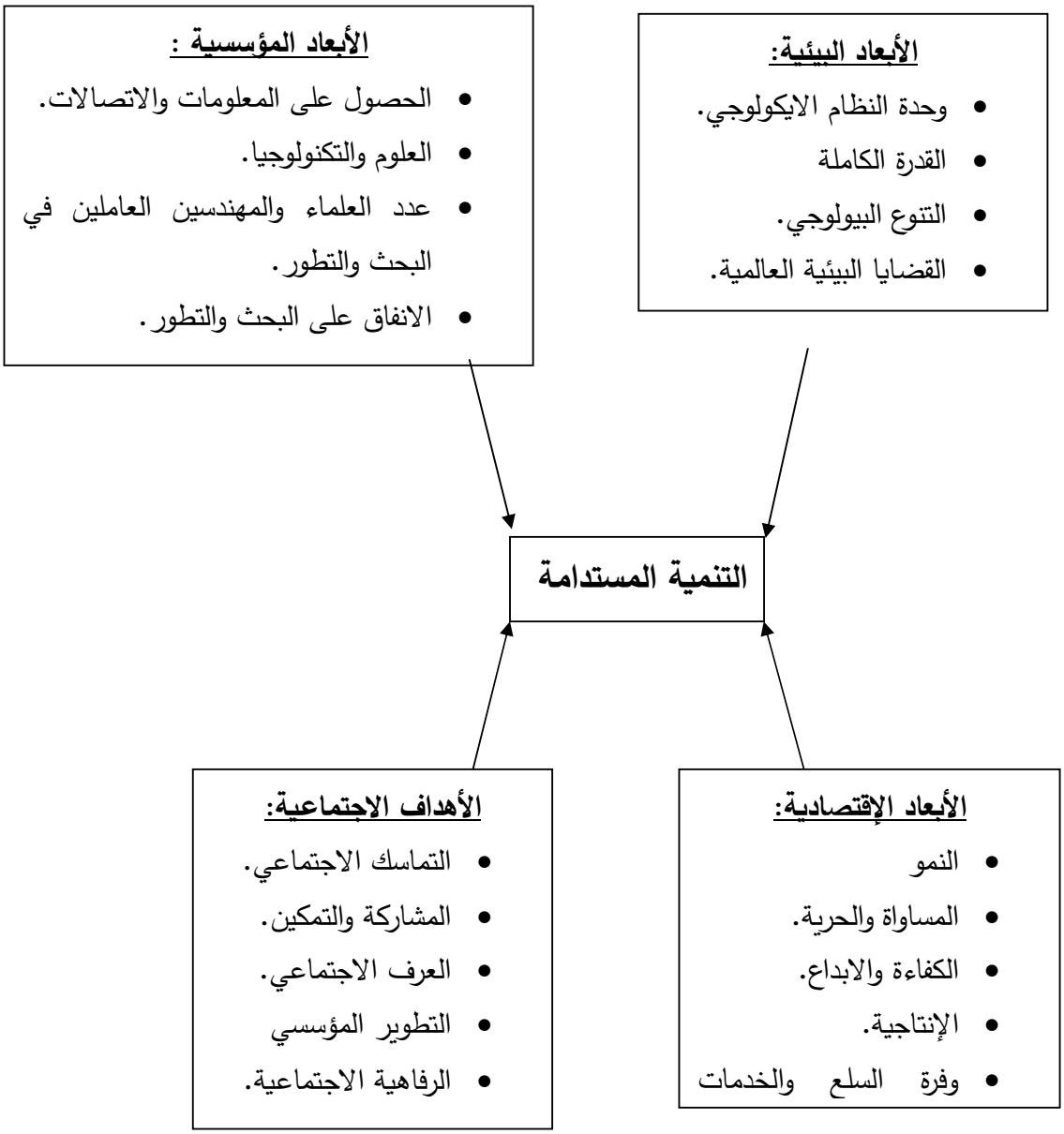

المصدر: فرح بشير خليفة العمراني : العلاقة المتبادلة بين التنمية المستدامة والبيئة ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2006 ، ص 35 .

ثانيا : أهداف التنمية المستدامة

يحتاج تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى إحراز تقدم متزامن في الأبعاد الاقتصادية ، والدولية ، والاجتماعية ، والمؤسساتية ، والبيئية ، واذا أردنا ان يستمر هذا التقدم ويتواصل لابد من ان يلتزم بقيود بيئية ثلاثة هي :[1]

1. الاستعمال الرشيد لموارد البيئة الناضبة والتوقف عن هدرها في إسراف لا مسوغ له لموارد لن تعو .
2. الالتزام في استهلاك الموارد المتجددة بحدود قدرة هذه الموارد على تجديد نفسها ، حتى لا تفنى مع الزمن .
3. الالتزام بقدرة البيئة على التعامل مع المأمون مع ما نلقيه فيها من نفايات وملوثات .

فإذا التزمت التنمية بهذه القيود تستطيع ان تحقق الأهداف الآتية :- [2]

1. الأهداف الاقتصادية :-

1. الإنتاجية Productivity : أي إيجاد نظام إنتاجي يحترم الحفاظ على القاعدة البيئية للتنمية . وبعبارة اخرى السعي الى رفع الكفاءة الإنتاجية بغية ضمان توفير السلع والخدمات بصورة مستمرة وبالشكل الذي يواكب زيادة السكان وعدم الأضرار بالبيئة .[3] وتحقيق زيادة الإنتاجية عن طريق رفع الإنتاجية الزراعية بغية تحقيق الأمن الغذائي وزيادة الإنتاجية عبر الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل .

2. الكفاءة والإبداع : زيادة الكفاءة الاقتصادية في النمو وفرص العمل في القطاع الرئيس من استعمال الطاقة والموارد الطبيعية والمعادن بقدر اكبر من الكفاءة . كما ينبغي الحد من التلوث .

3. تلبية الحاجات الأساسية ، العمل ، الغذاء ، الطاقة ، والماء .[4]

4. تجديد وتغيير نوعية النمو الاقل تكثيفا للموارد والأقل تلويثا ، وإذ توجيه النمو نحو مستقبل يحمي البيئة سيتطلب شكلاً من أشكال التنظيم البيئي . وينبغي استعمال الطاقة والموارد الطبيعية والمعادن بقدر اكبر من الكفاءة ، والتنمية المستدامة تنطلق بنا الى تصميم

---

[1] د. أسامة الخولي : مصدر سابق ، ص 57 .
[2] دوجلاس. ف. موسيث : مبادئ التنمية المستدامة ، ترجمة بهاء شاهين ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، ط1 ، 2000 ، ص 9 .
[3] اللجنة العالمية للبيئة والتنمية : مستقبلنا المشترك ، مصدر سابق ، ص 115 .
[4] المصدر السابق ، ص 91 .

التكنولوجيا والمنتجات طبقا لمعايير محددة تحديدا دقيقا بغية صيانة البيئة ، كذلك يصبح للقطاع الخاص آثر فعال في دفع أية قواعد أخلاقية بيئية وتدعيمها .[1]

2. **الأهداف الاجتماعية :** ان نمو الناتج المحلي الإجمالي شرط أساس لكنه غير كاف للتنمية البشرية المستدامة ولاسيما عندما تكون التنمية البشرية غير متوافرة على الرغم من النمو السريع في الناتج الاجمالي ، ويبدو هذا جليًا عندما نرى مجتمعات ذات دخل متماثل في حين مستويات التنمية البشرية مختلفة .[2]

إن التنمية المستدامة تهدف في الجانب الاجتماعي إلى ما يأتي :

أ- التماسك الاجتماعي :- أي جعل الناس أكثر قدرة على معالجة مشاكلهم وبجعلهم في وضع أفضل لتحسين ما يمكن تسميته بالقدرة الاستيعابية الاجتماعية وهو ضروري للحيلولة دون حدوث تمزق في النسيج الاجتماعي .[3]

ب- الهوية الثقافية :- يعد هذا بعدًا نوعيًا ومعنويًا ويقصد به الإبقاء على الخصيصة الحضارية للمجتمعات والمحافظة على الموروث الثقافي .

ت- التطوير المؤسسي :- أي ان التنمية في جوهرها تعد عملية تغير وإذا أضيف لها مستدامة تصبح عملية التغير غير منقطعة بل متواصلة .[4]

3- **الأهداف المؤسسية :** ان التنمية المستدامة في مجال القدرة المؤسسية تهدف إلى تنمية القدرات العلمية والتكنولوجية عبر الأهداف الآتية :

أ- الحصول على المعلومات والاتصالات :- تهدف التنمية المستدامة الى زيادة قدرة المواطنين على الحصول على المعلومات والاستفادة من معطيات الثورة المعلوماتية.

ب- زيادة عدد العلماء والمهندسين العاملين في البحث والتطوير عبر تهيئة بيئة تنظيمية واعتماد سياسات تشجيع الابتكار التكنولوجي في القطاعين الخاص والعا ويتحقق هذا عبر حوافز ملائمة ودعم تقاني للبحوث .

ت- زيادة الإنفاق على البحث والتطوير .

ث- العلو والتكنولوجيا :- يمثل البحث العلمي واعتماد التكنولوجيات النظيفة الجديدة عاملين رئيسين من العوامل المحددة للنمو والاستدامة وقد تبين للبنك الدولي بالخبرة ان المعارف العلمية والتكنولوجية تساعد على تحسين القدرات ورفع مستويات

---

(1) موسيث . ف . دوجلاس : مصدر سابق ، ص 9 .
(2) أيوب أنور حمد سماقة بي : مصدر سابق ، ص 145 .
(3) المصدر السابق ، نفس المكان .
(4) موسيث . ف . دوجلاس : مصدر سابق ، ص 146 .

المعيشة وتخفيف حدة الفقر في البلدان النامية وهذا ما تهدف إليه التنمية المستدامة عبر سد ثغرات المعارف والمعلومات لتسريع عملية التنمية .[1]

ثالثاً : متطلبات تحقيق التنمية المستدامة :- ان بلوغ الموازنة بين استمرار البناء المادي التنموي وضمان سلامة البيئة تقتضي تحقيق الشروط الآتية :-

1. **ضرورة معالجة مشكلة الفقر :-** لقد أصبح القضاء على الفقر وتحسين توزيع الدخل لذوي الدخل المنخفض ضرورة ، ليس فقط من منظور العدالة الاجتماعية وإنما أيضا من منظور حماية البيئة وتحقيق التوازن البيئي .[2]

ان جدلية الارتباط بين إلغاء الفقر وتحقيق التنمية المستدامة تمتد جذورها إلى حلقة فونكس المنعقدة على هامش مؤتمر ستوكهولم حول البيئة عا 1972، إذ أكدت الدول النامية ان " الفقر هو اكبر ملوث للبيئة " على وفق قول رئيسة وزراء الهند الراحلة انديرا غاندي , فالسياسة البيئية التي تعنى بحفظ الموارد وإدارتها بصورة مستدامة يجب ان تولي اهتمامًا خاصًا بالفقراء الذين يعتمدون في معيشتهم على هذه الموارد وبعكسه سيكون تأثيرها كثيرًا على الفقر وعلى فرص النجاح في صون موارد البيئة [3]. كما ان السياسات الإنمائية التي تعنى بزيادة الإنتاج من دون معالجة استدامة الموارد ستصطد عاجلاً أ أجلا بتدهور الإنتاجية , والذي سيكون له اثر سلبي على الفقر , ولذلك فان اعتماد إستراتيجية محددة لمكافحة الفقر تعد احدى الشروط الأساسية لضمان التنمية المستدامة .

ان الإستراتيجية الفعالة لمعالجة مشاكل الفقر والتنمية والبيئة في وقت واحد يجب ان تبدأ العناية بالموارد والإنتاج والأفراد [4]. فالفقر والضغوط السكانية في الدول النامية اضطرت السكان لتوسيع الزراعة في المناطق الهامشية أدى ذلك إلى تعرية طبقة التربة الخفيفة واستنزاف موارد المياه الضحلة, و زيادة الفقراء الذين يعيشون في مناطق سريعة التأثر بالناحية البيئية , وقد كانت النتائج الاقتصادية لهذا التدهور كبيرة , فبينما كانت نيجيريا مثلاً واحدة من أهم بلدان العالم المصدرة للأخشاب الاستوائية تعد الآن من الدول المستوردة له . ويرى بعض الاقتصاديين ان تدهور البيئة قد انعكس لدرجة ان نوعية الحياة فيها ستشهد المزيد من النمو المتسم بالفقر في المستقبل القريب [5] .

---

[1] د. جميل طاهر : مصدر سابق ، ص 3 .
[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : تقرير التنمية البشرية 1991، مطبعة جامعة أكسفورد، ص108.
[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : تقرير التنمية البشرية 1994، بيروت 1994، ص19.
[4] مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية : مذكرة الأمين العا ، ريودي جانيرو ، 1992، ص21 .
[5] الاسكوا: دراسة عن إدماج البعد البيئي في الخطط الإنمائية ج 1 ، مصدر سابق ، ص7.

2. **التقدم التكنولوجي :-** ان التقد التكنولوجي يمكن ان يساهم في دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة عبر الآتي :- [1]

أ – استعمال الموارد الطبيعية بحيث لا يتجاوز معدل استخدامها معدلات تجددها .

ب- أن لا يتجاوز تدفق النفايات قدرة البيئة على استيعابها ويتحقق ذلك بتوسيع استخد التكنولوجيا النظيفة وتدوير النفايات .

ج – زيادة استخد الموارد المتجددة للتعويض عن نفاذ الموارد الناضبة , كالتوسع في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وحرارة باطن الأر ... الخ عوضاً من مصادر الوقود الاحفوري .

ء- زيادة فعالية استعمال الموارد بتطبيق الإبداعات اللازمة لتقليل كمية المواد المستخدمة لإنتاج وحدة المنتج وتوسيع تدوير المواد المستعملة .

إن تأثير القرار التكنولوجي على البيئة لا يختلف عن تأثيره على المنتجات , إذ يلجأ استعمال تكنولوجيات يترتب عليها هدر غير مسوغ في استهلاك الموارد المستخرجة من البيئة كالإسراف في استهلاك المياه والطاقة وتجريف التربة ، واقتلاع الأشجار , او ينجم عنها تلوث خطير كتلوث مجاري المياه بالمبيدات الحشرية والكيمياويات السامة أو نتيجة لبعض طرق معالجة مخلفات الصرف الصحي, وعليه هناك حاجة للتطور التكنولوجي[2]. فتحقيق التنمية المستدامة يتطلب استخد أفضل إشكال التكنولوجيات التي ستمكننا من تحديد الموارد غير المتجددة والنادرة وبلوغ الاستغلال الأمثل لها.

3. **كفاءة استهلاك السلع والموارد الإنتاجية :-** يستدعي تحقيق التنمية المستدامة تعديل أنماط الإنتاج السائدة واستهلاك الموارد ، فتكرار أنماط إنتاج الدول الصناعية يتطلب خمسة أمثال القدر الحالي من الوقود الاحفوري , كما يستدعي ثروة معدنية تعادل 200 مرة ما موجود حالياً , وفي غضون 40 سنة ستتضاعف الحاجة مرة أخرى مع تضاعف عدد سكان العالم.[3] مما سيؤثر سلباً على رصيد الموارد الطبيعية والتوازن البيئي . إذ اتسمت العمليات الإنتاجية والاستهلاك بوجود هدر واسع انعكس بزيادة الطلب على الموارد الطبيعية وطرح الملوثات ، وهو ما سيعرقل تحقيق التنمية المستدامة .

ان الجنس البشري لا يمكنه الاستمرار باستنفاد موارد العالم والتخلص من نفاياته على النحو الذي تتبعه الأقلية الغنية ، فبينما تضم الدول الصناعية خمس سكان العالم ,تستحوذ على أربعة أخماس دخله وتستهلك 70% من مصادر الطاقة و 75% من المعادن و 85% من

---

[1] الاسكوا : دراسة عن إدماج البعد البيئي في الخطط الإنمائية ج 1، مصدر سابق ، ص7.

[2] أسامة الخولي : مصدر سابق , ص 64 .

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : تقرير التنمية البشرية 1992 , مطبعة أكسفورد ، ص13 .

الأخشاب , والفرد الواحد يهدر البيئة بأربعة إضعاف ما يهدره مثيله في الدول النامية نتيجة لأنماط الاستهلاك وحجم احتياجات الموارد ، ولذلك تستلز التنمية المستدامة تعديل أنماط النمو الحالية لجعلها اقل استهلاكاً للموارد والطاقة وأكثر عدالة في أثاره , فالنمو الذي يتمخض عن الاستنزاف المتسارع للموارد ليس مستداماً من الناحية البيئية والاقتصادية.ويلاحظ ان عمليات الإنتاج الزراعي في الدول النامية تتسم بالإفراط في استعمال التربة والمياه إذ يصل نسبة الهدر فيه الى80% في الدول العربية وحدها وهو ما سيقلل الإنتاجية مستقبلاً [1]. كما يبدو ذلك في عمليات الإنتاج الصناعي ايضاً نتيجة لعد كفاءة استهلاك المستخدمات الإنتاجية . إذ أصبح واضحاً ان ابرز التحديات التي تواجهها الدول النامية هي الافراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية في عمليات الإنتاج ,ولذلك فالتنمية المستدامة وترشيد استخدا المواد الأولية في وحدة المنتج صنوان لا يمكن فصلهما .ولقد عبرت اللجنة العليا المهتمة بالبيئة والتنمية عن ذلك بالإشارة إلى أنَّ التنمية المستدامة تتطلب تغيير مضمون النمو ليكون اقل اعتماداً على المواد الأولية والطاقة وأكثر عدلاً في اثاره .

4. **عدم تجاوز الاستهلاك لقدرة الموارد على تجديد نفسها (ميزان النطاق الايكولوجي) :-**إن الاقتصاد المستديم هو الذي ياخذ بعين الاعتبار محدودية الانظمة الايكولوجية وتأمين فرص عادلة من توزيع الموارد المتجددة وغير المتجددة بين الحاضر والمستقبل آخذاً بالاعتبار محدودية البيئة في تلقي النفايات .[2] ولقد أوضح العلماء ان معدل استغلال الإنسان لبعض الثروات البيئية يفوق قدرة الأر على تجديدها بنسبة 20 % سنوياً , كما حذر الصندوق الدولي للحياة البرية من عواقب الإسراف البيئي وأكد أنه مع استمرار معدلات الاستهلاك العالية ستصل نسبة عجز الأر عن تجديد مصادرها البيولوجية والطبيعية الى 22% [3] .
5. **مراعاة قدرة البيئة المحيطة على استيعاب المخلفات المطروحة :-** دأبت الفعاليات البشرية والإنتاجية على اعتماد أيسر الخيارات لمعالجة المخلفات ، وذلك بالتعامل معها بعد تكوينها , إذ يتم اللجوء لأساليب الر او الدحرجة Rolling التي تنطوي على ترحيل مشكلة التلوث من دون معالجتها نهائياً , على حين يتمثل الأجراء الصحيح بما يسمى بالمعالجة من المنبع وذلك بتقليص طرحها الى الحد الذي يتوا مع قدرة البيئة على استيعاب الملوثات , وهذه الآلية هي الأقل كلفة والأكثر فعالية لضمان التوازن بين النمو الاقتصادي والمحافظة على

---

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا (الاسكوا) : تقرير الاسكوا عن التنمية المائية ، نيويورك ، 2005 ، ص79.

[2] أ. نجاة النيش : الطاقة والبيئة والتنمية المستديمة أفاق ومستجدات ، المعهد العربي للتخطيط – الكويت ، يونيو 2001 ، ص 16 .

[3] نبيل السمالوطي : إشكالية البيئة والتنمية في العالم الإسلامي ، رؤيا اجتماعية ، للمزيد من المعلومات انظر الموقع الأتي : http//www.alazhrh.com.

البيئة , وفي هذا الشأن يرى هيرمان دايلي أنَّ (النظ حتى يكون داعم للتوازن البيئي يجب ان لا تزيد معدلات انبعاثات التلوث في البيئة عن معدلات القدرة الطبيعية للنظ الايكولوجي على استيعابها)[1].

6. **إعادة تدوير المخلفات :-** تمثل المخلفات موارد اقتصادية موجودة في المكان والوقت غير المناسبين , وأصبحت بذلك بعيدة عن العملية الإنتاجية ومتى ما تم تدويرها ستتحول الى موارد اقتصادية نافعة . ففي ظل أزمة الموارد وارتفاع تكاليفها ازداد تدوير المخلفات المعدنية والورق والمواد الزجاجية , وتراوحت نسبة مخلفات الصلب المعاد استعمالها بين 17% في الولايات المتحدة و 20% في فرنسا و 40 % في تركيا و 55 % في (جيكو سلوفاكيا) على حين ازدادت مخلفات الألمنيو المعاد تدويرها من حوالي 2 مليون طن ع 1971 الى 5مليون طن ع 1987 . كما بلغت معدلات تدوير الورق المستعمل في اليابان أكثر من 50 % وفي ايطاليا 48 % وفرنسا وألمانيا 46 % [2]. ويأمل الاتحاد الأوربي ان يرفع نسبة التدوير من(40%) خلال 5 سنوات الى (60%) خلال عشرة سنوات ولقد أظهرت دراسة في 35 دوله متقدمة بأنه يتم تدوير 130 مليون طن /سنه من نفايات المدن لإنتاج الورق والزجاج والمعادن ...الخ .[3]

ان أهمية التدوير يتمثل بتوفير بدائل المصادر الطبيعية والذي يتأتى من كبر حجم المواد المطروحة للبيئة، ففي الولايات المتحدة مثلاً تضمنت المخلفات البلدية 12,4 مليون طن من الزجاج وحوالي 80 مليون طن من الورق والكارتون , إضافة لمخلفات الطع والمعادن والملابس . فتدوير المخلفات الصلبة فضلاً عن أهميتها بتقديم مصدر إضافي للمستخدمات الإنتاجية , فهي تلغي التلوث , وتحفظ الموارد الطبيعية إضافة لتقليل كمية الخدمات اللازمة للعملية الإنتاجية , فصناعة صفائح من الألمنيو المسترجع يتطلب 10% من الطاقة المطلوبة لعملها من الخ الأصلي , كما ان عمل قضبان الحديد من الحديد المستعمل (Scrap) سيقلص الحاجة للطاقة بنسبة74% وللماء بنسبة 50% وتخفيض انبعاث الهواء الملوث بنسبة 85% ومخلفات التعدين بنسبة 95% [4] .

وعلى الرغم من الجهود التي بذلت في تقليص طرح الملوثات الى البيئة , فقد أشارت دراسة لمعهد الموارد العالمي (WRI) بان الملوثات المطروحة قد ازدادت بنسبة 28% منذ ع

---

[1] د. محمد حسين أبو العلا : مصدر سابق ، ص210 .

[2] Ministry Of Foreign Affairs (Japan) : development and the environment , the Japan's Experience , Japan 1992 . p 20 .

[3] Jordon Environment society : Environmental researches, studies , 199 4, p 60 .

[4] The Colombia Electronic Encyclopedia : Waste disposal and recycling , copy right 2000, p.1

1975لخمسة دول هي استراليا , المانيا , اليابان , هولندا , الولايات المتحدة . كما ان 50% - 75% من الموارد المستخدمة في هذه الدول عادت للبيئة كمخلفات خلال سنة واحدة, كما أشارت الدراسة المذكورة ايضاً الى انخفا الملوثات الصلبة التي طرحت الى الأر في بعض الدول المدروسة بنسبة 30% او أكثر نتيجة لجهود التدوير المتزايدة .[1]

7. **تسعير البيئة :-** ان صعوبة التقويم النقدي للموارد الطبيعية يجب ان لا يكون مسوغاً لمعاملتها موردًا مجانيًا او تسعيرها دون قيمتها الحقيقية , فأهميتها على الصعيد الإنتاجي لا تقل شأناً عن رأس المال الاصطناعي . وعند التعامل مع الموارد الطبيعية مدخلاً مجانيًا في عملية الإنتاج سيتحمل الأفراد جانبا من تكاليف الإنتاج بفعل الضرر الناجم عن تدهور البيئة , فالسلعة المنتجة باستعمال مورد طبيعي ذي تقيم صفري ستباع بثمن اقل من كلفتها الحقيقة وستزداد نسبة استهلاكها وتأثيرها السلبي على البيئة عبر استنزافها للموارد الطبيعية او طرحها للملوثات، مقارنة بالسلعة الأخرى التي تستعمل الموارد الطبيعية بقيم مساوية لقيمتها الحقيقية . فالهواء سلعة عامة يدخل مستخدمًا حرًا من دون كلفة في عملية الانتاج والمصنع الذي يقو بتلويث الهواء عند إنتاج السلع هو من الناحية الفعلية يستعمل الهواء مجانًا ، ولذلك سيغير إلغاء السعر الصفري للهواء نظرة المنتجين إليه سلعة حرة والتعامل معه مستخدمًا إنتاجيًا يتحملون عنه كلفة , واذا تعامل احد المنتجين مع البيئة مستخدمًا حرًا وادى الى تلويثها على حين ان أخر استعمال تكنولوجيا نظيفة , فمستهلك سلع المنتج الثاني سيدفع سعرًا أعلى لكن ميزة منتج هذه السلعة لا يفسد البيئة، وسيكون بمقدور المنتج الأول توليد سلع أكثر والحصول على موارد اكبر بتوسيع مبيعاته الناجمة عن انخفا السعر, وهذا سيؤدي الى ما يسمى بالإغراق البيئي (Environmental Dumping) الذي يتقاطع مع تحقيق التنمية المستدامة. ويرى بعض الاقتصاديين ان إخفاقات السوق وما تؤديه من تأثير سلبي على رصيد الموارد الطبيعية وعلى التنمية المستدامة يفوق النتائج الايجابية المتمخضة عن زيادة فعالية استخدا الموارد .[2] وبصدد تأثير التقويم غير الحقيقي للموارد البيئية على استنزاف الموارد , اشارت احدى الدراسات إلى ان كل روبل من الثروة المنتجة بشرياً تستعمل 2,2

---

[1] Pollution and waste increasing in five countries despite more efficient use of resources , www.wri.org.press.http..110.

[2] E.S.C.W.A : Trade Policy Aspects Of Environmental measures In the E.S.C.W.A Countries , N.Y, 1997, P.3 .

روبل من الموارد الطبيعية . [1] ولاسيما أن اسعار السلع والخدمات ذات المحتوى البيئي المكثف متدنية بحيث لا تعكس التكاليف البيئة . [2] وسيصبح التدخل ضرورياً لتغير معادلة تسعير المنتج من جهة، ولوضع حد للإسراف في هدر الموارد الطبيعية مراعاةً لحقوق الأجيال القادمة في ضمن إستراتيجية التنمية المستدامة . وفي معر الإشارة إلى مخاطر التسعير غير الحقيقي للموارد الطبيعية أظهرت دراسة للأمم المتحدة ان انخفا أسعار النفط ع 1986 ادى الى اتجاهات تبذيرية ستنعكس مستقبلاً في المزيد من المشاكل البيئية مما يؤثر سلباً في تحقيق التنمية المستدامة .[3]

كما ان تسعير مياه الري لا يزال غير مقبول اقتصاديًا وبيئياً وقد يدفع المزارعين الى الاستغلال المفرط . والماء عموماً في كثير من المناطق يجهز بأقل من كلفة إنتاجه , وبعض النشاطات تتسلمه حرًّا من الضرائب والرسو , وساهمت هذه السياسات في الاستغلال غير الكفوء للمياه واستنفاده . لقد أكد مؤتمر دبلن ع 1992(المؤتمر العالمي للمياه) على اهمية الوصول الى القيم الاقتصادية للماء وسائل لزيادة كفاءة استعماله , فرسو المياه المنخفضة فضلاً على كونها تؤدي الى ع كفاءة الاستعمال , فهي تمنع تطور تكنولوجيا ادخاره ولا بد من تسعير المياه بما يتناسب مع كلفة انتاجه وبما يؤدي إلى ادخاره [4]. وبالنظر لكون اسعار الوقود المحلية سابقاً في العراق عند ادنى مستوياتها في العالم فهي لا تعكس الكلفة الحقيقة لهذا المورد الستراتيجي أدى ذلك إلى انتشار السوق السوداء وتهريبه إلى الخارج , اذ بلغت أسعاره في تلك السوق بين 10 – 40 ضعف الأسعار المحلية , فضلاً على تأثيره على تلكؤ صيانة المصافي والهدر في استهلاكه , وهي عوامل تساهم جميعاً في ع كفاءة استغلال هذا المورد وتعجل مدة نفاذه ولذلك وجد ان رفع أسعار هذه المنتجات لستة أضعاف سيؤدي الى انخفا استيراد الوقود بنسبة 16% وفي مبيعات السوق السوداء بنسبة 30% وتحقيق وفورات مالية للدولة بمقدار 1,73 مليار دولار, كذلك لوحظ الامر نفسه بشأن اسعار الكهرباء , فهي الأدنى بين اسعار العالم وانعكست في افراط الاستهلاك .[5] ولذلك ان فشل آليات السوق بتحديد السعر الحقيقي كان وراء

---

[1] U.N.D.P: Reconciling economic reform and Sustainable Human Development Social Consequences Of Nea- Liberalism Environmental Repercussions , N.Y 1996 , P.65.

[2] رونالد هاكموران , لورا والاس : الحاجة للتعاون بين المشتغلين بالاقتصاد والمشتغلين بشؤون البيئة , مجلة التمويل والتنمية , البنك الدولي , ديسمبر 1995 , ص 44 .

[3] جورج قر : مصدر سابق , ص 8 .

[4] E.S.C.W.A : Review Of the Impact of pricing Policy On Water Demand In The E.S.C.W.A region With A case Study on Jordon , N.Y , 1997, P.12.

[5] البنك الدولي : إعادة بناء العراق - الإصلاح الاقتصادي والمرحلة الانتقالية ، موجز تحليلي , 2005 ,ص 8.

الخسائر الاقتصادية والاجتماعية , وهو ما سينعكس لاحقاً على هدر استغلال الموارد وعرقلة تحقيق التنمية المستدامة.

ان الوصول الى السعر الحقيقي للمورد الطبيعي يمكن بلوغه عند وجود أسواق حرة تتفاعل فيها قوى السوق , فضلاً على الدور الذي يمكن ان تمارسه الوسائل المالية كضرائب التلوث او التشريعات البيئة والعمل على تخفيض الدعم او إزالته عن الموارد الطبيعية . فارتفاع الأسعار يعد بمثابة جهاز المناعة الذي يطيل عمر المورد الناضب وهذه الظاهرة من المبادئ الاولية في نظرية الموارد الناضبة وتعرف بالقاعدة الذهبية او على وفق لما يسميه البروفيسور سولو " مبدأ الأساس الجوهري " .[1]

8. **تفعيل التعاون الدولي :-** يقتضي تحقيق التنمية المستدامة التعاون الدولي للتحكم في الموارد وحل المشاكل البيئية التي لا ينحصر تاثيرها بالحدود الاقليمية. وفي هذا الشأن ذكرت هيلاري فرنسيس أن " الحكومات القومية غير مؤهلة لادارة المشاكل البيئية المتجاوزة للحدود , كما ان السيطرة البيئية الدولية مازالت صعبة , اذ المعاهدات الدولية التي تلجأ اليها الحكومات والادارة العالمية ذات طبيعة اضعف , اضافة الى ان الموضوعات البيئية لا تزال في الغالب تشغل منزلة ثانوية داخل مؤسسات العولمة (منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي) .[2] ان التعاون الدولي لتحقيق التنمية المستدامة يمكن ان يظهر في الميادين الاتية :-

أ- التعاون الدولي لحل مشكلة تآكل طبقة الأوزون :- خلصت الأبحاث العلمية الى ارتباط تآكل طبقة الآوزون بالنشاط الصناعي القائم على إنتاج واستهلاك الفريونات المستعملة في التبريد وفي الاستعمالات الصناعية الاخرى . وقد بلغت مساحة ثقب الأوزون فوق القطب الجنوبي سنة 1998 اكبر من مساحة أوربا, ووصل معدل استنزاف الأوزون وصل 4-5 % كل عشرة سنوات بين 1979- 1994 , وكان معدل استنزافه في الثمانينيات أسرع مما عليه في السبعينيات [3].
ان المخاطر المحتملة للمواد المستنزفة لطبقة الأوزون دفعت الدول الى عقد اجتماعات عالمية لمواجهة الموقف , اذ تم توقيع بروتوكول مونتريال , وتحركت المجموعات الصناعية للكشف عن بدائل المواد المستنزفة للأوزون والاطلاع على ما توصلت اليه الشركات من بدائل وتبين أنها ستكون متاحة بشكل تجاري في الأسواق العالمية خلال سبعة او ثمانية سنوات . وفي ضوء بروتوكول مونتريال يتم تجميد الانتاج بعد دخول الاتفاقية سنتها الأولى وخفضه بنسبة20% بعد

[1] أنور علي أبو العلا : ارتفاع أسعار البترول وليست زيادة الإنتاج الطريق الوحيد لتحقيق التنمية المستدامة , صحيفة الوطن , الأحد , 2004/2/1 , ص 4 .
[2] د. محمد حسين أبو العلا : مصدر سابق ، ص 82 .
[3] مجلة بيئتنا : الهيئة العامة للبيئة (الكويت) العدد 72 , أب 2004 , ص 13 .

عامين و50% بعد ست سنوات أخرى , وهذه المدد طلبتها الشركات الصناعية , وهي تشير الى ان الإنتاج الصناعي للبدائل اصبح ممهداً وجاهزاً في المختبرات بعد خمسة اشهر من توقيع الاتفاقية. كما خمّن أن انتاجها وتسويقها سيكون بعد خمس سنوات , أي في اقل من المدة التي وردت في الاتفاقية . اما فيما يخص كلفة التحول من استعمال الفريون الى البدائل الجديدة ربما باستبدال معدات اخرى جديدة تماماً ، فقد عقد اجتماع عا 1990 ونتيجة لإصرار الدول النامية الكبرى كالصين والهند تكفلت الدول الصناعية بعبء تحول الدول النامية الى الاساليب البديلة التي تحمي طبقة الأوزون . قد صادق الكونغرس الأمريكي على اتفاقية الأوزون خلال ستة اشهر فقط من تاريخ التوقيع عليها , كما وقعت عليها برلمانات أوربا الغربية واليابان والاتحاد السوفيتي (سابقاً) علماً بأن 78% من هذه المواد يتم انتاجها في الدول المتقدمة , ففي السوق الأوربية ينتج28% وفي الولايات المتحدة 39% وفي الاتحاد السوفيتي (سابقاً) 10% وفي اليابان 10% .[1]

ب- ظاهرة الاحتباس الحراري Greenhouse Effect:- يرى علماء البيئة أنَّ العالم سيشهد عبر القرن القا ارتفاع في حرارة الار بمقدار 5-10 درجه فهرنهايتيه وهو أمر سيؤثر على الرياح والأمطار وارتفاع المياه في المحيطات بحدود 20-50 قد وغرق مناطق ساحلية وفقدان سكانها لمصدر غذائهم , فضلاً على ارتفاع تكاليف حماية المدن , وان 50% من ارتفاع درجة الحرارة يفسره طرح ثاني اوكسيد الكاربون الناجم عن استهلاك الوقود الاحفوري الذي يمكن تقليصه بترشيد استهلاك الوقود وتدوير الحرارة الفائضة . وعلى حين تعد الدول المتقدمة كاليابان والولايات المتحدة معزولة نسبيا عن المؤثرات المناخية تعد الدول النامية كالهند-البرازيل أكثر حساسية منها وتظهر الدراسات الاقتصادية أن الكلفة الاجماليه لتغير المناخ في الولايات المتحدة في نهاية القرن القا ستشكل على الأغلب نسبه مئوية ضئيلة من إجمالي الناتج .[2] وبإزاء تلك المخاطر قامت الحكومات عا 1997 بالتوقيع على برتوكول كيوتو الذي دعى الى تخفيض استهلاك الوقود الاحفوري إجراءًا ضد تسخين الار مستقبلاً على الرغم أن الدول النامية لا تنظر اليه على انه من اولوياتها , ولذلك وضعت الدول الصناعية والنامية نفسها في الموقف التصادمي حول السياسة البيئية المتعلقة باستهلاك الوقود .ان تحقيق هدف بروتوكول كيوتو لعا 2010 بتخفيض ثاني اوكسيد الكاربون يستلز من الدول الصناعية تقليص استهلاك الوقود الاحفوري باكثر من 30%. وحتى سنة 2002 صادق على الاتفاقية 73 دولة من ضمنها اليابان

---

[1] أسامة الخولي : مصدر سابق ، ص 25 .

[2] بول.أ.سا ويلسون : الاقتصاد ، ترجمة هشا عبد الله وآخرون ، منشورات الأهلية ، عمان ، 2001 ، ص 372 .

ودول الاتحاد الاوربي ,لكن الاتفاقية تعد غير فعالة لعد مصادقة الولايات المتحدة عليها نتيجة الاضرار الاقتصادية التي يمكن ان يتحملها الاقتصاد الامريكي عند تخفيض استهلاك الوقود , فهي تصر اولاً على تحرير التجارة وهو الأمر الذي تجسد في مؤتمر الدوحة المنعقد في تشرين الاول 2001 . ان تخفيض استهلاك الوقود لا يشكل مصدر قلق للدول الصناعية فقط , بل سيلحق الضرر بالدول النامية لتوقف عملية التنمية عليها ، وعلى الرغم من التوقيع والمصادقة على اتفاقية كيوتو , تشير الدلائل إلى الاستهلاك العالمي للطاقة سيرتفع ع 2020 الى ضعف الاستهلاك الحاضر وستزداد كمية الغازات الملوثة للبيئة كما سترتفع درجة حرارة الأر مما سيكون له تأثيرات سيئة على العواصف والفيضانات والتوازن البيئي وفرص تحقيق التنمية المستدامة .

ج – تصاريح التلوث العالمي القابلة للتداول :- يراد فيها ان تصدر هيئة دولية تصاريح قابلة للتداول تخول حائزيها الحق في ابتعاث كمية معينة من الملوثات ، كما يمكن ان تؤجرها لمدة معينة وتستعمل عائداتها في مشاريع بيئية او توزع التصاريح مجاناً , فالبلدان التي لا تحتاج حصتها الكاملة يمكنها ان تبيع او تؤجر ما لديها من فائض للبلدان الأخرى, وبذلك يتحمل الذين يولدون ملوثات اكبر كلفة أكثر , وسيكون هناك سعر للمجال الايكولوجي للأمم جميعها بدلاً من ان تنهبه قلة منها مجاناً .

ان هذا النظ سيعطي جميع الدول حافزًا قويًا للحد من التلوث وتوليد اموال يمكن تخصيصها لبرامج حماية البيئة في البلدان النامية ويمكن لهذه الالية المتكاملة مع الآليات الأخرى للتعاون الدولي من بناء اسس التنمية المستدامة ,اذ تجبر الدول الغنية ذات الاستهلاك المفرط من الموارد الطبيعية على تقليل استهلاكها أملا ً في تقليص طرح الملوثات , كما توفر للأمم الفقيرة موارد مالية إضافية لخلق أدوات فعالة للتنمية المستدامة . وفي ع 2001 توصلت 165 دوله لاتفاقية معدلة لبروتوكول كيوتو يتم بموجبه تخفيض انبعاثات ثاني أوكسيد الكاربون عبر المتاجرة بالحصص الممنوحة لها في إطلاق ثاني أوكسيد الكاربون . لكن بعض الاقتصاديين ومنهم ول نورد هاوس يرى ان هذه الاتفاقية تستلز تكاليف كبيرة ولن تحقق الهدف , وستؤدي إلى نزاعات سياسية بسبب عمليات التحويل الضخمة للأموال الناجمة عن المتاجرة بالانبعاثات , ففي الولايات المتحدة ستصل تكاليفها 2,3 تريليون دولار عبر العقود القادمة وهو ما يفسر تردد الولايات المتحدة في قبول الاتفاقية [1] .

[1] جاك أ. هولا ندر : تسخين الأر ، ترجمة صفاء روماني , مجلة الثقافة العالمية ، الكويت , حزيران , 2004 , ص 152.

10 – تطوير نظم الحسابات القومية :-

ومع ان كثيرًا من الدول حققت معدلات نمو عالية في الناتج المحلي الإجمالي لم تأخذ في الحسبان تدمير البيئة وتلويثها , فضلاً على الخسائر في الموارد والتكاليف البيئية لهذا النمو.[1] وبغية ان تكون الحسابات القومية معبرة بشكل دقيق عن الأداء الاقتصادي للوصول الى التنمية المستدامة يجب ادخال القيم البيئية في ضمن الحسابات القومية . اذ يتوجب إجراء استقطاعات لتغطية كلفة الأضرار البيئية، وتسوغ نظرية التنمية المستدامة (الأسباب المحاسبية) لاجراء هذه التعديلات بالنظر الى ارصدة الموارد البيئية على انها رأس مال غير متناقص في الأقل لضمان حق الأجيال القادمة كما ضمنت الأجيال السابقة حقنا من أرصدة هذه الموارد , وعليه فان قياس التنمية سوف لا تعتمد على الناتج المحلي الاجمالي , بل على قياس الدخل المستدا Sustainable Income الذي في ضوئه يطرح استهلاك رأس المال المادي والبيئي من الناتج المحلي الاجمالي ,فهو تعبير عن رصيد ثابت من رأس المال المادي والبيئي. وقد صاغ Pearce معادلة احتساب الدخل المستدا (المعدل بيئيا) كالأتي [2] :-

$$G N N P = G N P – S k M - S K N$$

إذ ان G N N P الدخل المعدل (المستدا) ، G N P الناتج المحلي الاجمالي , S K M اندثار رأس المال الصناعي ، S K N اندثار رأس المال الطبيعي .

لقد اظهر تقرير التنمية البشرية فس سنة 1992 أن الناتج القومي المكسيكي انخفض بنسبة 7% عند تضمين استنزاف الموارد البترولية والغابات والمياه الجوفية , وعندما تؤخذ تكاليف تلافي التدهور البيئي , ولاسيما التلوث , سينخفض تآكل التربة بنسبة 7% أخرى . كما بينت دراسة في الصين سنة 1996 أن زيادة الإنفاق البيئي من الصفر الى 2% من الناتج المحلي الإجمالي ستؤدي الى خفض معدل النمو بنسبة 1% سنوياً.[3]

9. **تكثيف الاستثمار البيئي :-** يعد الاستثمار أداة مهمة لتحديد قدرة الدول على تحقيق التنمية المستدامة من دون اللجوء الى تدمير او استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية التي تدعم التنمية , ويتم تمويل الاستثمارات من الموارد المالية المحلية والخارجية .

ان حاجة الدول النامية للنقد الأجنبي دفعها الى الإفراط في إنتاج وتصدير كثير من الموارد الطبيعية , فتم قطع الأخشاب بسرعة اكبر من قدرة الغابات على تجديد ما تفقده , وحصل فقدان لموارد العيش المعتمدة على منتجات الغابات وزيادة تعرية التربة والفيضانات وفقدان أنواع

---

[1] اسعد جواد كاظم : التنمية البشرية المستدامة ودعوة الفكر الاقتصادي إلى رحاب الإنسانية ، مجلة الحكمة ، العدد 30 , بغداد , ت1 , 2002 , ص 118 .

[2] د. كاظم احمد حماده البطاط : مصدر سابق ، ص 112 .

[3] الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي : أفاق التنمية العربية في التسعينات ، البحرين ، 1995 ، ص 211 .

الكائنات الحية والموارد الجينية.[1] الذي اثر سلبياً على التوازن البيئي وتحقيق التنمية المستدامة, ولذلك تحتاج التنمية الى رؤوس الأموال التي لا تخلف أعباء على الأجيال القادمة . وان أسواق رأس المال يمكن ان تقو بدور مهم في تحقيق التنمية المستدامة بزيادة الاستثمارات الطويلة الأجل التي تحتر المعايير البيئية ،وذلك بإجراء تغير بطريقة تقويم الإمكانات البيئية للشركات على مستوى العالم عند الاستثمار او تقديم القرو . فتحديد التكاليف البيئية سيؤدي الى تقديم مؤشرات اكثر دقة للمستثمرين وللمصارف ومؤسسات الاستثمار وشركات التأمين , ولذلك من الضروري ان تصبح معايير تقويم التنمية المستدامة جزءًا من عملية توفير المعلومات لاتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار وتقديم القرو .[2]

[1] اللجنة العالمية للبيئة والتنمية : مستقبلنا المشترك ، مصدر سابق , ص 114 .
[2] ستيفان شيمتها يني : مجلس رجال الأعمال من اجل التنمية القابلة للاستمرار ، ابريل ، 1992 ، ص 5 .

الفصل 3

دراسة مؤشرات الجهد الإنمائي لدول العينة

المبحث الأول :-

دراسة مؤشرات الجهد الإنمائي لكوريا الجنوبية .

أولا : الجغرافية الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية .

ثانياً : تحليل مؤشرات الجهد الإنمائي .

ثالثاً : مرتكزات نجاح الانموذج التنموي الكوري الجنوبي .

المبحث الثاني :-

دراسة مؤشرات الجهد الإنمائي لاندونيسيا .

أولا : الجغرافية الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية .

ثانياً : تحليل مؤشرات الجهد الإنمائي .

المبحث الثالث :-

دراسة بعض مؤشرات الجهد الإنمائي للعراق .

أولا : الجغرافية الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية .

ثانياً : تحليل بعض مؤشرات الجهد الإنمائي .

تمهيد

تعاني اغلب الاقتصادات النامية من انخفاض في مستويات الإنتاجية وتردي الأوضاع الاقتصادية لأسباب عديدة ، منها الاقتصادية المحكومة بالموارد الطبيعية وإمكانية استغلال تلك الموارد ، ومنها دولية سياسية ناتجة عن الضغوطات الخارجية التي تمارسها قوى الهيمنة الدولية عبر الأدوات الاقتصادية الخارجية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وغيرها من الأسباب ، ومن ثم يتوجب على هذه البلدان أن تعتمد أساليب تنموية قائمة على نمط التنمية من الأسفل إلى الأعلى عبر تفعيل الجهود الإنمائية المبذولة بغية رفع مستويات المعيشة وتغير الهيكلية الاقتصادية بما يخدم المصلحة العامة ، والسعي إلى تحقيق إستراتيجية وطنية طويلة الأجل هدفها تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة .

وفي هذا الفصل سنتكلم على الجهد الإنمائي لدول العينة عبر عرض المؤشرات المتوفرة وتحليلها وذلك سيكون عبر ثلاثة مباحث ، يتناول الأول تحليل مؤشرات الجهد الإنمائي لكوريا الجنوبية ، أما الثاني فقد□صص باندونيسيا ، وتناول الثالث العراق .

المبحث الأول

دراسة مؤشرات الجهد الإنمائي لكوريا الجنوبية

أولا: الجغرافية الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية لكوريا الجنوبية

تقع كوريا الجنوبية في شرق أسيا وهي جزء من شبه الجزيرة الكورية التي هي عبارة عن لسان من اليابسة يمتد في البحر وتصل مساحتها الكلية إلى (99,274) ألف كم^2 تؤلف الأراضي الصالحة للزراعة ما نسبته (19 %) من مجمل مساحة الأرض ، وتشكل الغابات نسبه قدرها (62.2 %) من المساحة الكلية ، وترتفع مساحة الأرض المروية إلى (71.1 %) من مساحة الأرض الصالحة للزراعة في سنة 1993 .

لم تهب الطبيعة هذا البلد كثيرًا من الموارد سوى المعدنية مثل التوتجستين وبعض الفحم من الدرجة المنخفضة و□ام الحديد والكاؤلين وكمية صغيرة من المعادن الأ□رى ، وتتميز طبيعة الأرض بأنها جبلية وتعاني من التآكل بسبب إزالة الغابات في أثناء الحرب العالمية الثانية حينما كانت كوريا □اضعة للاحتلال الياباني الذي انتهى بانتهاء الحرب وبعد ذلك تم تقسيم كوريا إلى دولة في الشمال تابعة للكتلة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتي (سابقا) وأ□رى في الجنوب تابعة للكتلة الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.[1] بعدما اشتعلت الحرب بينهما سنة 1950 واتفق الجانبان على هدنة سنة 1953 إذ تم تقسيم شبه الجزيرة إلى جزئين يفصل بينهما نطاق منزوع السلاح .

أما اللغة الرسمية فهي الكورية والعاصمة هي سيئول والكثافة السكانية تبلغ 491 فرد/ كم^2 ، تحدها من الشمال كوريا الشمالية ، يفصلها عن اليابان بحر د□لي يسمى بحر اليابان ومنا□ها شبه مداري تنتمي إلى مجموعة الأقطار الصناعية الجديدة .

أما عن أهم الديانات فهي (الشمانية ، البوذية ، الكونفرشيوسية ، المسيحية ، الكاثوليكية ، البروتستانتية ، تشون دوكيو ، الإسلام) وعلى الرغم من الانفتاح الثقافي والعولمي الذي طرأ على الثقافة الكورية .[2]

وتبين تقديرات سنة 2002 إلى أن عدد سكان كوريا الجنوبية يبلغ (47.4) مليون نسمة يشكل السكان الحضر ما نسبته (80.1 %) من المجموع الكلي للسكان ، وبلغ معدل النمو السكاني في أثناء المدة (1975 – 2002) حوالي (1.1 %) ويتوقع أن ينخفض إلى (0.4 %)

---

[1] د. عدنان فرحان عبد الحسين : دراسة تحليلية لمرتكزات نجاح التجربة التنموية في كوريا الجنوبية للمدة (1965 – 2005) ، مجلة العلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، المجلد 5 ، العدد 18 نيسان 2006 ، □ 47 .

[2] http : // ar – Wikipedia – org .p. 3 – 4 . كوريا الجنوبية ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة

خلال السنوات (2002 – 2015) ، وتحتل كوريا الجنوبية على حسب دليل التنمية البشرية المرتبة الثامنة والعشرين على وفق تقديرات سنة 2004 وكان التطور الاقتصادي لكوريا بعد الحرب العالمية الثانية أدنى بكثير من مستوى السودان في ذلك الوقت وبعد الحرب تولى الرئيس (روه) السلطة وأصر على أن تبقى كوريا بلدا زراعياً تحت ظل الهيمنة الأمريكية ولا تطمح لأكثر من ذلك .[1]

أما عن الناحية الاقتصادية فالعملة الرسمية لكوريا الجنوبية هي (الوان ***Won***) والناتج المحلي الإجمالي مصنف 11 عالميا من حيث الحجم .[2]

إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي طبقا للأسعار الثابتة لسنة 1995 لسنتي 1990 – 2006 (367.7135 ، 816.5562) مليار دولار على التولي وبمعدل نمو (9.2 % ، 5.0 %) على التوالي أيضا وان معدل البطالة لسنة 1990 بلغت (2.4 %) من مجموع السكان الكلي البالغ 42.9 مليون للسنة نفسها. أما عن حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت للسنة نفسها أعلاه (8577) دولار وأخذت بالتزايد حتى وصلت (16905) دولار سنة 2006 .[3]

ولغرض الوقوف على مرتكزات تطور اقتصاد كوريا والتحسن الذي طرأ على طبيعة متغيراتها الهيكلية سيتم دراسة مؤشرات (الجهد الإنمائي) الذي حدده الباحث بستة متغيرات رئيسة تتضمن اغلب الجوانب التي يمكن الحكم عبرها على اقتصاد أية دولة بالإيجاب أو بالعكس، وكما يتبين لاحقا .

ثانيا : تحليل مؤشرات الجهد الإنمائي لكوريا الجنوبية

منذ بداية الستينيات ، أصبح الاقتصاد الكوري من أسرع الاقتصادات نموا في العالم فجهود التنمية التي انطلقت بشكل قوي في ظل حكومة بارك شونغ هي (Park Chung Hee) نجحت في تحويل هيكل الصناعة الوطنية من صناعة كثيفة العمالة ، قائمة على الإحلال محل الواردات، إلى صناعة كثيفة رأس المال ، والى اقتصاد موجه بالدرجة الأولى نحو التصدير ، إذ سجل الناتج المحلي الإجمالي عبر المدة (1960 – 1980) متوسط نمو سنوي 8.7 % ، وكذلك نمت الصناعة التحويلية بمتوسط سنوي قدره13.5 % عبر المدة (1970 – 1986) وعبر المدة ذاتها سجلت الصادرات نموا بمتوسط سنوي 62 % كما بلغ نصيب الصادرات نحو (15 – 42)

---

(1) د. عدنان فرحان عبد الحسين : مصدر سابق ، ص 50 .

(2) http :// ar – Wikipedia – org .p.1. كوريا الجنوبية ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة

(3) Asian Development Bank : key indicators of developing Asian and pacific countries Republic of Korea , 2007 , p.256 – 257 .

بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي وكلها مؤشرات تعكس أهمية الانجاز التنموي وجديته في كوريا الجنوبية .[1]

لقد عقد الرئيس الكوري بارك شونغ تحالفا مع رجال الأعمال والمستثمرين وكان ذلك في سنة 1961 بعد تولية السلطة بانقلاب عسكري قاده في 16 مايو من السنة نفسها وقد قامت دولته بإعادة ترتيب العلاقات الاجتماعية الزراعية والحث على التوسيع في رأس المال التجاري ثم تحويله فيما بعد إلى استثمارات صناعية شكلت مجمعات صناعية كبرى عرفت بالتشيبول (Chaebol) الذي هو عبارة عن مجموعة من الشركات تملكها وتديرها عائلة تسيطر على منتج معين او صناعات معينة بحيث تحتكر تلك الصناعة وتقوم بمساعدة الحكومة على توفير فر العمل والقيام ببعض الوظائف الاجتماعية والخدمية مقابل المساعدة الحكومية التي تتلقاها ، وكان التشيبول يعتمد اعتمادا كليا على البنوك في توفير رؤوس الأموال ، إذ إن البنوك تمنح التشيبول القروض بمعدلات فائدة منخفضة ، ففي السبعينيات كانت البنوك تمنح عند مستوى سلبي من المعدلات الحقيقية (عندما كان معدل التضخم 12 % كانت معدلات الفائدة على القروض 6 % فقط) للشركات التي على استعداد للتوافق مع الإستراتيجية الصناعية التي تمليها الحكومة الكورية ، وعنيت الحكومة بسياسة التصنيع بغية التصدير ورسخ ذلك في الخطة الأولى سنة 1962 إذ تم تأسيس هيئة ترويج التجارة الكورية بهدف توسيع أسواق المنتجات الكورية بالخارج كما قامت الحكومة بتخفيض قيمة العملة واستبدلت نظام تعدد أسعار الفائدة بسعر فائدة موحد وكذلك أعفت المواد الأولية الدا لة في الصناعات المحلية من الرسوم الكمركية ، وعنيت الحكومة عبر طط ها بتعزيز القدرة التنافسية لصادراتها في الأسواق الدولية وأسست بنك التصدير والاستيراد في سنة 1969 بغية توفير التمويل اللازم للصناعات الكورية .[2]

[1] د. محمود عبد الفضيل : العرب والتجربة الأسيوية – الدروس المستفادة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ، 2000 ، 55 .
[2] د. عدنان فرحان عبد الحسين : مصدر سابق ، 50 – 51 .

وعبر المدة الثانية الممتدة في منتصف السبعينيات اعتمدت كوريا بدرجة اكبر على الجهد الادخاري الذاتي في تحقيق عمليات التراكم الرأسمالي ، ولم يعد الجهد الإنمائي في كوريا الجنوبية نتاجًا مجردًا للحرب الباردة ، بل تحولت كوريا الجنوبية إلى نمر حقيقي له ديناميته الذاتية.[1] إذ أعلن الرئيس بارك في سنة 1973 أنه سوف يرفع نصيب الفرد من الدخل إلى (1000) دولار وإيرادات الصادرات إلى عشرة مليارات دولار بحلول سنة 1980 بغية تحقيق ذلك استثمرت الحكومة حولي (10) مليار دولار من سنة 1973 إلى 1979 في الصناعات الثقيلة والكيمائية مع تقديم الحوافز المالية والبنكية ، وفي سنة 1977 أدت سياسة تطوير الصناعات الثقيلة والكيمائية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل (10.8 %) عبر المدة (1972 – 1978) وارتفعت مساهمتها في الصادرات من مجمل الصادرات من (2.13%) سنة 1972 إلى نحو (34.7 %) سنة 1978 .

ولغرض الوقوف على الجهد الإنمائي لدولة كوريا نستدل بالمؤشرات الآتية التي تؤشر كفاءة أداء الاقتصاد الكوري .

[1] د. محمود عبد الفضيل : مصدر سابق ، 56 .

1. الاستثمار الأجنبي المباشر : Foreign Direct Investment

من (الجدول -2) نلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد شهد تذبذب في حقبة الثمانينيات ولاسيما سنة 1987 إذ بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي (101) مليار دولار إلا انه في أثناء حقبة التسعينيات بدء التنافس الاستثماري يتسابق على كوريا الجنوبية وقد بلغ ذروته في سنة 1999 فكان (5136) مليار دولار وحقق معدل نمو مركبًا [*] لكامل المدة (10.8 %) ومن الشكل أدناه نلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان ايجابيًا عبر المدة المذكورة وهذا يرجع إلى سياسة التصنيع الثقيل القائمة على إستراتيجية التصنيع بغية التصدير ، ففي اثناء المدة (1991 – 1997) أدت عولمة الاقتصاد الكوري استجابة لتحديات العولمة وتطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية إلى قيام كوريا بإعادة تنظيم قطاعاتها الصناعية بما يتفق والمعايير والمتطلبات الدولية وأعلنت كوريا □طة اقتصادية جديدة تتضمن تطويراً للتكنولوجيا الصناعية وتعزيزاً لصناعة الماكينات والمعدات ، وأنشئت هيئة حكومية معنية بإدارة الصناعات الصغيرة والمتوسطة ورعايتها في 1996 وذلك لمساعدتها في تطوير أنشطتها وتحسين أوضاعها التنافسية وعبر المدة (1993 – 1999) تغير هيكل الاقتصاد الكوري لمصلحة الصناعات الثقيلة والكيميائية .[1]

فالاستثمار الأجنبي يعد احد مؤشرات كفاءة الأداء المهمة للاقتصاد الكوري لكونه د□ل إلى كوريا طبقا لاستراتيجيات وطنية هدفها الاستفادة من الخبرات الأجنبية فكانت كوريا الجنوبية في بادئ الأمر مقلدة ومن ثم د□لت مرحلة التعديل فالتطوير ، إذ أصبحت كوريا ولاسيما بعد الألفية الثانية هي التي تقوم بعمليات الاستثمار الأجنبي ، مما انعكس بشكل ايجابي على التمويل الاقتصادي لانجاز العديد من المشاريع الصناعية والخدمية .

فوصل الفائض التجاري الذي حققته كوريا سنة 1990 إلى أعلى معدلاته فبلغ (69844) مليار دولار مقارنةً مع سنة 1991 إذ كانت فيه كوريا تعاني من عجز بلغ (9655 –) مليار دولار ، وهذا الرقم الذي حققته كوريا في سنة 1990 هو الأعلى وجاء ذلك لزيادة استثمار الشركات الكورية في الصين بصورة مستمرة فضلا على تنشيط الوضع الاقتصادي في الولايات

---

[*] تم احتساب معدل النمو الاقتصادي المركب من الباحث بالاعتماد على القانون الآتي :-

$$R = [(T_1 / T_O)^{1/T} - 1] * 100$$

[1] www. Islam on line . net 2003 / 7 / 30 تجارب أسيوية ، التشيبول وقود كوريا

المتحدة الأمريكية وبعض الدول المتقدمة .[1] والشكل أدناه يوضح تطور (FDI) في كوريا الجنوبية .

(شكل – 3)

تطور الاستثمار الأجنبي المباشر لكوريا الجنوبية للمدة (1985 – 2006)

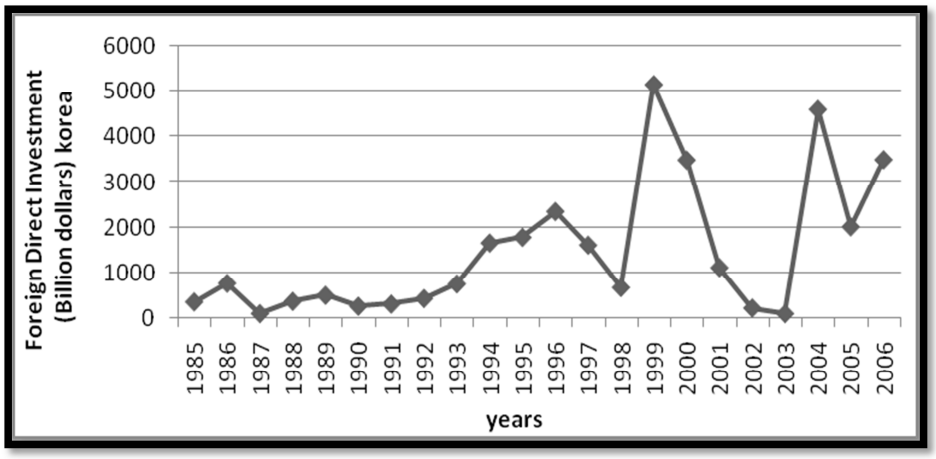

المصدر : الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على (جدول – 2)

2. صافي التجارة الخارجية : Net external trade

ويعكس المقدرة الاقتصادية للبلد والميزة التنافسية التي يتمتع بها ويعتمد بشكل رئيس على الفوائض الاقتصادية الكورية فصافي التجارة له الدور الكبير في تحقيق التنمية الاقتصادية عبر زيادة فر الاستثمار ومن ثم فر العمالة والتشغيل وزيادة الد□ول مما ينعكس في زيادة الرفاهية الاقتصادية والوصول إلى غاية التنمية المنشودة للقطاعات جميعها ، إذ يلاحظ أن صافي التجارة الخارجية وعبر مدة الدراسة البالغة (22) سنة كانت فيها التجارة الخارجية بقيم سالبة كما في السنتين (1985- 1986) وذلك بسبب سياسة التصحيح الهيكلي التي قامت بها الحكومة الكورية سنة 1990 نتيجة لضغوطات عولمة الاقتصاد العالمي والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وإذ جاء الانضمام إليها سنة 1997 نتيجة للازمة الآسيوية ، أما بعد السنة الأ□يرة فشهدت كوريا ارتفاعًا كبيرًا في العائدات من التجارة الخارجية (كما موضح بالشكل التالي)

[1] احمد الليثي : الاقتصاد الكوري انموذج رائد للنمور الأسيوية www. Aljesr . net \ article O8

(شكل - 4)

تطور صافي التجارة الخارجية لكوريا الجنوبية للمدة (1985 – 2006)

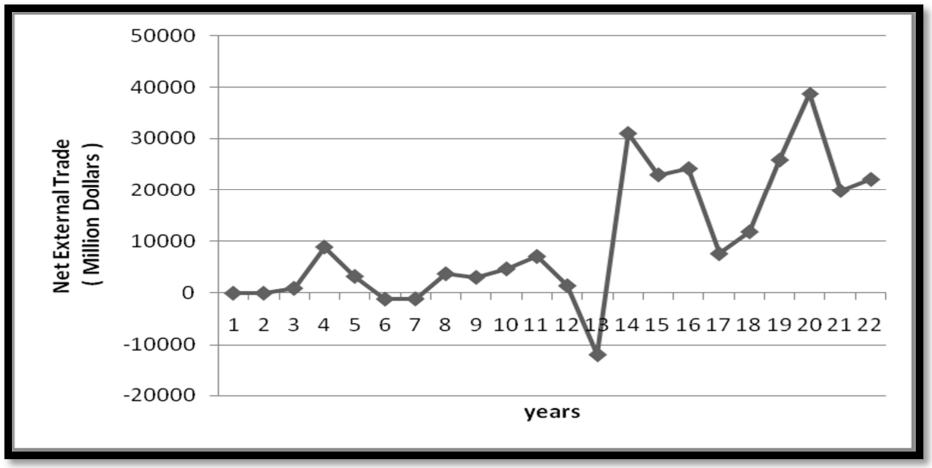

المصدر : الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات (الجدول – 2)

إذ نلاحظ من الشكل أعلاه ان كوريا حققت تقدم هائلاً في صافي التجارة الخارجية وكان ذلك في سنة 2004 بسبب التقدم الواضح للاقتصاد الكوري في صناعة الاتصالات والتكنولوجيا فوصلت إيراداتها اليومية ما يفوق 300 مليون دولار كذلك وصلت في شهر كانون الثاني للعام نفسه الى 5.7 مليار دولار وقيمة سنوية 85 مليار دولار .[1]

وهذا يسهم طبعا في صيرورة الفائض الذي تحقق من التجارة الخارجية الذي بلغ في سنة 2004 (38711) مليون دولار ، وبمعدل نمو مركب (33.09 %) وهذا يدل على كفاءة الاقتصاد الكوري .

3. القوى العاملة : Labor Forces

تعد القوى العاملة أيضاً إحدى مؤشرات الجهد الإنمائي لان ارتفاع معدل التشغيل لدى الدولة دليل على ازدياد عمليات التصنيع وتوسعها وتفعيل المشاريع الإستراتيجية ، الا انه ليس كل ارتفاع في معدلات التشغيل جيدًا في كل الأوقات إذ قد تكون هناك حالات ترتفع فيها معدلات التشغيل للأيدي العاملة فتصبح الدولة فيها مترهلة ومثقلة في النفقات العامة ، لكن هذه النفقات متى ما تصبح أمامها إيرادات فتصبح العملية متوازنة .

إن نسب البطالة في كوريا الجنوبية منخفضة ، هذا يعني أن معدل التشغيل فيها مرتفع لدرجة أن المتقاعدين يرجعون إلى ميدان العمل مرة أ□رى ، فكان معدل النمو للمدة بأكملها إلى

[1] مجلة الوقت ، العدد 76 ، الجمعة 1428 www. Alwagt . com.

القوى العاملة لكوريا 2 % ، وانخفضت معدلات تشغيل الأيدي العاملة قليلا في سنة 1997 بسبب الأزمة الآسيوية ولكنها عادت إلى الارتفاع مرة ثانية والشكل أدناه يوضح ذلك .

(شكل – 5)

تطور القوى العاملة لكوريا الجنوبية للمدة (1985 – 2006)

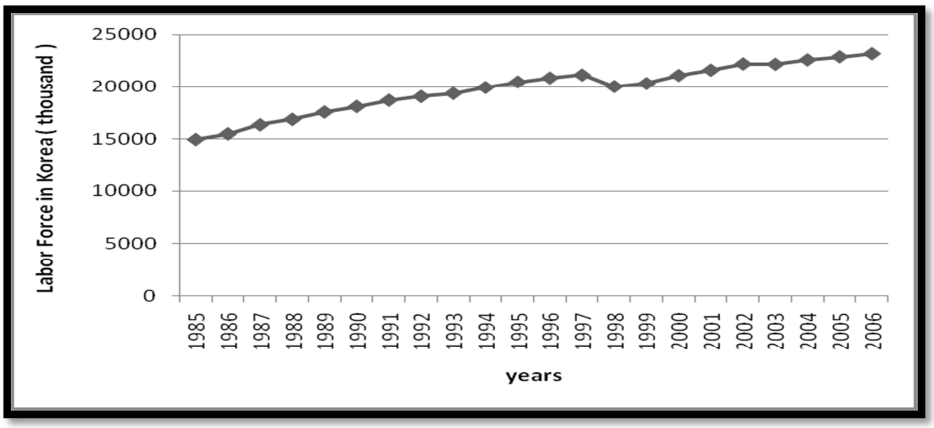

المصدر : الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات (الجدول – 2)

4. الناتج المحلي الإجمالي : Gross Domestic Product (GDP)

عبر ملاحظة مؤشر الناتج المحلي الإجمالي (جدول – 2) ازداد GDP للسنوات (1985 – 2006) من (188.1622) الى (816.55624) مليار دولار، فحقق بذلك معدل نمو مركب بلغ 6.8% ، ونرى كذلك أن الـ GDP □ذ يرتفع من سنة 1985 صعودا عبر مدة الدراسة وهذا يعود إلى قيام الحكومة بعملية التصحيح الهيكلي للقطاع الصناعي اذ كانت السياسة الصناعية التي ميزت حقبة الثمانينيات تقوم على فكرة تحقيق النمو الصناعي المتوازن بين القطاعات الصناعية ، وأعطيت الأولوية للاستثمارات في الصناعات الثقيلة ، ونتيجة لتداعيات الركود الاقتصادي وآثار الصدمة النفطية في 1979 تم وضع برنامج لإعادة هيكلة القطاع الصناعي في بعض الصناعات مثل صناعة النسيج وبناء السفن ، كما صدر قانون جديد في 1986 لتشجيع الاستثمار في قطاعات صناعية مختارة ، كما هدف القانون المذكور أنفا إلى دعم التنمية التقنية في القطاع الصناعي وتحسين الوضع التنافسي للصناعات الكورية دولياً ، وفي نهاية الثمانينيات شكلت مساهمة الصناعات الثقيلة والكيميائية 53,6% من إجمالي الصادرات الكورية .[1] مما أدى إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي للناتج المحلي الإجمالي للسنتين 2005 – 2006 من (4,2) إلى (5,0) % على التوالي وبالأسعار الثابتة ، ويمكن توضيح تطور الناتج المحلي الإجمالي في الشكل الآتي :

[1] WWW. Islam on line . net 2003 / 7 / 3 تجارب آسيوية ، التشيبول وقود كوريا

(شكل – 6)

تطور الناتج المحلي الإجمالي لكوريا الجنوبية للمدة (1985 – 2006)

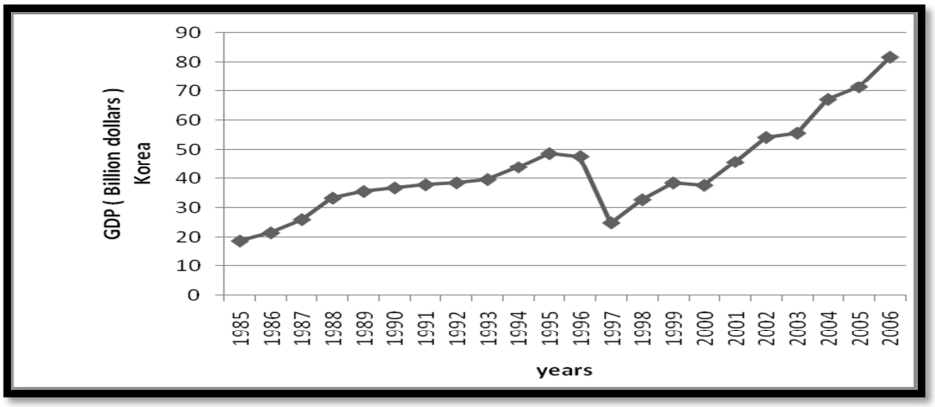

المصدر : الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات (الجدول – 2)

نلاحظ من الشكل أعلاه أن GDP أخذ بالتطور للمدة المدروسة ولكن الانخفاض حصل في سنة 1997 وما بعده إلى سنة 2000 نتيجة للازمة الآسيوية الكبرى التي مسَّت جميع اقتصاديات الدول الآسيوية تحديدا في تموز سنة 1997 وبلغ ذروته في سنة 1998 بدأ في تايلاند وانتقلت العدوى إلى الاقتصادات جميعها نتيجة سحب رؤوس الأموال الأجنبية من المضاربة والاستثمار نتيجة التوقعات بانخفاض قيم العملات لدول النمور ، ولكن كوريا تلافت تلك الأزمة إذ أخذ الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع مرة أخرى إذ ساهم هذا التطور الحاصل في GDP مساهمة فعلية في تطوير القطاعات الاقتصادية المدروسة والمكونه للناتج المحلي .

5. مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي

نلاحظ أنَّ نسبة مساهمة القطاع الصناعي في GDP باتت اكبر من نسبة مساهمة قطاع الزراعة وقطاع التجارة وبقية القطاعات الأخرى على الإطلاق وذلك لزيادة اهتمام الدولة بالقطاع الصناعي عبر تطوير البنية التحتية له وإتباع الأساليب الحديثة في الإنتاج من تكنولوجيا ومهارات وخبرات أجنبية ومحلية فارتفعت نسبة مساهمة القطاع الصناعي إلى أقصى ما يمكن إذ بلغت (34.22)% في سنة 2000 على حين بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي (5.21)% وبلغت نسبة القطاع التجاري (12.27)% أما بقية القطاعات الأخرى فكانت أعلى نسبة للسنة نفسها أعلاه في قطاع التمويل إذ (17.60)% . (انظر الجدول- 3 ادناه) .

(جدول – 3)

الأهمية النسبية لمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لكوريا الجنوبية للمدة (1985 – 2006)

السنوات	زراعة	تعدين	صناعة	كهرباء ، غاز وماء	تشييد	تجارة	نقل واتصالات	تمويل	ادراة عامة	أخرى
1985	11.88	0.95	24.83	1.45	9.87	11.88	6.33	13.83	6.91	12.01
1990	7.70	0.62	28.12	1.83	11.44	12.74	6.31	15.52	5.23	10.49
1995	6.18	0.47	29.41	2.08	11.27	12.50	6.57	18.08	4.15	9.29
2000	5.21	0.30	34.22	2.57	7.74	12.27	8.66	17.60	3.43	7.94
2005	3.49	0.26	28.94	2.54	7.14	8.42	7.33	17.31	4.52	20.05

المصدر : احتسبت النسب من الباحث بالاعتماد على بيانات (الجدول – 2)

الجدول أعلاه يبرهن على ان الحكومة الكورية تقوم بآتباع سياسة تصنيعية قائمة على الصناعات الثقيلة ، اذ احتلت كوريا المرتبة الخامسة على المستوى العالمي في قوة الاقتصاد وهي تحتل المرتبة الأولى في صناعة السفن إذ تسيطر على أكثر من 30% من السوق العالمي البالغة صادرتها سنة 2005 حوالي 17 مليار دولار . والشكل الآتي يوضح ذلك .

(شكل – 7)

الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في GDP وبالأسعار الثابتة لكوريا الجنوبية للمدة (1985 – 2006)

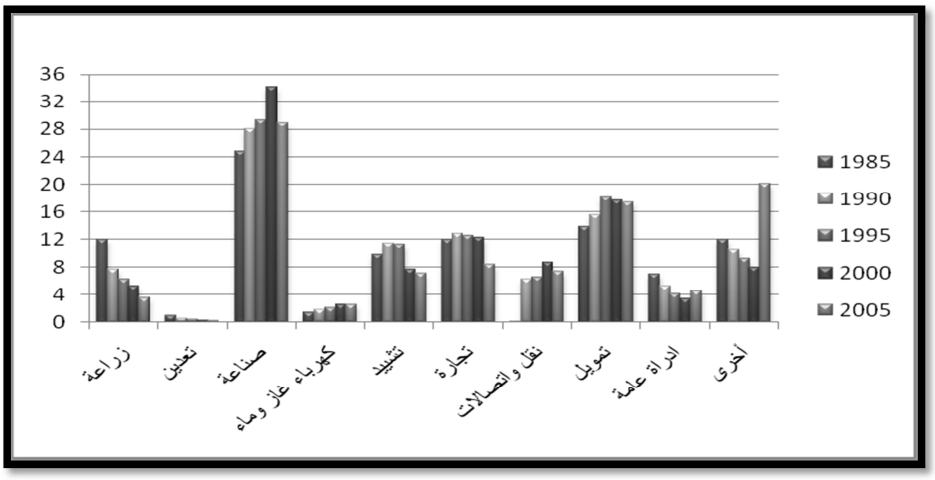

المصدر : الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات (جدول – 3)

ومن الشكل أعلاه وعلى مدى المدة المدروسة من الباحث يتبين أن إجمالي مساهمة القطاع الصناعي إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة ، اذ احتلت الصادرات 40 % من النشاط الاقتصادي الكوري تقريبا وقد ازدادت الصادرات الكورية بنسبة 29 % في سنة 2003 وبنسبة 31,2% في سنة 2004 وهو ما يعادل (254.22) مليار دولار وهو أعلى رقم في تاريخ الاقتصاد الكوري . ونرى أن ارتفاع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ولاسيما القطاع الصناعي والتجاري والتمويلي إذ يعود إلى قوة برامج التنمية والتخطيط الاقتصادي الكوري بل السياسات الاقتصادية القوية المطبقة في هذا المضمار إذ عد الاقتصاد الكوري من انضج اقتصاديات النمور الآسيوية إضافة الى قوة التمويل النقدي للمشاريع والإنفاق الحكومي وبخاصة إلى مجمعات التشيبول التي أضافت إلى الاقتصاد الكوري الكثير حتى أصبحت نسبة مساهمة الصادرات حوالي 40 % كما اشرنا إذ تحول الاقتصاد الكوري من الدولة الآسيوية الثالثة الأكثر فقرا في الخمسينيات إلى المرتبة الثالثة اقتصادياً في آسيا بعد الصين واليابان .

6. الادخار المحلي الإجمالي : Gross Domestic Saving

يعدُّ الادخار المحلي الإجمالي القاعدة الاساسية للقيام بالمشاريع الاقتصادية ، وقد جاء بقيم موجبة وبمعدلات كبيرة واستمر باتجاه تصاعدي مسايرًا للناتج القومي الإجمالي حتى بلغ ذروته في سنة 2004 إذ وصل إلى (272395) مليون دولار اذ حقق في السنة نفسها زيادة في صافي التجارة الخارجية بلغت (38711) مليون دولار والشكل أدناه يوضح تطور الادخار المحلي لكوريا .

(شكل – 8)

تطور الادخار المحلي الإجمالي لكوريا الجنوبية للمدة (1985 – 2006)

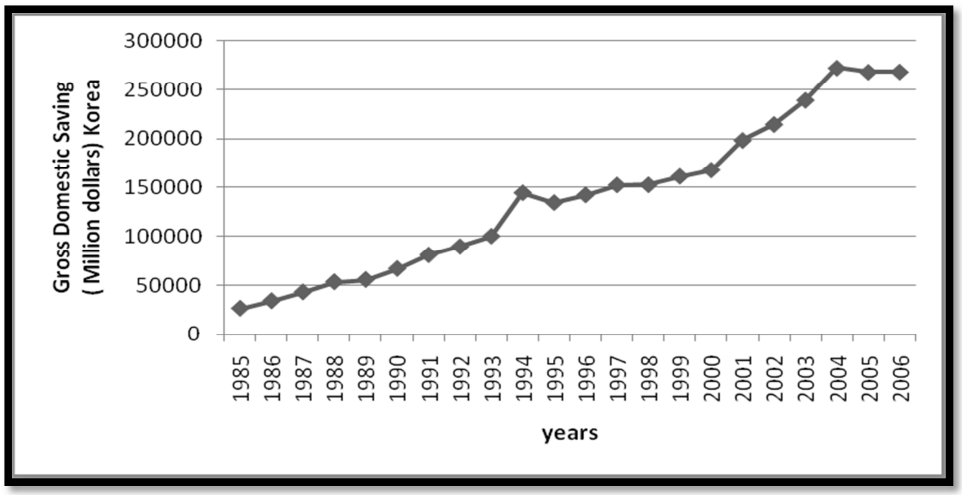

المصدر : الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات (الجدول – 2)

7. الاحتياطيات الدولية : International Reserves

إن الاحتياط الدولي يشمل النقد الأجنبي ، والذهب ، وحقوق السحب الخاصة ، والاحتياطيات الموجودة لدى صندوق النقد والبنك الدوليين ، فكوريا لم تكن مدينة على احتياطياتها الدولية فايجابية مؤشر الاحتياطي الدولي جاءت نتيجة للفائض التجاري الذي تراكم على كوريا إذ بلغت أعلى معدل لها سنة 1996 بقيمة (340731) مليون دولار (انظر الشكل أدناه) وقد جاء هذا عندما انتمت كوريا في العام نفسه إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCED) الذي كانت فيه كوريا مهيأة للأسواق العالمية وحققت بفضل الأسواق المشتركة مع المنظمة عوائد ضخمة من صادرات الالكترونيات والسيارات ولولا الأزمة الآسيوية التي انطلقت شرارتها من تايلند لكانت كوريا تسير على مسار سنة 1996 ولم تظهر قيمة سالبة فاستطاعت أن تتلافى الأزمة عبر سياسة نقدية قامت بها البنوك الكورية بالمحافظة على أسعار صرف ألوان أمام الدولار الأمريكي والقيام بتخفيض أسعار الفائدة المركزية .

(شكل - 9)

حجم الاحتياطي الدولي لكوريا الجنوبية للمدة (1985 – 2006)

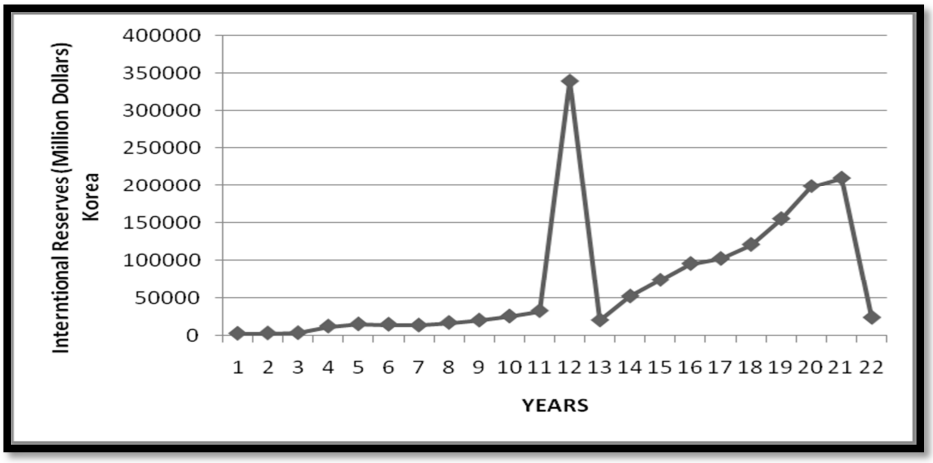

المصدر : الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات (الجدول – 2)

يستنتج الباحث أن كوريا قد استفادت من تقويم السياسة الاقتصادية الكلية التي اعتمدها الرئيس بارك شونغ في تنمية القطاعات الاقتصادية مع زيادة الاهتمام بتوظيف الفائض المالي الناجم عن هذا الاستثمار في تنمية القطاع الصناعي ومن ثم القطاعات الأ□رى فعملية التوظيف حققت نتائج ايجابية لمؤشرات الجهد الإنمائي المدروسة كافة من ناتج محلي إجمالي وكذلك صافي التجارة الخارجية إلى أ□ر المؤشرات الأ□رى .

والآن وبعد التعرف على مؤشرات كفاءة الأداء للاقتصاد الكوري لنا أن نسأل هل هذه المؤشرات الايجابية تأثير على مؤشرات التنمية المستدامة وللمدة نفسها المدروسة أو لا ؟ وهذا سيتم تناوله في الفصل اللاحق .

ثالثا : مرتكزات نجاح الانموذج التنموي الكوري الجنوبي

إن نجاح الانموذج التنموي في كوريا لم يأتي من فراغ وإنما تأتى من جملة عوامل ارتكزت عليها قصة نجاح كوريا وهي كالآتي : [1]

1. توظيف التجربة التاريخية : لقد تعلمت كوريا أكثر من اليابانيين الذين استعمروها في المدة (1910 – 1945) وأسست بنية صناعية وطورت من زراعة غذائها (الأرز) كما استفادت من الاحتلال الأمريكي (1945 – 1949) وترجم ذلك في الدعم العسكري والاقتصادي في إثناء الحرب الباردة وبعدها ، كما إن كوريا استفادت في أثناء مراحل تطورها الصناعي من الاستثمارات اليابانية الأمريكية في تعزيز مكانة منتجاتها الصناعية من ناحية استيعاب التقنية وتحسين جودة منتجاتها الصناعية ، ومن ثم عززت من المزايا التنافسية لصناعاتها في الأسواق العالمية .
2. تعبئة الموارد البشرية : شهدت كوريا استقراراً سياسيا نتج عنه حكومة ذات برنامج طموح للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وحرصت كذلك على شحذ همة قوة العمل ورفع كفائتها الإنتاجية بالتعليم والتدريب والتأهيل الفني .

   واليوم تتميز كوريا بأيدي عاملة رخيصة التكلفة ، وعالية المهارة ، ومنضبطة الأداء، وصارت مثلاً يحتذى للدول النامية في الكدح وتمجيد العمل إذ تصل ساعات عمل العامل الكوري إلى (54) ساعة في الأسبوع ، وبمعدل (9) ساعات في اليوم إذا عددنا أيام العمل في الأسبوع ستة ايام .
3. ارتفاع معدلات الادخار القومي من دون الاعتماد على رأس المال الأجنبي ، وتحقيق معدل استثمار يصل إلى اكثر من 30 % من حجم الناتج المحلي الإجمالي ، وهو يُعدُّ من أعلى المعدلات في العالم بعد اليابان ، اي إن كوريا نجحت في تعبئة نحو ثلث الدخل القومي تعبئة اقتصادية .

[1] د. محمود عبد الفضيل : إمكانية التنمية الاقتصادية العربية على الطريقة الأسيوية ، بحث ألقي في الندوة التي أقامتها مؤسسة عبد الحميد شومان تحت عنوان (العرب والتحديات الاقتصادية العالمية) ، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن ، 1999 ، ص 58 .

4. اجتياز ما يسمى (حاجز التقنية) والمقصود بذلك نجاح تلك الدول في امتلاك التكنولوجيا الحديثة عبر مشوار اقتصادي طويل ويتجلى ذلك في انفاقها بسخاء على قطاع البحث والتطوير .[1]
5. المشاركة الشعبية : من العوامل التي ساهمت في النجاح الصناعي في كوريا أنَّ الصناعة الكورية تلقى مساندة من القطاع الخا وتجاوبا من الشعب على مختلف فئاته إذ ساعد تأسيس مجالس المشاركة الشعبية بوساطة معهد التنمية الكوري على إيجاد اطر مؤسسية للمشاركة الشعبية ، ولعب هذا المعهد دوراً رائداً في تنظيم الملتقيات العامة بمشاركة رؤساء الاتحادات الصناعية والعمالية والأحزاب السياسية ومن ضمنها المعارضة والعلماء المتخصصون وممثلو الهيئات الأهلية .[2]
6. قامت الحكومة ببناء جهاز بيروقراطي قادر على تنفيذ سياسة الحكومة .
7. توفير حد أدنى من التجانس والتناسق بين أجهزة الدولة المختلفة ، ابتداءًا من إنشاء جهاز مركزي ضابط على غرار مجلس التخطيط الاقتصادي (Planning Board EPB Economic) .
8. تحويل الفائض من الزراعة إلى الصناعة ، ومن الريف إلى المدينة وتحقق هذا في التجربة الكورية عبر سياسة التسليم الإجباري لمحاصيل الحبوب بأسعار منخفضة من المزارعين الذين تملكوا الأرض بمقتضى الإصلاح الزراعي الذي فرض نفسه على جدول أعمال التغير الاقتصادي – الاجتماعي بعد هزيمة اليابانيين في الحرب العالمية الثانية .
9. التأثير على مستويات الربحية التفاضلية بين الأنشطة الاقتصادية لصالح التصنيع بغية التصدير ، عبر الزمن ، بغية سياسة ذات طابع

[1] د. محمود عبد الفضيل : مصدر سابق : 58 .
[2] د. محمد شريف بشير : التشيبول وقود كوريا 2003/7/3 .www.Islamonline.net

انتقائي في مجالي لمصلحة الحماية التجارية للإنتاج المحلي وتخصيص الائتمان الرخيص .[1]

10. تطبيق سياسة مالية ونقدية صارمة لتحاشي الوقوع في التضخم بغية المحافظة على معدل الأجر الحقيقي .

11. العناية الكبيرة التي أولتها الدولة لقطاع الصادرات ، كما اتبعت الحكومة عبر عقدي الستينيات والتسعينيات سياسة حمائية صريحة واتخذت إجراءات صارمة لحماية الإنتاج المحلي .

12. حرصت الدولة على تجنب الوقوع في فخ الديون الخارجية وذلك عن طريق تخفيض حجم فجوة الموارد من خلال تشجيع الادخار المحلي وقد نجحت في ذلك إلى حد بعيد إذ بلغ معدل الادخار المحلي (36%) من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1995.[2]

وأصبحت بذلك طبقاً لعوامل النجاح أعلاه تحتل مراتب عالية في الاقتصاد العالمي إذ تأتي في المرتبة الأولى في صناعة السفن ، والمرتبة الرابعة في صناعة النسيج الاصطناعي ، وعلى مستوى الصادرات جاءت كوريا في المرتبة التاسعة ، وأصبحت ثالث منتج لأشباه المواصلات وسادس منتج للسيارات ، وثامن منتج للأجهزة الرقمية وتاسع منتج للصلب والبتر وكيمياويات.[3]

---

[1] د. محمد عبد الشفيع عيسى : آسيا – من المعجزة إلى الأزمة ، جريدة طريق الشعب ، العدد 126 ، السنة 71، الخميس 9 آذار ، 2006 .

[2] د. عدنان فرحان عبد الحسين : مصدر سابق ، ص 55 .

[3] المصدر السابق ، ص 48 .

المبحث الثاني

دراسة مؤشرات الجهد الإنمائي لاندونيسيا

أولاً : الجغرافية الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية لاندونيسيا

تقع اندونيسيا في جنوب شرق آسيا وتتكون من 22 مقاطعة قسمت إلى مراكز والمراكز قسمت إلى نقاط وبلديات ، تحد اندونيسيا من الشمال ماليزيا ويبلغ طول الحدود معها حوالي 1782 كم^2 ، بابوانيوغينا في الشرق وطول الحدود معها حوالي 820 كم^2 ، وتيمور الشرقية ويبلغ طول الحدود معها 228 كم^2 ويذكر أنَّ تيمور الشرقية كانت مقاطعة اندونيسية منذ جلاء البرتغاليين عنها سنة 1976 حتى تخلت اندونيسيا عن السيادة عليها سنة 1999 ، وبعد مرحلة من الإدارة الانتقالية الأمم المتحدة أصبحت دولة مستقلة سنة 2002 .

يقطع اندونيسيا خط الاستواء وتقع بين 5 درجة شمالاً و120 جنوباً ، وتعدُّ اندونيسيا احد اكبر الدول متعددة الثقافات في العالم ، بسبب وجود حوالي 18.000 جزيرة ، من أشهرها جزر جاوه وسو مطره وبالي وفلورس .

أما اللغة الرسمية فهي الاندونيسية والعاصمة جاكرتا والمساحة تبلغ (19,19440) كم^2 ، وقد استقلت من الاحتلال الهولندي في 17 أغسطس / أب سنة 1945.[1]

تعد اندونيسيا من الدول الأسيوية الكثيفة السكان اذ بلغ عدد سكانها سنة 1985 نحو (162.66) مليون نسمة على حين بلغ عدد سكانها في السنة 2002 نحو (211.06) مليون نسمة بمعدل نمو سكاني (0.7) و (1.2) على التعاقب .[2]

تطور الناتج المحلي الإجمالي لاندونيسيا من (75.6284 إلى 204.728) مليار دولار للسنوات 1985 ، 2006 على التوالي

---

(1) http//:ar–Wikipedia.org.\wiki. p.1-2 . اندونيسيا ، ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة
(2) www.ADB.org. p . 146 .

وبمعدل نمو بلغ (2.5 ، 3.7) % على التوالي أيضاً وهو ما يعد الخامس عشر على مستوى العالم ، أما عن العملة الرسمية فهي (الروبية Rupiah)

تقوم اندونيسيا بإنتاج (الرز ، والسكر ، والبقوليات ، الخضر) أما الصناعات المشهورة لديها فهي الورق ، الأسمنت ، أما شركاؤها التجاريون الذين تستورد منهم فضلاً على دول جنوب شرق آسيا فهم الولايات المتحدة الأمريكية ، كندا واستراليا وألمانيا ، أما بالنسبة إلى شركائها من الدول العربية فهي المملكة العربية السعودية.[1]

إن اندونيسيا تعاني من اختلالات وأزمات لم تنفع معها الوصفات والبرامج ، ومن الجدير بالذكر أن الجهد الإنمائي على الصعيد الاقتصادي في دولة كوريا الجنوبية جاء أفضل كثيرًا من اندونيسيا ، إلا أنَّ اندونيسيا قامت ومرات متعددة بعملية إعادة هيكلة وإصلاحات نجحت في جوانب وأخفقت في جوانب أخرى ويمكن الوقوف على أهم المشاكل التي تقف وراء تخلف الاقتصاد الاندونيسي وكما يأتي :[2]

إن اندونيسيا – ومنذ اندلاع الأزمة الأسيوية – لم تعرف أي نوع من الاستقرار السياسي ، بل على العكس تماماً شهدت – وما تزال – العديد من الجزر الاندونيسية اضطرابات متواصلة على خلفية الأزمة الاقتصادية ، فضلاً على أسباب عرقية ودينية وبلغت هذه الاضطرابات ذروتها بانفصال إقليم تيمور الشرقية في صيف سنة 1999 .

لقد كانت هناك حدة في حجم الضربة التي أصابت الاقتصاد الاندونيسي ، فعلى صعيد العملة انخفضت قيمتها بأكثر من 450 % في المدة من تموز 1997 إلى تموز 1998 ، وقد أدى ذلك إلى انهيار سعر صرف الروبية بحسبان ان 90% من الشركات والمؤسسات المقيدة في البورصة هي في حالة الإفلاس .

---

(1) www.ADB.org. op - cit , p . 187 .
(2) www.Islam online.net. عبد الكريم حمودي ، اندونيسيا – من يوقف شبح الإفلاس :

إن الاقتصاد الاندونيسي قد وقع في حبائل صندوق النقد الدولي الذي سارع إلى التدخل وتقديم القروض ، ومن ثم التحكم بهذا الاقتصاد ، ليعمل بعد ذلك على تسخير موارده ليس لحل المشكلات التي يعاني منها ، بل لسداد فوائد القروض الضخمة التي قدمها صندوق النقد الدولي تحت مظلة الاتفاقيات المعقودة بين اندونيسيا والصندوق وباقي مؤسسات الإقراض الدولية .

واستناداً إلى هذه المشاكل أصبح الاقتصاد الاندونيسي اقتصاداً هشاً إلا أنَّ الجهد الإنمائي لدولة اندونيسيا بدا واضحا لمعالجة الأزمات واستعادة الاقتصاد الاندونيسي طبيعته قبل الأزمة الأسيوية ، ففي 1997 وقعت الحكومة الاندونيسية اتفاقية تمويل احتياطي لمدة ثلا سنوات مع صندوق النقد الدولي بمبلغ 10 مليار دولار ، كما تعهد البنك الدولي والبنك الآسيوي للتنمية بتقديم تمويل إضافي بمبلغ 8 مليار دولار بما في ذلك قدر كبير من المساعدة الفنية ، كما قدمت بلدان مهتمة أخرى دعما ماليا بلغ مجموعه 18 مليار دولار ، واستهدف برنامج التعديل الهيكلي استعادة ثقة السوق ، وإحدا انخفاض منتظم في الحساب الجاري ، والحد من الانخفاض في مستويات الإنتاج ، واحتواء الأثر التضخمي بتخفيض سعر الصرف ، وبموجب هذا البرنامج ، اتخذت اندونيسيا إجراءات تهدف إلى إتباع سياسة نقدية متشددة ، والتدخل في الأسواق المالية عند الضرورة للمحافظة على استقرار الروبية ، ودعم الوضع المالي بما يسمح بتعديل ميزان الحساب الجاري ، ودعم القطاع المالي وتعزيز الكفاءة والشفافية في قطاع الشركات . وعند اعتماد البرنامج سحبت اندونيسيا من الصندوق مبلغ 3 مليار دولار .

وكان رد الفعل الأولي اتجاه البرنامج أن استعادت الروبية قوتها لفترة قصيرة وأدت الإجراءات المتخذة إلى حدو تحسن مؤقت في السوق وارتفاع سعر الصرف للروبية ، إلا أن هذا السعر انخفض بحدة عبر المدة 1997 – 1998 وبينما شهد الحساب الجاري تحسناً زاد هروب رؤوس الأموال إلى الخارج وكذلك سجلت الاحتياطيات الدولية انخفاضاً حاداً .

وأعلن في يناير 1998 عن برنامج معزز ليعكس الاتجاه التنازلي في قيمة الروبية ولكن رد فعل السوق بإزاء ذلك البرنامج كان محاطاً بالشك ، وقد تضمن البرنامج إجراء تغييرات هيكلية شاملة وخطة لإعادة هيكلة البنوك ، إلا أن وتيرة تلك الإصلاحات ظلت بطيئة ولم تستوف متطلبات برنامج الاقتصاد الكلي إذ زادت بصورة مطردة السيولة التي يدعم بها بنك اندونيسيا المؤسسات المالية مما نتج عنه زيادة في حجم النقد المتداول ، وازداد الوضع الاقتصادي سوءًا وازدادت وتيرة التضخم .

ومع دخول الاقتصاد في دائرة مفرغة متمثلة في انخفاض قيمة العملة وفي تضخم مفرط ، تم تعديل البرنامج لاستعادة الاستقرار إلى أسعار الصرف عند مستوى أكثر واقعية وخفض معدل التضخم ، كما استهدف البرنامج الحد من تراجع الإنتاج واستعادة النمو في نهاية المطاف وحماية الفقراء من التأثيرات السلبية للازمة ، واتخذت إجراءات إضافية من بينها تشديد السياسة النقدية ورفع أسعار الفائدة ، وإحكام السيطرة على صافي الأصول المحلية في البنك المركزي وتعديل الإطار المالي بما يسمح بإعادة هيكلة المصارف .

كما أُجري عدد من الإصلاحات الهيكلية مثل الخصخصة وإزالة الاحتكارات والرقابة على الأسعار لرفع الكفاءة وزيادة الشفافية وتحسين الإدارة في قطاع الشركات ، وبدأت محادثات حول عقد اتفاقات مع الدائنين بشأن إعادة جدولة الالتزامات المستحقة على قطاع الشركات وتحديد مدة القروض المصرفية قصيرة الأجل .

ولأجل الوقوف على التجربة الاندونيسية لابد من دراسة مؤشرات الجهد الإنمائي عبر السلسلة الزمنية نفسها التي تم أخذها لدولة كوريا ، وأدناه جدول يوضح مؤشرات الجهد الإنمائي لاندونيسيا .

ثانياً: تحليل مؤشرات الجهد الإنمائي لاندونيسيا

1. الاستثمار الأجنبي المباشر : Foreign Direct Investment

إن صافي التدفق الاستثماري الذي يدخل إلى اندونيسيا في الغالب يكون استثماراً في جانب قطاع البناء والتشييد التابع إلى الجانب السياحي بسبب طبيعة اندونيسيا السياحية ووجود عشرات الجزر فيتمثل الاستثمار في إقامة الفنادق والمنتجعات وغيرها، ونلاحظ من (جدول – 4) أن الاستثمار الأجنبي قد بدء في سنة 1985 بداية جيدة وصولا إلى أعلى تدفق استثماري وصل في سنة 1996 إذ بلغ (5594) مليار دولار ولكن في سنة 1997 بدأ الانخفاض فكانت اقل قيمة في سنة 2000 إذ بلغ (4074-) مليار دولار ، ولكن تراجع صافي التدفق الاستثماري الأجنبي المباشر في اندونيسيا ولاسيما خلال السنتين الأخيرتين من السلسلة المدروسة فكان معدل النمو المركب (12%) والشكل أدناه يوضح تطور الـ FDI في اندونيسيا .

(شكل - 10)

تطور الاستثمار الأجنبي المباشر لاندونيسيا للمدة (1985 – 2006)

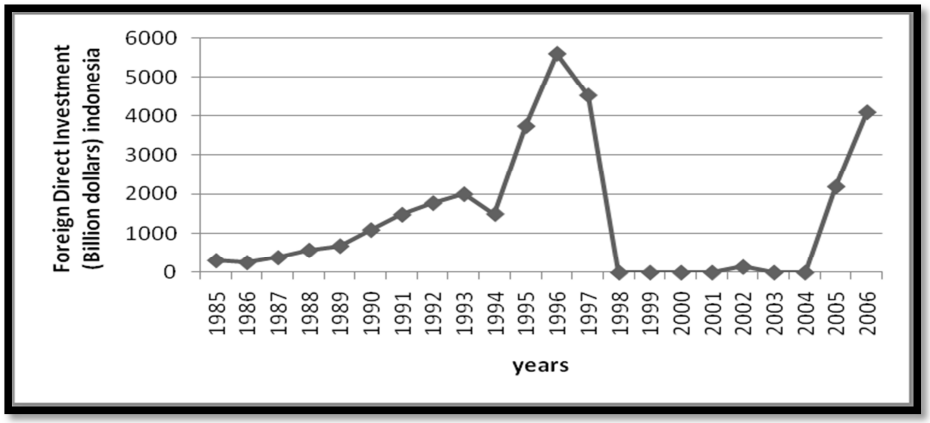

المصدر : الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات (جدول – 4)

2. صافي التجارة الخارجية : External Net Trade

شهدت اندونيسيا خمس قيم سالبة لصافي التجارة الخارجية وكان أشدها انخفاضاً في سنة 1997 نتيجة الأزمة الأسيوية وسنة 2000 أصبحت اندونيسيا مدينة إلى صندوق النقد الدولي بـ (7.8) مليار دولار ولكنها انطلقت بعد الأزمة على أسس قوية ، ونما اقتصادها بمعدل 6% لسنة 2006 وبذلك بلغت صادراتها حسب (الجدول- 4) (15035) مليون دولار سنة 2006 وتمتعت باستقرار أسعار صرف عملتها ، وأصبحت تحرز أفضل ثالث مؤشر في البورصة الأسيوية بعد

تايلاند وكوريا الجنوبية ، ونتيجة لذلك تحقق أفضل صافي تجاري في سنة 2006 إذ بلغ معدل النمو المركب لكامل المدة (17.48 %) والشكل أدناه يبين التطور في صافي التجارة الخارجية

(شكل – 11)

تطور صافي التجارة الخارجية لاندونيسيا للمدة (1985 – 2006)

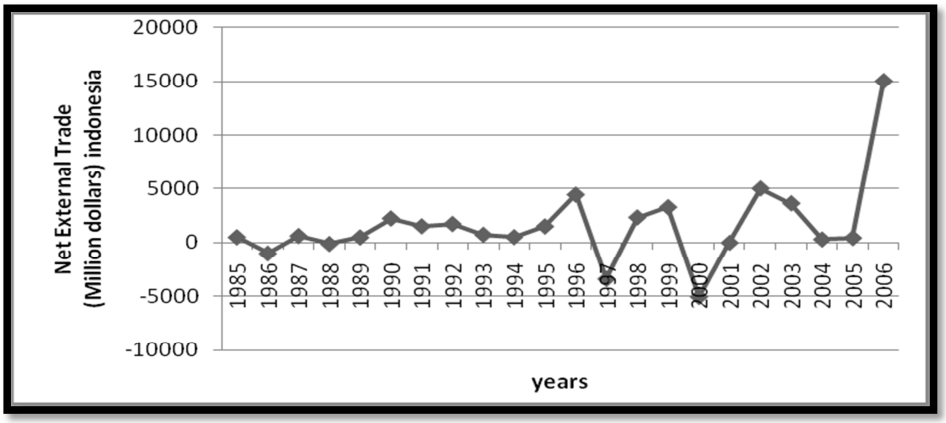

المصدر : الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات (جدول – 4)

3. القوى العاملة : Lobar Force

إن القوى العاملة في تطور مستمر في اندونيسيا وهذا واضح من (جدول - 4) إذ نلاحظ أن القوى العاملة استمرت في الارتفاع في بداية المدة حتى نهايتها وهذا يدل على أن اندونيسيا تقوم بعمليات تشغيل للأيدي العاملة إذ بلغ معدل النمو للمدة كاملة (1.9%) . وهذا يعد من العوامل الرئيسة وراء النجاح الاقتصادي لاندونيسيا واغلب دول جنوب شرق آسيا إذ حرصت الحكومة تشغيل القوى العاملة عبر المحافظة على الصناعات الأساسية وحصرها بيد الدولة ولم تدخل الخصخصة إلا ضمن ضوابط كثيرة اقرب ما تكون تخطيطاً مركزياً من الحكومة، ومن هذه الضوابط اشتراط أن يوفر القطاع الخاص العمل لكل العاملين أو اغلبهم وان لا يؤدي نقل الملكية إلى تسريح العاملين ومن ثم حصول البطالة .[1]

4. الناتج المحلي الإجمالي : Gross Domestic Product

عند إجراء موازنة اقتصادية بين المؤشرات الاندونيسية (الجدول – 4) نجد أن الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ في السنوات 1985 ، 2006 (75.628 ، 204.728) مليار دولار وبالأسعار الثابتة وان هذا الارتفاع في الـGDP لابد من انه يؤثر على النمو الاقتصادي . والشكل الآتي يبين حقيقة وضع الـGDP للاقتصاد الاندونيسي .

[1] لورنس يحيى صالح الكبيسي : مصدر سابق ، ص 165 .

(شكل – 12)

الناتج المحلي الإجمالي لاندونيسيا بالأسعار الثابتة للمدة (1985 – 2006)

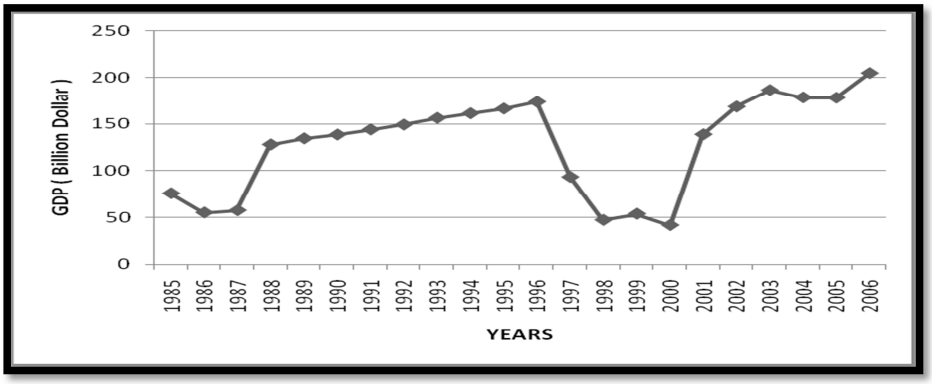

المصدر : الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات (جدول – 3)

من الشكل أعلاه نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي اخذ اتجاهًا تصاعديًا وصولا إلى نهاية المدة المدروسة 2006 إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي عندها (204.728) مليار دولار .

5. مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي : يلاحظ من (جدول- 5) ادناه انه توجد تسعة قطاعات اقتصادية هي :

(جدول - 5)

يوضح الأهمية النسبية لمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لاندونيسيا للمدة (1985 – 2006)

السنوات	زراعة	تعدين	صناعة	كهرباء ، غاز وماء	تشييد	تجارة	نقل واتصالات	تمويل	ادراة عامة	أخرى
1985	22.6	18.1	15.99	0.43	5.29	14.57	5.27	6.44	7.586	3.73
1990	20.15	10.11	20.59	0.95	5.83	15.84	7.01	8.15	7.87	3.50
1995	16.12	9.25	23.87	1.11	7.60	16.73	7.12	8.98	6.00	3.22
2000	16.70	9.41	26.42	1.67	5.98	15.99	7.40	6.88	5.67	3.88
2005	14.54	9.29	28.10	0.66	5.91	16.86	6.25	9.25	4.21	4.93

المصدر : احتسبت النسب من الباحث بالاعتماد على بيانات (الجدول – 4)

من الجدول أعلاه يتبين أن أكثر نسبة مساهمة القطاع الصناعي (15.99%) في GDP واقلها قطاع الكهرباء إذ بلغت نسبة مساهمته (0.43%) والزراعة بلغت نسبة مساهمتها (22.6)%

كان هذا سنة 1985 ، ثم ازدادت مساهمة القطاع الصناعي بمقدار (5%) أي ما نسبته (20.59)% وانخفضت مساهمة القطاع الزراعي بمقدار (2 %) تقريباً وكان هذا سنة 1990 ، ثم في سنة 2000 ازدادت مساهمة القطاع الصناعي عن سنة 1985 بمقدار (10%) إذ بلغت نسبة مساهمتها (26.42)% وانخفضت مساهمة القطاع الزراعي (16.70)% وقد بلغت مساهمة القطاع التجاري (15.99%) ، وعند 2005 كانت مساهمة القطاع الصناعي واضحة وأعلى من بقية مساهمة القطاعات الأخرى التسعة كافة فكانت (28.10) % أي تحتل ما يقارب 30% من إجمالي الـGDP .[1] والشكل أدناه يوضح مساهمة كل القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الاندونيسي وللمدة 1985 – 2005 .

(شكل – 13)

الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في GDP بالأسعار الثابتة للاقتصاد الاندونيسي للمدة (1985 – 2006)

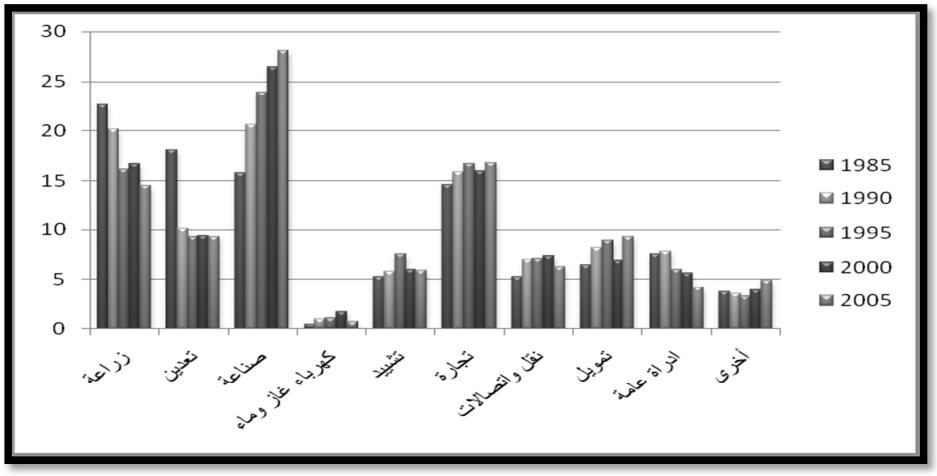

المصدر : الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات (جدول – 4)

6. الادخار المحلي الإجمالي : Gross Domestic Saving

إن الادخار المحلي يعد المحرك الداخلي لأي اقتصاد ، إذ كان تأثير كبير في الاقتصاد الاندونيسي ودليل ذلك في سنة 2006 كان الادخار المحلي قد بلغ أعلى مستواه وعندها أيضاً وللسنة نفسها كانت قيم الاحتياطي الدولي عند أعلى مستوياتها أيضاً ، لذلك فان القيم الايجابية للمتغيرات الاقتصادية المذكورة انفًا انما جاءت للقيم الايجابية للادخار المحلي ، كذلك بلغ معدل النمو الاقتصادي للمدة كاملة أعلى من بقية المؤشرات أعلاه إذ

[1] احتسبت النسب من الباحث

بلغت (18.13 %) وهذا يدل أن اندونيسيا كانت معتمدة على جهدها الذاتي ، والشكل أدناه يبين تطور الادخار المحلي الاندونيسي عبر محور الزمن .

(شكل – 14)

تطور الادخار المحلي الإجمالي لاندونيسيا للمدة (1985 – 2006)

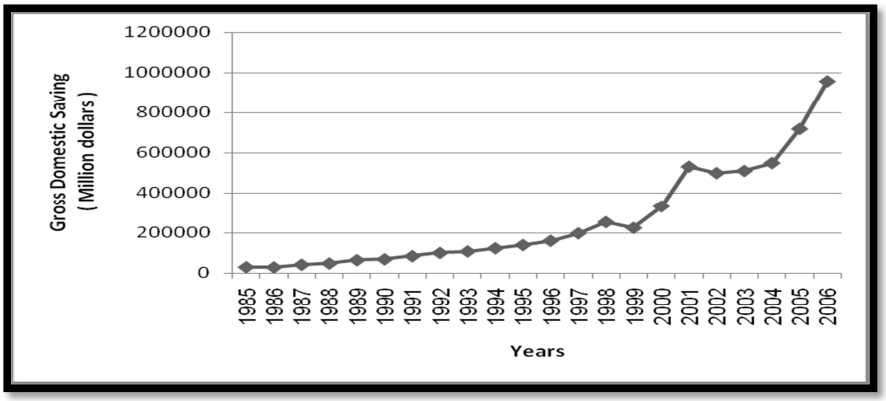

المصدر : الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات (جدول – 4)

7. الاحتياطيات الدولية : International Reserves

بلغت الاحتياطيات الدولية في سنة 1985 (5881) مليون دولار وارتفعت في سنة 2006 (42893) مليون دولار وبمعدل نمو مركب للمدة كاملة بلغ (9.92 %) وكان الاحتياطي الدولي لاندونيسيا في سنة 1996 بلغ (19281) مليون دولار ونسبة من الناتج المحلي الإجمالي بلغت (11%) ولكن في سنة 1997 حصل الانخفاض إذ بلغت الاحتياطيات الدولية (17396) مليون دولار بانخفاض عن سنة 1996 بلغ (1885-) مليون دولار إلا أن اندونيسيا استطاعت إن تتلافى الأزمة التي حلت باقتصادها فالاحتياطي الدولي باتجاه تصاعدي وارتفع اشد ارتفاع في سنة 2006 والشكل البياني الآتي يوضح ذلك التطور .

(شكل – 15)

حجم الاحتياطي الدولي لاندونيسيا للمدة (1985 – 2006)

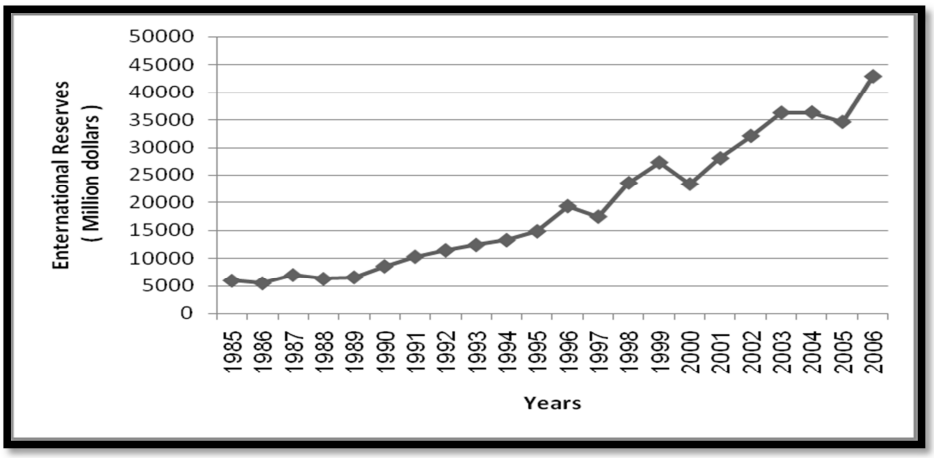

المصدر : الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات (جدول – 4)

يستنتج الباحث من دراسة مؤشرات الجهد الإنمائي لاندونيسيا إنها معتمدة اعتماداً كاملاً على الإبقاء على اقتصادها غير متأثر بما حصل له عبر الأزمة الأسيوية وإعصار تسونامي وإعصار بالي وأمراض السارس التي توالت من سنة 1997 فما فوق كبدت الحكومة ملايين الدولارات لمعالجة الأوضاع الداخلية ، كذلك تشكل الصناعة والتجارة صلب اقتصادها على الرغم من الأهمية النسبية للزراعة لديها ,ولاسيما أنها لها ميزه نسبية استناداً إلى أراضيها الواسعة ومناخها المداري .

إلا انه توجد بعض العقبات التي رافقت الأزمة الآسيوية هي أن اندونيسيا اضطرت إلى الانصياع إلى برامج الإصلاح الاقتصادي من صندوق النقد الدولي مما أدى إلى أن أصبح ثلث الشعب الاندونيسي تحت خط الفقر وتفشي ظاهرة الفساد وعدم انتظام الضرائب ، أدى ذلك كله إلى حدو استياء شعبي وحدو اضطرابات مدنية وقعت في سنة 1998 وحصول انتكاسة كبيرة في الاقتصاد الاندونيسي ، إذ توقف الإنتاج والصادرات وقطعت قنوات الإمداد الداخلية وأصيب النشاط المصرفي بالشلل التام وبدأت معدلات البطالة وأسعار السلع الغذائية في الارتفاع كذلك تراجعت أسعار الروبية إلى أدنى قيمة لها في مقابل الدولار الأمريكي وهي (10.400.0) روبية في عام 2001 ، ولكن الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي على الرغم

من مساوئها لم تستطع أن تعيد الاقتصاد الاندونيسي إلى طبيعته قبل الأزمة ، ومن ثم بلغ متوسط التضخم 60 % وأصبح إصلاح نظام التوزيع وتعزيز شبكة الحماية الاجتماعية أمرين لهما أولوية كبرى ، واستمرت العناية بالسياسة المالية والتضخم وسعر الصرف .

وفي ظل العمق الذي اتسمت به المشاكل الهيكلية ومشاكل ميزان المدفوعات التي واجهتها اندونيسيا ، استبدلت اتفاقية التمويل الاحتياطي في 25 أغسطس 1998 باتفاقية بعيدة الأجل وبالمبالغ نفسها التي نصت عليها الاتفاقية السابقة ، وتضمنت فضلاً على المبالغ المخصصة للتمويل 2 مليار دولار من البنك الدولي والبنك الأسيوي للتنمية فضلاً على إعادة جدولة الدين الخارجي المستحق للدائنين الرسميين ، وفي نهاية 1998 كان مبلغ 9.5 مليار دولار قد سحبته اندونيسيا من برنامج التمويل الموسع لاندونيسيا البالغ 42 مليار دولار وقد سددت اندونيسيا حوالي 5.7 مليار دولار منذ ابريل 1998 .

إذًا فحبائل المؤسسات الدولية قد أوقعت اندونيسيا في المديونية الخارجية وفي مشاكل كثيرة ولكن الجهد الإنمائي لها قد غطى هذه المشاكل واستطاعت اندونيسيا أن تعبر باقتصادها إلى بر الأمان وهذا ما تمت ملاحظته في مؤشرات الجهد الإنمائي .

المبحث الثالث

دراسة بعض مؤشرات الجهد الإنمائي للعراق

أولاً : الجغرافية الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية

يقع العراق في قلب قارة آسيا ويعد بمثابة معبر مهم بين بلدان الشرق الأوسط ، تبلغ مجموع مساحته (435.052) ألف كم^2 والكثافة السكانية بلغت في سنة 1970 (21) فرد/ كم^2 وازدادت في سنة 2004 لتصل إلى (62) فرد/ كم^2 .[1]

تحد العراق ست دول هي (سوريا والأردن والسعودية والكويت وتركيا وإيران) وتبلغ نسب الطول معها على التوالي (17.3 ، 5.1 ، 23.5 ، 5.6 ، 10.9 ، 37.6) .[2]

من أهم منتجاته (القمح ، الشعير ، التمور ، الرز ، النفط الخام بأنواعه ، كذلك بعض الأنواع من الأدوية) ، أهم شركائه التجاريين (روسيا والصين واليابان ومصر وإيران وكوريا الجنوبية) .

يأتي العراق من الناحية الاجتماعية بالترتيب (91) على حسب تقرير التنمية البشرية 1991 والعمر المتوقع للولادة بلغ في سنة 1990 (56.0) سنة ، معدل القراءة والكتابة بين الكبار من عمر 15 سنة فأكثر بلغ (53.0) % ، ومتوسط عدد سنوات الدراسة في سنة 1980 (4.0) ونسبة الأشخاص الحاصلين على التعليم نسبة مئوية من مجموع السكان (36.9) .[3]

ومن الناحية الاقتصادية يعتمد العراق اعتماداً شديداً على النفط الخام إذ تشكل نسبة اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط الخام أكثر من 95 % ، كذلك يفتقر العراق إلى التنويع الإنتاجي وضعف قطاعاته الاقتصادية التي أشبه ببنيان هرمي كارتوني لا تستند على أية مقومات ودعامات اقتصادية عدا النفط الخام .

---

[1] صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الامارت ، أبو ظبي ، 2005 ، ص 256 .
[2] وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية (2005 – 2006) ، ص 21 .
[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية 1991 ، مصدر سابق ، ص 234 .

ثانيا ً : بعض مؤشرات الجهد الإنمائي في العراق

لقد وصل الجهد الإنمائي في العراق إلى أعلى مستوياته في خطة التنمية القومية 1980 – 1986 إذ سجل رصيدا عاليا من التخصيصات المعتمدة للمشاريع الاقتصادية المزمع إقامتها على الخطة الموضوعة ، وعلى الرغم من عدم كفاءة الأجهزة التخطيطية والاقتصادية في استيعاب التخصيصات الاستثمارية إلا أن هناك إجماعًا على أن مشروعات إستراتيجية وصناعية وزراعية وخدمية قد أنجزت تعد ممكنات أساسية للتطور والتنمية ، إلا أن الحاجة الحقيقية للاقتصاد العراقي تتطلب العديد من الخطط الاقتصادية الطموحة وعلى وفق رؤية واضحة لما هو مستهدف ، وهو ما لم يكن واضحا لسياسة الدولة آنذاك ، وجرى زج العراق في حرب غير مسوغة إذ كانت انتحاراً اقتصادياً . ان بلدًا يحتكم إلى فائض موارد قدرها 40 بليون دولار سنة 1980 تحول مديناً بعد ثماني سنوات فضلا على التدمير الذي لحق برأس المال الثابت والموارد النفطية .[1]

أما عقد التسعينيات فقد شهد حرب الخليج الثانية وأعقبها الحصار الاقتصادي الذي نجمت عنه تغيرات في حركة وهيكل قوى العمل وضغوط متزايدة على الإنفاق العام وارتفاع في المتطلبات من النقد الأجنبي ، إذ ترتب على هذه البيئة الاقتصادية انحرافات متزايدة في توزيع الموارد مما نجم عنه تدني حجم الناتج المحلي الإجمالي من مصادره المختلفة ، إذ تراجع الناتج من 15.9 مليار دينار عراقي سنة 1988 إلى 3.5 مليار دينار سنة 1994 ، وبذلك بلغت نسبة التدهور نحو 77.9 % قياسًا إلى ما هو عليه قبل حرب الخليج الثانية ، وبذلك اتسعت الفجوة بين الفائض الاقتصادي الفعلي ونظيره الاحتمالي ، وتضاءلت خيارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ثم شهد النصف الثاني من العقد المذكور أوضاعاً أفضل نسبياً في مجال "الأمن الغذائي" من جراء تطبيق مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة سنة 1996 .[2] وعلى الرغم من النتائج الايجابية التي تحققت بتطبيق قرار الأمم المتحدة 986 القاضي بالعمل باتفاقية النفط مقابل الغذاء، إلا أن الاقتصاد العراقي استمر على حالة الركود واستمرت الارتفاعات في الديون الخارجية عن الحرب العراقية ـ الإيرانية وحرب الخليج الثانية وأصبحت مشكلة الديون إحدى المشكلات التي تهدد الاقتصاد العراقي ، إذ بلغت على لسان الأمين السنة للأمم المتحدة 41 مليار دولار في سنة

---

[1] د.عبد علي كاظم المعموري : الاقتصاد العراقي والليبرالية المزعومة ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، عدد خاص من بحوث ومناقشات الندوة العلمية الأولى لقسم الاقتصاد في كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة الكوفة ، تحت عنوان (قراءة في مستقبل الاقتصاد العراقي) ، الأربعاء 19 كانون الثاني يناير ، العدد 2 ، 2005 ، ص 20 – 21 .

[2] د. سالم توفيق النجفي : مستقبل التنمية – بحث جاء ضمن ملف (العراق .. إلى أين ؟) مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ـ لبنان ، العدد 305 ، السنة 27 ، تموز / يوليو 2004 ، ص 91 .

1991 عدا الديون الخليجية ، ومع احتساب فائدة مركبة منذ تلك السنة وحتى الوقت الحاضر بمعدل 6 % ، يصبح مقدار الديون حوالي 101 مليار دولار ، وإذا أضفنا إلى هذا المبلغ الديون الخليجية فسوف تصبح بحدود 128 مليار دولار .[1]

وبعد عقد التسعينيات شهد العراق سنة 2003 حربًا مدمرة ، والخراب قد عم تركيبته البنيوية منذ سنوات طويلة ، بسبب الحصار الاقتصادي الدولي والحروب السابقة ، إذ زادت تلك الحرب الأخيرة من الدمار الذي لحق بالبيئة ، إذ أدى انقطاع التيار الكهربائي وقلته إلى توقف عمل محطات تصفية المياه ومجاري التصريف ، وهذا أدى إلى انتشار الأمراض والأوبئة المزمنة والمعدية وازدياد التلوث في البيئة .[2]

إن مناقشة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي يعني دخولنا في دائرة نقاش مفرغة ، وان البحث عن الأسباب التي أدت بالاقتصاد العراقي إلى الوصول إلى هذا المستوى الذي يتمثل بـ (المديونية الخارجية التي اغلبها ديون كريهة ، البطالة ، ضعف مساهمة القطاعات الاقتصادية ، مشكلة الإسكان ، أسعار سعر صرف الدينار ، التضخم ، البنى التحتية ، الفساد الإداري والمالي) يعني دخولنا في مشكلة أعمق واشمل ، فمن الصعب جدا وضع رؤية مستقبلية لما سيكون عليه الاقتصاد العراقي ولاسيما أن الحرب الأخيرة أحدثت تشوهات وتداعيات في الاقتصاد العراقي يكاد لم يشهدها اقتصاد ما على مر الزمن المعاصر ، فبعد التاسع من نيسان 2003 تم تفكيك بنية النظام الاقتصادي العراقي من دون تعد مسألة بنائه بخطوات متسارعة وجادة . وجاء ارتباطه بالمؤسسات الدولية وانفتاحه على العالم الخارجي ليكمل عليه مشاكله إذ أصبح الاقتصاد العراقي متلقيًا من الدرجة الأولى وسوقًا رائجًا للسلع الرديئة . وإن البيانات عن الاقتصاد العراقي تعاني اغلبها من عدم الدقة ولا تحاكي الواقع الميداني ، وذلك يعود إلى أسباب منها عدم توفر أجهزة تقوم بعملية جمع وتبويب البيانات عدا الجهاز المركزي للإحصاء الذي تعد آنذاك احصائته سرية وأما المكشوف منها فهو غير مطابق للواقع . ونظراً لكوننا نريد أن نأتي على العراق في السياق ذاته الذي تناولنا به كوريا الجنوبية واندونيسيا، إلا إننا في الواقع لا نجد البيانات التي تشفع لنا وتسهل أمرنا فأرتينا أن نتناول فقط الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة القطاعات وكما هو واضح في الجدول أدناه .

---

[1] باسل جودت الحسيني : السياسات الاقتصادية في العراق – الواقع الراهن مع نظرة مستقبلية ، بحث جاء ضمن ملف (العراق والمنطقة بعد الحرب : قضايا إعادة الأعمار) ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت – لبنان ، العدد 295 ، السنة 26 ، أيلول / سبتمبر 2003 ، ص 91 – 92 .

[2] د. كاظم المقدادي : التأثيرات الصحية والبيئية للحرب على العراق ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت – لبنان ، العدد 300 ، السنة 26 ، شباط / فبراير 2004 ، ص 31 .

(جدول - 6)

الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية للفترة (1990 – 2003) بالأسعار الثابتة لعام 1988 بملايين الدنانير

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	الزراعة	الصناعة التحويلية	الكهرباء والماء	البناء والتشييد	تجارة الجملة	النقل والمواصلات	المال والبنوك	خدمات شخصية
1990	17368.1	3372.4	1698.9	313.0	1467.7	2933.2	1786.5	2302.1	3494.3
1991	15253.0	2624.1	505.2	154.8	270.6	781.1	2106.9	4562.1	4248.2
1992	16943.4	3222.3	1344.3	259.9	215.7	1789.6	2577.3	5410.7	2123.6
1993	19929.0	2984.0	991.0	267.0	192.0	1653.0	3059.0	6079.0	4704.0
1994	18921.0	3222.0	1195.0	268.0	209.0	1756.0	2880.0	5395.0	3996.0
1995	20068.0	3102.0	1100.0	264.0	202.0	1719.0	2992.0	6304.0	4385.0
1996	19494.9	3198.0	1151.0	269.0	205.0	1746.0	2846.0	5875.0	4204.0
1997	19599.0	3162.0	1119.0	268.0	198.0	1722.0	2951.0	5911.0	4268.0
1998	15431.0	4475.1	1840.6	328.4	70.8	1861.8	1671.8	1102.0	4080.5
1999	16628.2	5188.3	1951.0	303.8	90.4	1515.0	2192.2	1275.5	4112.0
2000	16804.1	4913.2	1863.7	304.9	134.5	1679.6	2427.2	1277.0	4204.0
2001	18711.5	6189.3	2035.4	358.6	339.1	1809.5	2442.6	1361.0	4176.0
2002	18447.1	5432.6	1740.4	382.2	1078.1	1861.7	2368.0	1375.3	4208.8
2003	13261.0	3850.3	1243.9	200.0	258.4	1056.4	1201.5	1208.6	4241.9

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، دائرة الحسابات القومية ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، نشرات الناتج المحلي الإجمالي .

1. **الناتج المحلي الإجمالي** : نلاحظ من الجدول إن الناتج المحلي الإجمالي بلغ في سنة 1990 (17368.1) مليون دينار وفي سنة 2003 (13261.0) مليون دينار ، وبلغ معدل النمو المركب (1.9-) % وهذا يرجع إلى الحرب في سنة 1991 التي أصبح العراق على إثرها مكبلاً بالحصار الاقتصادي كذلك شهد في المدة نفسها الحرب التي انتهت بالاحتلال الأمريكي والتي رافقها أيضا تدمير المنشئات الحيوية وعمليات السلب والنهب التي طالت المؤسسات الخدمية فضلاً على ما لحقها من إغراق للسوق العراقية بالبضائع الأجنبية ، كل هذا ساهم في انخفاض واضطراب في الناتج المحلي الإجمالي عبر تلك المدة والشكل أدناه يوضح ذلك .

(شكل - 16)

الناتج المحلي الإجمالي للعراق للمده (1990 – 2003)

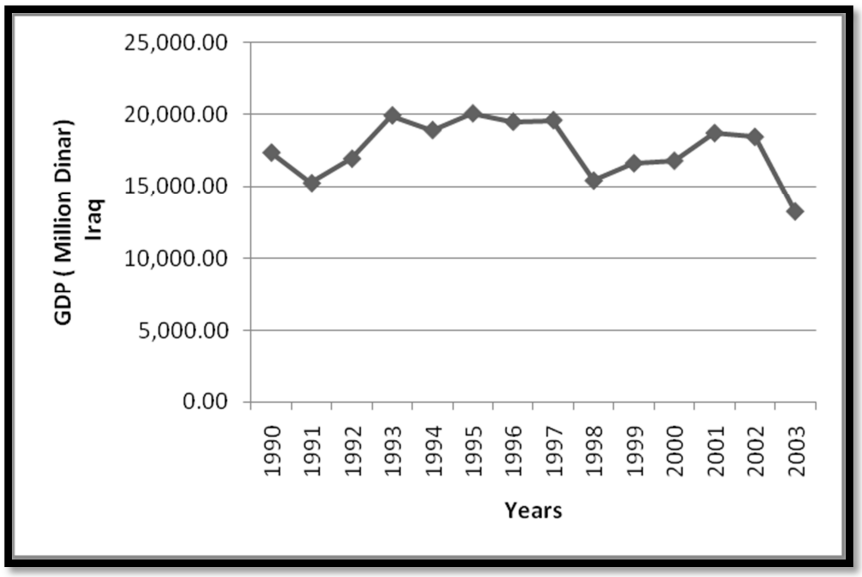

المصدر : الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات (الجدول – 6)

نلاحظ من الشكل أعلاه أن سنة 1998 وما بعدها شهدت انخفاضًا حادًا في الناتج المحلي الإجمالي وهذا يعود إلى انهيار أسعار صرف الدينار في تلك السنوات إذ وصل سعر صرف الدينار العراقي في مقابل الدولار أمريكي (1 دولار = 3000 دينار عراقي) وأكثر من ذلك وهذا نتج عنه ضعف الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية وتحطيم أسواقها الخارجية ، كذلك ما قامت به الحرب الأخيرة من تدمير الوحدات الإنتاجية وانخفاض مساهمة القطاع الزراعي نتيجة الانفتاح على العالم الخارجي فكانت اقل قيمة لناتج المحلي الإجمالي هي سنة 2003 إذ بلغت (13261.0) مليون دينار .

2. **مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي** : إن القطاع الزراعي كان له دور بارز وخاصة فترة بداية التسعينيات وكما نلاحظ من الجدول أعلاه بدا في الارتفاع وصولا إلى أعلى قيمة في سنة 2001 بلغت (6189.3) مليون دينار إلا انه بدا يتراجع شيئا فشيئا ، أما قطاع الصناعة التحويلية فكانت المساهمة منخفضة عدا سنة 2001 إذ بلغت (2035.4) مليون دينار أي مانسبته من الـGDP (10.87%) وأخذت تنخفض وصولا إلى نهاية المدة المدروسة التي بلغت فيها (1243.9) مليون دينار أي ما نسبته من الـGDP (9.38%) ونلاحظ من كافة القطاعات أعلاه إن قطاع المال والبنوك كانت له نسبة كبيرة في الناتج المحلي فكانت إجمالي مساهمته في الناتج المحلي في سنة 1995 (6304.0) أي ما نسبته من الناتج (31.41 %) فبشكل عام كانت مساهمة القطاعات الاقتصادية غير متزنه وليست موضوعة على قطاع معين وإنما كانت متفرقة وهذا من شأنه إن يضعف الجهد الإنمائي . (انظر الجدول - 6) أعلاه .

(شكل - 17)

يوضح الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للعراق

للمده (1994 – 2004)

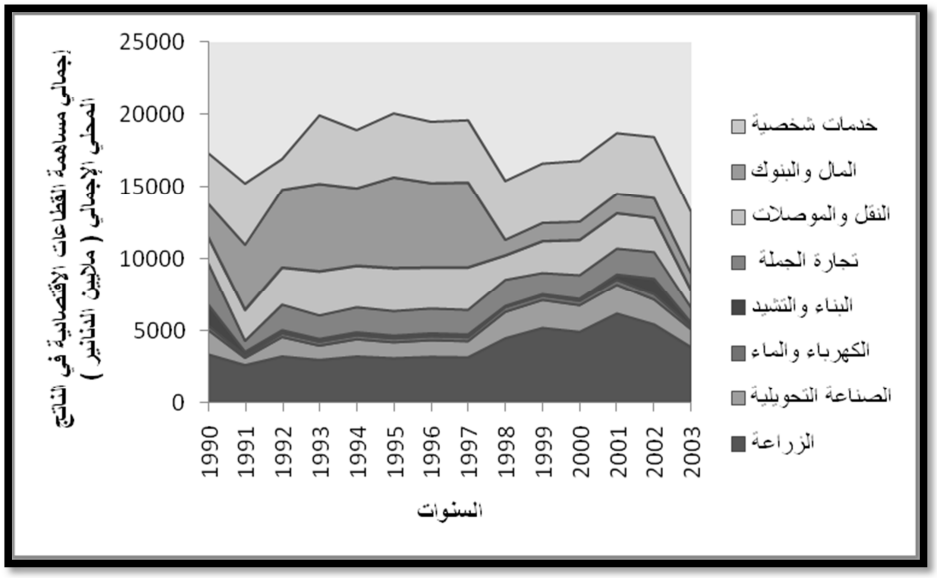

المصدر : الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات (الجدول – 6)

(جدول - 2)

تطور مؤشرات الجهد الإنمائي لكوريا الجنوبية للمدة (1985 – 2006)

المؤشر / السنوات		1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار)		358	767	101	371	502	263	309	433	752	1652	1776	2345	1605	673	5136	3476	1108	224	100	4588	2010	3484
صافي التجارة الخارجية (مليون دولار)		-41	-46	886	8857	3190	-1186	-1143	3708	3008	4646	7045	1389	-11922	30976	22983	24190	7576	11799	25849	38711	19806	22112
مجموع القوى العاملة (بالالاف)		14970	15505	16354	16869	17560	18085	18677	19033	19328	19905	20432	20817	21106	19994	20281	21065	21572	22169	22139	22557	22856	23151
الناتج المحلي الإجمالي * بالأسعار الثابتة لسنة 1995 (مليار دولار)		188.1622	215.7754	260.6347	333.0858	355.6886	367.7135	378.2045	384.8097	396.0450	439.2646	487.0917	477.1629	249.56165	327.83222	384.63005	376.64610	457.45413	541.85466	555.6389	670.46275	713.21767	816.55624
إجمالي مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	الزراعة	22.359	24.30	25.21	31.68	31.73	28.31	27.44	29.03	27.038	27.768	30.145	28.571	14.887	19.575	21.821	19.659	17.745	20.588	19.401	24.402	24.933	26.656
	التعدين	1.0804	1.963	2.127	2.506	2.530	2.307	2.272	2.037	2.019	2.265	2.292	2.102	1.037	1.111	1.2372	1.1379	1.54929	1.58404	1.58896	1.88097	1.89501	2.1144
	الصناعة	46.732	57.303	73.713	95.670	99.683	103.270	106.510	108.214	111.29	126.298	143.057	140.183	74.405	96.955	124.160	128.915	117.626	140.147	147.087	188.2774	206.127	243.265
	الكهرباء , الغاز والماء	2.7342	3.546	4.261	5.423	6.072	6.746	6.996	7.327	8.049	9.269	10.140	10.424	5.787	8.196	9.5752	9.699	10.7872	12.8629	13.4001	16.4573	18.1791	20.440
	التشييد	18.589	19.865	24.359	30.726	35.345	42.081	45.616	43.82	46.287	49.600	54.942	53.91	27.219	35.017	33.6608	29.1672	34.472	39.2252	42.3855	49.714	50.9311	55.2387
	التجارة	22.3646	26.799	33.258	46.609	45.069	46.86	47.448	47.77	49.053	55.166	60.891	59.81	30.980	38.881	46.9437	46.2388	44.2618	51.6784	49.9446	57.4535	60.05535	67.5338
	النقل والاتصالات	11.9265	13.276	16.006	20.581	22.121	23.20	23.830	24.70	25.160	28.322	32.039	32.523	18.368	25.654	31.078	32.6421	31.6140	38.2136	39.8172	49.086	52.2864	59.958
	التمويل	26.034	29.773	36.9695	49.3845	54.8822	57.07	60.633	64.66	70.04	78.369	88.079	86.628	45.670	63.086	70.3840	66.318	81.1655	99.786	100.7437	116.8802	123.4749	141.411
	الإدارة العامة	13.0083	13.785	15.359	18.484	19.462	19.267	18.865	18.985	19.057	19.771	20.224	19.161	9.634	13.389	14.458	12.937	22.548	25.6229	26.1529	30.7583	32.2874	36.1830
	أخرى	22.6106	25.1567	29.0925	36.0093	38.7786	38.5776	40.140	38.230	38.084	43.431	45.275	43.836	21.569	25.964	31.312	29.9280	94.159	112.145	115.116	135.6303	143..046	163.756
الادخار المحلي بالأسعار الجارية (مليون دولار)		26191	33778	42750	53156	55477	66590	80594	89165	99982	144581	134510	142358	152630	152750	161518	168068	198408	214688	239295	272395	268219	268479
الاحتياطي الدولي (مليون دولار)		2900.7	3351.1	3615.3	12378.3	15245.2	14824.6	13733.3	17153.2	20261.3	25672.9	32712.1	340731	20404.8	52040.8	74054.4	96198.1	102821	121414	155355	199069	210391	23857

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الأسيوي للتنمية تقارير 2003 , 2005 ، 2007 ، مأخوذة من الموقع الالكتروني www. ADB . org

- تم تحويل الناتج المحلي الإجمالي من (الوآن الكوري) إلى (الدولار الأمريكي) عن طريق استخدام اسعار صرف الوان الكوري مقابل الدولار الأمريكي في نهاية المدة لكل سنة للمزيد حول اسعار صرف الوآن الكوري مقابل الدولار الأمريكي انظر (جدول – 18) في قائمة الملاحق

(جدول - 4)
تطور مؤشرات الجهد الإنمائي لاندونيسيا للمدة (1985 – 2006)

المؤشر / السنوات		1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار)		310	258	385	576	686	1093	1482	1777	2003	1500	3742	5594	4525	-401	-2817	-4074	-2977	145	-597	-1512	2195	4096
صافي التجارة الخارجية (مليون دولار)		510	-1003	630	-113	495	2251	1528	1743	741	526	1516	4451	-3387	2344	3292	-5043	-3	5027	3653	309	444	15035
مجموع القوى العاملة (بالآلاف)		62458	68338	70403	72518	73425	75851	76423	78518	79200	82039	80110	85702	87050	87672	88817	89838	90807	91647	92811	93722	94948	95177
الناتج المحلي الإجمالي * بالأسعار الثابتة لسنة 1995 (مليار دولار)		75.6284	54.893	57.283	127.9069	134.4023	138.4860	143.958	149.114	156.291	161.200	166.287	173.645	93.171	46.9003	53.572	41.445	138.748	168.4702	186.316	178.345	177.980	204.728
إجمالي مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	الزراعة	17.155	12.065	12.256	28.349	28.645	27.909	27.401	28.129	27.944	26.950	26.813	26.784	13.864	7.9264	9.2221	6.9236	21.700	26.059	28.397	26.719	25.879	28.96
	التعدين	13.76	9.938	9.918	13.426	13.818	14.007	15.044	14.772	14.927	15.119	15.382	15.836	8.2877	4.6696	5.1618	3.9002	16.177	19.008	19.799	17.233	16.545	18.706
	الصناعة	11.938	8.944	9.839	25.139	26.948	28.517	30.090	32.028	34.860	37.567	39.704	42.912	23.146	11.878	1.404	10.952	38.300	46.691	52.186	50.586	50.020	57.005
	الكهرباء الغاز والماء	0.320	0.262	0.3	1.068	1.168	1.3193	1.3654	1.4359	1.5592	1.6831	1.8596	2.046	1.1784	0.753	0.862	0.963	0.870	1.1038	1.2225	1.1722	1.1797	1.3596
	التشييد	4.007	2.808	2.910	6.642	7.246	8.0094	8.7786	9.5363	10.669	11.753	12.657	13.816	7.6012	2.7993	3.1455	2.4793	7.700	9.4485	10.587	10.369	10.519	12.501
	التجارة	11.021	8.165	8.700	19.620	20.987	21.948	23.428	24.415	26.207	27.047	27.829	29.154	15.811	7.4929	8.4961	6.6306	22.526	27.226	30.303	29.182	29.948	34.579
	النقل والاتصالات	3.988	2.844	2.993	8.822	9.414	9.7180	10.060	10.483	11.018	11.449	11.840	12.463	6.8350	3.3613	3.7786	3.0520	6.7573	8.5204	10.095	10.430	11.136	13.791
	التمويل	4.872	3.673	3.826	8.997	18.193	11.298	12.203	12.688	13.292	14.045	14.866	15.268	8.2888	3.5238	3.6906	2.8529	11.835	14.645	16.582	16.274	16.476	18.901
	الإدارة العامة	5.737	4.181	4.464	10.822	11.036	10.908	10.732	10.675	10.643	10.341	9.9852	9.7935	5.0789	2.7274	3.1405	2.3507	6.750	7.8838	8.4049	7.7851	7.4974	8.4942
	أخرى	2.826	2.010	2.073	5.017	4.944	4.8490	4.8544	4.9500	5.239	5.2422	5.3552	5.5694	3.0791	1.8176	2.1076	1.6107	6.1304	7.6621	8.7367	8.5913	8.7783	10.420
الادخار المحلي بالأسعار الجارية (مليون دولار)		28903	27999	41064	47221	63650	68033	83644	99754	107061	123086	139054	160174	197572	253514	224166	331907	531209	499092	510074	549198	719131	957460
الاحتياطي الدولي (مليون دولار)		5881	5411	6912	6206	6497	8520	10250	11394	12354	13199	14787	19281	17396	23517	27257	23314	28018	32047	36253	36303	34580	42893

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الأسيوي للتنمية تقارير 2003 ، 2005 ، 2007 مأخوذة من الموقع الالكتروني www.ADB.org

- تم تحويل الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي مساهمة القطاعات من (الروبية الاندونيسية) إلى (الدولار الأمريكي) عن طريق استخدا اسعار صرف الروبية مقابل الدولار في نهاية المدة لكل سنة للمزيد حول اسعار صرف الروبية مقابل الدولار الأمريكي (انظر الجدول – 18) في قائمة الملاحق

(جدول - 4)
تطور مؤشرات الجهد الإنمائي لاندونيسيا للمدة (1985 – 2006)

- تم تحويل الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي مساهمة القطاعات من (الروبية الاندونيسية) إلى (الدولار الأمريكي) عن طريق استخدا اسعار صرف الروبية مقابل الدولار في نهاية المدة لكل سنة للمزيد حول اسعار صرف الروبية مقابل الدولار الأمريكي (انظر الجدول – 18) في قائمة الملاحق

الفصل 4

دراسة مؤشرات التنمية المستدامة لدول العينة

المبحث الأول :-

دراسة مؤشرات التنمية المستدامة لكوريا الجنوبية .

المبحث الثاني :-

دراسة مؤشرات التنمية المستدامة لاندونيسيا.

المبحث الثالث :-

دراسة بعض مؤشرات التنمية المستدامة للعراق .

أولا : تحليل مؤشرات التنمية المستدامة .

ثانياً : التحديات الراهنة التي تواجه التنمية المستدامة .

تمهيد

على الرغم من انتشار مفهوم التنمية المستدامة وتبنيها من العديد من الدول والمؤسسات الدولية مفهومًا ومنهجًا بديلًا عن التنمية التقليدية التي عنيت بزيادة متوسط الدخل الفرد بالدرجة الأساس. بقيت المعضلة الرئيسة تتمثل في الحاجة الماسة الى تحديد مؤشرات indicators يمكن من خلالها قياس مدى التقدم نحو تحقيق تلك التنمية، حيث تساهم تلك المؤشرات بجوانبها المتعددة ، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية في ان تعكس صورة عن ما تم تحقيقه من خلال الجهود التي ترمي إلى تحقيق التنمية المستدامة. كما تشكل هذه المؤشرات مرجعية و أساسًا يستند إليه متخذو القرارات وهم بصدد الحكم أو السعي الى أجراء تغيير في هذا الجانب أو ذاك كما يمكن أن تكون قاعدة من البيانات تستعمل لأغراض الموازنات المحلية والدولية .

فقياس التنمية المستدامة تم الاعتماد على مجموعة واسعة من المؤشرات وذلك لاستكمال جوانب القصور التي كانت سائدة من قبل ، إذ فضلا على الجانب الاقتصادي فقد ضمت عددا آخر من المؤشرات الاجتماعية والبيئية والمؤسسية . التي سيتم التعرف عليها في أثناء هذا الفصل بالعرض والتطبيقات حيث يكون العرض شاملا لمجموعة من المؤشرات أما في مجال التطبيق فسيكون إلى دول العينة الثلاث وهي كوريا الجنوبية واندونيسيا والعراق عبر تناولها بثلاثة مباحث .

المبحث الأول

دراسة مؤشرات التنمية المستدامة لكوريا الجنوبية

أولا : طبيعة مؤشرات التنمية المستدامة

لما كانت التنمية المستدامة تشير إلى مجموعة واسعة من القضايا وتستلزم نهجا متعدد الجوانب لإدارة الاقتصاد والبيئة والاهتمامات البشرية والقدرة المؤسسية فيحتاج المخططون إلى معلومات لتحديد الإجراءات المطلوب اتخاذها لإحراز تقدم التنمية المستدامة .

وتتيح المؤشرات لمتخذي القرارات وواضعي السياسات أن يعرفوا إذما كانوا في الطريق الصحيح ، كما تساعد على رصد التقدم المحرز نحو التنمية المستدامة .وقد اعترف مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (قمة الأرض) بأهمية وجود مؤشرات التنمية المستدامة وذلك لتوفير أسس راسخة القرار على المستويات كافة وللمساهمة في استدامة ذاتية التنظيم للنظم البيئية والإنمائية .

وقد أصدرت لجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن قمة الأرض كتابا حول مؤشرات التنمية المستدامة تضمن نحو (130) مؤشرا مصنفا في أربع فئات رئيسة اقتصادية واجتماعية وبيئية ومؤسسية وقد اعتمد إطارًا تحليًلا تم في سياقه تصنيف المؤشرات إلى ثلاثة أنواع رئيسة هي :

أ- مؤشرات القوة الدافعة .

ب- مؤشرات الحالة .

ت- مؤشرات الاستجابة .

إذ إن مؤشرات الضغط أو القوة الدافعة هي التي تصنف الأنشطة والعمليات والأنماط ومؤشرات الحالة هي التي توفر أو تعطي صورة ومضية للحالة الراهنة ومؤشرات الاستجابة هي التي توضح التدابير المتخذة أو التي تم العمل بها من الدولة بصدد التنمية .[1] ويقاس الوضع القائم للتنمية المستدامة في أي دولة أو إقليم بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية .[2]

وفيما يأتي جدول يبين المؤشرات الأساسية للتنمية المستدامة على حسب الفئات الأتية (القوة الدافعة ، الحالة ، الاستجابة)

---

[1] د. سحر قدوري الرفاعي : التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية – إشارة خاصة للعراق ، بحث جاء ضمن وقائع المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية تحت عنوان (المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة) ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، جامعة الدول العربية ، 2007 ، ص 26 .

[2] د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي : مصدر سابق ، ص 5 – 6 .

وتقسم هذه المؤشرات بحسب (الجدول – 7) على الشكل الآتي [1] :

أولاً : المؤشرات الاقتصادية : وتتضمن عدة مؤشرات وهي :

1. التعاون الدولي لتعجيل التنمية المستدامة وتقسم إلى :-
   - أ- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي .
   - ب- حصة الاستثمار الثابت الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي .
   - ت- صادرات السلع والخدمات / واردات السلع والخدمات.
2. تغير أنماط الاستهلاك وعبر عنه بـ :-
   - أ- نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة .
3. الموارد والآليات المالية وتقسم إلى :
   - أ- رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي .
   - ب- الدين/ الناتج المحلي الإجمالي .
   - ت- مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة أو المتلقاة .

ثانياً : المؤشرات الاجتماعية : وتتضمن عدة مؤشرات :

1. مكافحة الفقر .
   - أ- معدل البطالة .
   - ب- مؤشر الفقر البشري .
   - ت- عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.
2. الدينامية الديموغرافية والاستدامة ويعبر عنها بـ :-
   - أ- معدل النمو السكاني .
3. تعزيز التعليم والوعي السنة والتدريب ويتضمن ما يأتي :-
   - أ- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين .
   - ب- النسبة الإجمالية للالتحاق بالمدارس الثانوية .
4. حماية صحة الإنسان وتعزيزها ويقسم إلى :-
   - أ- متوسط العمر المتوقع عند الولادة.
   - ب- عدد السكان الذين لا يحصلون على المياه المأمونة .
   - ت- عدد السكان الذين لا يحصلون على الخدمات الصحية .

---

[1] E.S.C.W.A : Application of Sustainable Development Indicators in the ESCOWA Member Countries – Analysis of Results , op – cit , p.4 .

ث- عدد السكان الذين لا يحصلون على المرافق الصحية .

5. تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية ويتمثل بـ :-

أ- نسبة السكان في المناطق الحضرية.

ثالثاً: المؤشرات البيئية : وتتضمن ما يأتي :

1. حماية نوعية موارد المياه العذبة وإمداداتها .

أ- الموارد المتجددة/السكان.

ب- استخدام المياه/الاحتياطات المتجددة.

2. النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة ويقسم إلى :-

أ- نصيب الفرد من الأراضي الزراعية.

ب- نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة بصورة دائمة.

ت- استخدام الأسمدة.

3. مكافحة إزالة الغابات والتصحر ويتمثل بـ :-

أ- التغير في مساحات الغابات.

ب- نسبة الأراضي المتضررة بالتصحر.

رابعاً: المؤشرات المؤسسية (الخدمية) : وتتضمن المؤشرات الآتية :

1. الحصول على المعلومات ويقسم إلى :-

أ- عدد أجهزة التلفزيون والراديو لكل 1000 نسمة .

ب- عدد الصحف اليومية لكل 1000 نسمة .

ت- عدد الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة .

ث- عدد خطوط الهاتف الرئيسة لكل 1000 نسمة .

ج- عدد المشتركين في الانترنيت/مستخدمي الانترنيت لكل 1000 نسمة .

2. العلم والتكنولوجيا ويتضمن :-

أ- عدد العلماء والمهندسين العاملين في البحث والتطوير لكل مليون نسمة .

ب- الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي .

ثانياً : تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة لكوريا الجنوبية

1. المؤشرات الاقتصادية :

أ- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي Per Captia GDP

يمثل نصيب الفرد من الناتج السنوي للبلد مقدار ما يحصل علية الفرد من سلع وخدمات عبر تلك السنة ، كما يعكس هذا المؤشر النمو الاقتصادي ويقيس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه ، ومع انه لا يقيس التنمية المستدامة قياسا كاملا ، يمثل عنصراً هاما من عناصر نوعية الحياة ، أي إن تحقيق زيادة مستمرة ومطردة في متوسط نصيب الفرد من GDP يعد شرطاً ضروريا وان كان غير كافٍ في تقرير مستوى التنمية المستدامة لأنه لا يتضمن المتغيرات البيئية في الحسابات القومية هذا من جهة ويكتنف هذا المؤشر عدداً من نواحي القصور من جهة أخرى مثل كونه لا يكشف توزيع الدخل فعليا بين السكان الذين يبعد دخلهم الفعلي عنه كثيراً عندما تكون الغالبية العظمى من السكان تقع دخولهم بعيداً عن المتوسط .[1]

ويتم احتسابه من خلال تقسيم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في سنة معينة على عدد السكان للسنة نفسها من مؤشرات القوة الدافعة .[2]

والصيغة الرياضية له هي كالأتي :

$$\textbf{\textit{Per Captia GDP}} = \frac{\textbf{\textit{GDPr}}}{\textbf{\textit{N}}}$$

اذ ان :

Per Captia GDP : حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي .

GDP_C*:* الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة .

N*:* عدد السكان .

وان النظر إلى البيانات المتعلقة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في قائمة الملاحق (جدول – 1) يبين وجود زيادة واضحة ومنسجمة مع الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ، إذ إن متوسط الدخل السنوي شهد نمواً تصاعدياً بين 1985 – 2006 إذ ارتفع من 4611 إلى 16905 (دولار) وبذلك حقق معدل نمو اقتصاديًا مركبًا بلغ (6.08%) ، وان هذه النسبة ارتفعت أكثر من (4%) عبر السنوات الست الأخيرة إذ كان معدل النمو المركب للمدة من بداية المدة إلى سنة 2000 بلغت (2.4%) ، وان هذه الزيادة في متوسط نصيب الفرد تنطبق مع هدف التنمية

---

(1) أيوب أنور حمد سماقه بي : مصدر سابق ، ص 184 .

(2) E.S.C.W.A : Application of Sustainable Development Indicators in the ESCOWA Member Countries – Analysis of Results , op – cit , p.4 .

المستدامة التي تدعو إلى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية ليستطيع الفرد عبر دخله تكوين ادخار شخصي يساهم فيما بعد هذا الادخار في تمويل مشاريع صناعية ولاسيما في كوريا على نحو مجمعات التشيبول التي تقام على مجموعة أسهم ، ولذلك فأن زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي جاءت لتحقيق غرض الباحث في أن الجهد الإنمائي في تطور الـ GDP جاء لتحقيق زيادة في متوسط دخل الفرد السنوي ، وعند مقارنة متوسط دخل الفرد الكوري مع نظيره الأمريكي نلاحظ أن الأول بلغ سنة 2005 (14.676) مليون دولار ، على حين بلغ الثاني (الأمريكي) للسنة نفسها (41.890) مليون دولار من هذا يبين أن الولايات المتحدة وكفاءة اقتصادها كانا أفضل من كوريا فمتوسط نصيب الفرد الأمريكي كان أكثر من ضعفي متوسط دخل الفرد الكوري والشكل الآتي يوضح التطور في متوسط نصيب الفرد من GDP .

(شكل – 18)

تطور نصيب الفرد السنوي من الناتج المحلي الإجمالي لكوريا الجنوبية

للمدة (1985 – 2006)

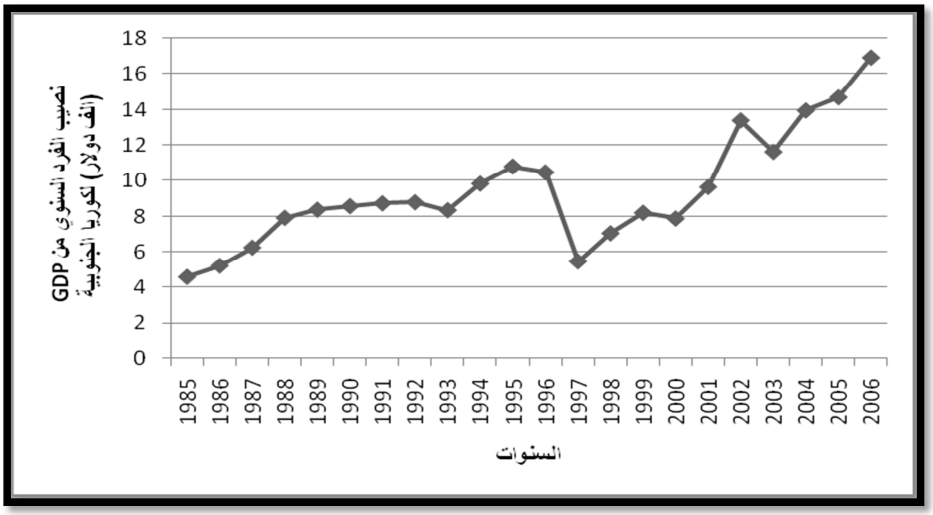

المصدر : الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على (جدول - 1)

- صادرات السلع والخدمات كنسبة مئوية من واردات السلع والخدمات :

Exports of goods and services As Percentage from Imports of goods and services

يبين هذا المؤشر قدرة البلد على الاستمرار في الاستيراد ، ويعبر عنه كنسبة مئوية.[1] بعبارة أخرى ، يعكس قدرة البلدان على الاستمرار في الاستيراد من دون حدوث عجز ، ويرتبط

[1] E.S.C.W.A : Application of Sustainable Development Indicators in the ESCOWA Member Countries – Analysis of Results , op – cit , p.10 .

هذا المؤشر بشكل قوي مع التنمية المستدامة أي هناك علاقة طردية ، ويمكن حساب هذا المؤشر على وفق الصيغة الآتية : [1]

$$STB = E\,g.s \,/\, M\,g.s * 100$$

إذ ان :

STB : هي حالة الميزان التجاري .

$E_{g.s}$: الصادرات من السلع والخدمات .

$M_{g.s}$: الواردات من السلع والخدمات .

وتشير النسب المئوية لصادرات السلع والخدمات إلى الواردات منها (انظر الجدول – 2 في قائمة الملاحق) إن صادرات السلع والخدمات إلى الواردات أخذت بالارتفاع إلى قبيل سنة 1990 ومن ثم المدة من سنة 1990- 1997 شهدت إعادة هيكلة القطاع الصناعي بما يتماشى مع الواقع التجاري في العالم الخارجي وبعد الأزمة الأسيوية بدأ الارتفاع في سنة 1998 والشكل البياني يوضح ذلك .

(شكل – 19)

صادرات السلع والخدمات إلى واردات السلع والخدمات لكوريا الجنوبية

للمدة (1985 – 2006)

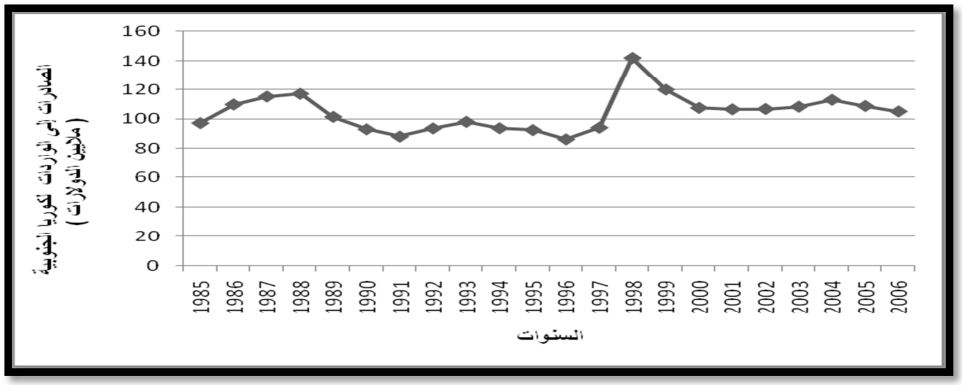

المصدر : الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على (جدول – 2)

تتميز كوريا بصادرات السيارات التي تعد من منتجاتها الرئيسة ، وقد ذكر تقرير صادر عن المعهد الكوري للاقتصاديات الصناعية والتجارة ان صادرات كوريا من السيارات ستصل سنة 2010 إلى 3.2 مليون سيارة ، وعلى وفق التقرير فأن صناعة السيارات الكورية سوف تضيف إلى الاقتصاد الكوري عبر السنوات السبع المقبلة نحو 58.8 مليار دولار ، هذا فضلًا

[2] أيوب أنور حمادة سماقة بي : مصدر ابق ، ص 186 .

على قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الذي يشهد تقدما كبيراً ، إذ بلغ حجم الصادرات 75 مليار دولار ، بزيادة 29.5% عن سنة 2003 ، وفي سنة 2005 وصلت الصادرات الكورية من منتجات المعلومات والتقنيات إلى 300 مليون دولار بزيادة 21 % عن السنة الماضي .[1]

هذا وان صادرات السلع والخدمات إلى الواردات كلما ارتفعت دل ذلك أن البلد لديه المقدرة على استيراد كمية سلع وخدمات أخرى من دون التأثير على الميزانية وان الصادرات تنمو على الواردات مما ينتج عنه فائض صافي التجارة الخارجية وهذا ما اشرنا إليه في ايجابية التجارة الخارجية (انظر الجدول – 2) ، إذ بلغ معدل النمو المركب للصادرات إلى الواردات في سنة 2000 (0.45 %) وانخفض في سنة 2006 إلى (0.35 %) .

ت- نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة Annual Energy consumption per capita :

يقيس هذا المؤشر نصيب الفرد من الطاقة ، ووحدة القياس (الطن المتري) بهدف إبراز مستوى الإنتاج ومستوى الرفاهية في البلد المعني ، ويمكن حساب هذا المؤشر على النحو الآتي : [2]

$$PSE = AE / P$$

إذ إن :

PSE : نصيب الفرد من استهلاك الطاقة .

AE : إجمالي الطاقة المستهلكة في الاقتصاد عبر السنة .

P : عدد السكان في تلك السنة .

نلاحظ من (الجدول – 3 في قائمة الملاحق) ان نصيب الفرد من استهلاك الطاقة جاء متناسبا مع معدلات السكان وبلغ أعلى مستوى في سنة 2003 والشكل البياني الآتي يوضح ذلك .

---

[1] www. Aljesr . net \ article O8 احمد الليثي : الاقتصاد الكوري نموذج رائد للنمور الأسيوية

[2] لورنس يحيى صالح الكبيسي : مصدر سابق ، ص 78 .

(شكل – 20)

نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة لكوريا الجنوبية للمدة (1985 – 2006)

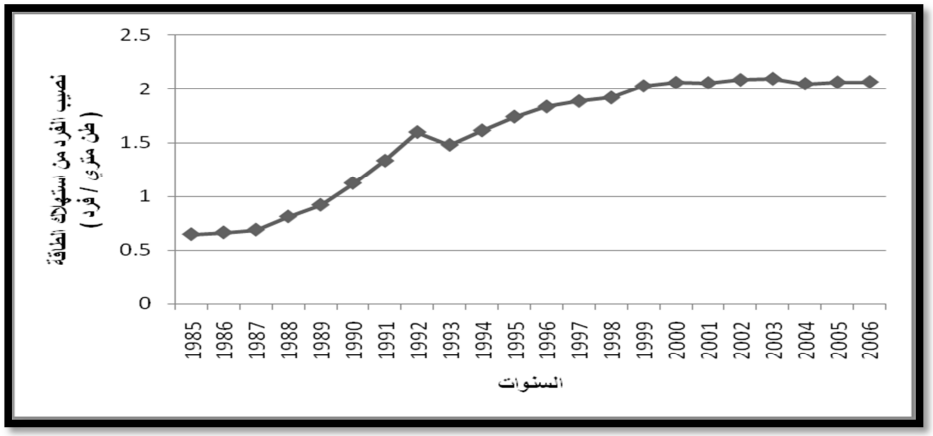

المصدر : الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على (جدول – 3)

إن أعلى ارتفاع لإجمالي الطاقة المستهلكة كان سنة 2003 إذ بلغ (0.20982) طن متري للفرد وبدأ بعدها الانخفاض وصولاً إلى نهاية المدة المدروسة نتيجة الانخفاض في عدد السكان وكذلك نتيجة إتباع الدولة عمليات الإنتاج الأنظف وغير ملوث للبيئة وإتباع أساليب تكنولوجية حديثة تهدف إلى استعمال اقل موارد بأكثر منفعة ممكنة ، وهذا يتماشى مع هدف التنمية المستدامة في إتباع سياسة توازنية غير مهددة للبيئة تحافظ على الموارد الطبيعية للأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية .

ث- نسبة رصيد الحسا الجاري الى الناتج المحلي الإجمالي : Current account balance as a percentage of GDP

يقيس هذا المؤشر مجموع صافي الصادرات من السلع والخدمات وصافي الدخل وصافي التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي ، ويوضح مقدار الفائض أو العجز ، كما يبين مدى سرعة تأثر الاقتصاد سلبيًا .[1] ويتم عبره قياس درجة مديونية الدول ، ويساعد في تقويم قدرتها على تحمل الديون ، ويرتبط هذا المؤشر بقاعدة الموارد ، مما يوضح قدرة الدولة على نقل الموارد إلى إنتاج الصادرات بهدف تعزيز القدرة على التسديد .[2]

ويتم حساب هذا المؤشر بالاعتماد على الصيغة الآتية :[3]

---

[1] أيوب أنور حمادة سماقة بي : مصدر سابق ، ص 187 .
[2] د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي : مصدر سابق ، ص 7 .
[3] هشام سالم كشكول الربيعي : مصدر سابق ، ص 134 .

$$CAB = Neg.s + NI + NT / GDP * 100$$

إذ إن :

CAB : رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي .

Neg.s : صافي الصادرات من السلع والخدمات .

NI : صافي الدخل .

NT : صافي التحويلات .

وترتبط قيمة هذا المؤشر طردياً مع عملية التنمية المستدامة . فيلاحظ من (الجدول – 4) في قائمة الملاحق أن كوريا عانت من العجز فقط من سنة 1990 – 1995 أما سنة 2004 فقد كان أعلى سنة يكون الحساب الجاري في أحسن مستواه للمدة المدروسة كافة إذ بلغ رصيد الحساب الجاري في هذه السنة (4.1)% والشكل أدناه يوضح ذلك .

(شكل – 21)

رصيد الحسا الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لكوريا الجنوبية للمدة (1988 – 2006)

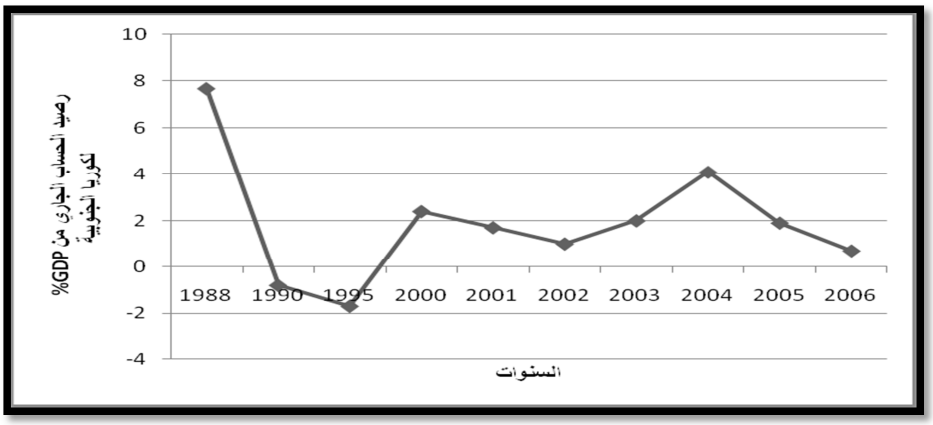

المصدر : الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على (جدول – 4)

الشكل أعلاه يبرهن على أن كوريا الجنوبية استطاعت أن تتلافى الأزمة الآسيوية بعد سنة 1997 وتحقيق فائض في الحساب الجاري الذي هو تعبير عن صافي الصادرات وصافي الدخل (بعد اخذ الفرق بين الدخول المحولة من الداخل الى الخارج) وصافي التحويلات وهذا المؤشر يرتبط بمؤشر صافي التجارة الخارجية في مؤشرات الجهد الإنمائي ونرى أن الايجابية في مؤشرات الجهد الإنمائي بعد سنة 1997 قد أثمرت جهودها في تحقيق فائض في رصيد الحساب الجاري مما له الأثر في تحقيق التنمية المستدامة ، لان العجز في الميزان التجاري يؤدي إلى عجز في الميزانية ومن ثم خلق حالة انكماشية في الاقتصاد جميعه .

ج- نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي : Debt / GDP

يقيس هذا المؤشر درجة مديونية البلدان ويساعد في تقويم قدرتها على تحمل الديون .[1] ويرتبط مؤشر الدين بقاعدة الموارد مما يوضح قدرة البلد على نقل الموارد إلى إنتاج الصادرات ومن ثم تعزز هذه الصادرات القدرة على تسديد الديون المستحقة على البلد ، ويتم قياسه بقسمة مجموع الدين الخارجي على الناتج المحلي الإجمالي .[2]

$$TED = TFD / GDP * 100$$

إذ إن :

TED : نسبة الدين الخارجي من GDP .

TFD : إجمالي الدين الخارجي .

GDP : الناتج المحلي الإجمالي .

يلاحظ من (الجدول – 5) في قائمة الملاحق إلى أنه لا توجد ديون كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي سلبيًا وهذا يعني أن الدولة تستطيع سداد ديونها من دون التأثير على الهيكلية الاقتصادية ، وهذا من شأنه تعزيز عملية التنمية المستدامة للبلد ، بتعبير أخر أن كوريا لا تقوم بالضغط على الموارد الاقتصادية لإنتاج أكثر حتى تستطيع التسديد أكثر وبصورة أسرع وإنما جاءت عملية التسديد من دون الضغط على الموارد حتى إنها لم تكن بمستوى السالبية من الـ GDP ، والشكل أدناه يوضح ذلك .

(شكل – 22)

إجمالي الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لكوريا الجنوبية للمدة (1988 – 2006)

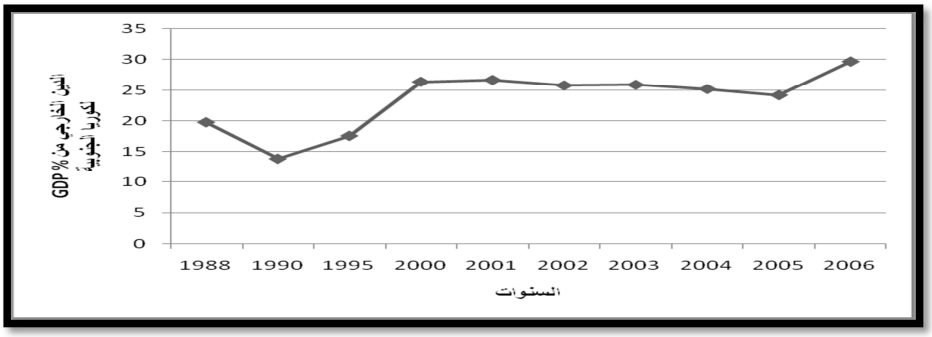

المصدر : الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على (جدول –5)

[1] E.S.C.W.A : Application of Sustainable Development Indicators in the ESCOWA Member Countries – Analysis of Results , op – cit , p 13 .

[2] د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي : مصدر سابق ، ص 8 .

2. المؤشرات الاجتماعية : Social indicators

أ- معدل البطالة : Unemployment rate

هي نسبة الأشخاص العاطلين عن العمل إلى مجموع القوى العاملة ويقيس هذا المؤشر أفراد القوى العاملة جميعهم الذين ليسوا موظفين يتقاضون مرتبات أو عاملين مستقلين كنسبة من القوى العاملة ويعبر عنة كنسبة مئوية ، ويرتبط بعلاقة عكسية مع التنمية المستدامة ويتم حساب هذا المؤشر كالأتي :

$$UR = (UP / TL) * 100$$

إذ إن :

UR : معدل البطالة .

UP : الأشخاص العاطلين عن العمل .

TL : مجموع القوى العاملة .

من (جدول – 6) في قائمة الملاحق نلاحظ أن السنوات 1995 – 1996 بلغ معدل البطالة أدنى مستوى له ، أما في السنة 1998 فقد كان الأعلى لمعدل البطالة فقد بلغ 6.8 % من مجموع القوى العاملة وبمقدار (21456) ألف عامل ، ويعود ذلك إلى الأزمة الآسيوية التي قامت الحكومة في حينها بتسريح بعض العمال من بعض البنوك وقطاع الخدمات المصرفية لأنها أصبحت شبه عاطلة عن العمل وغير مجدية ، إلا أن الحكومة الكورية في السنوات اللاحقة لسنة 1998 قامت بإعادة الموظفين إلى وظائفهم وقامت بتهيئة وظائف إضافية لاستيعاب القوى العاملة فشهدت معدلات البطالة انخفاضاً ملحوظاً (انظر الشكل – 23) أدناه .

(شكل – 23)

معدلات البطالة لكوريا الجنوبية للمدة (1985 – 2006)

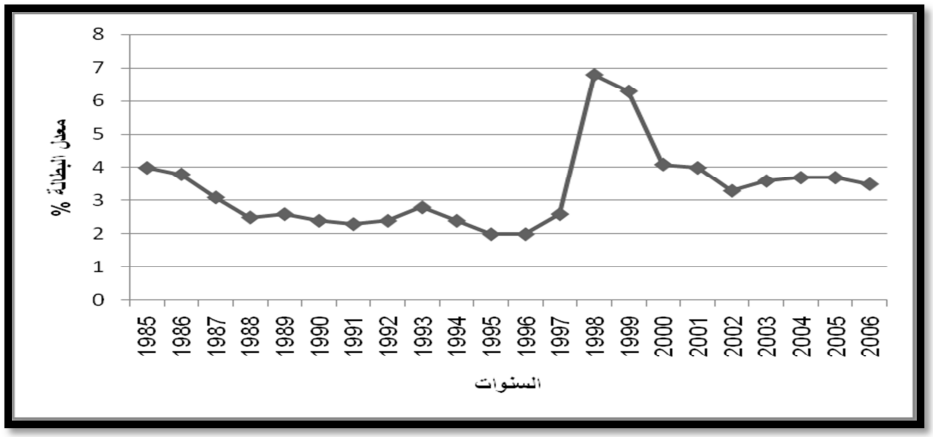

المصدر : الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على (جدول – 6)

كذلك تم الإعلان في 2005 إلى أن هدف الحكومة توفير400.000 وظيفة وقد خصص 96 مليار دولار من ميزانية الدولة عبر النصف الاول من السنة لتوفير هذه الوظائف عبر دعم المواطنين ذوي الدخول المنخفضة والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، وهذا من شأنه أن يخدم عملية التنمية المستدامة إذ كلما ارتفعت مستويات التشغيل لدى الأشخاص القادرين على العمل كانوا قادرين على تلبية احتياجاتهم وعدم الاعتماد على مصدر خارجي يلجئون إليه في عملية التمويل ، وتشهد كوريا ارتفاع عدد العاملين المسنين الذين يحصلون على وظائف مرة ثانية بعد تقاعدهم وأعلن المكتب الإحصائي الوطني أن عدد العمال من ذوي الفئة العمرية بين 50 – 59 قد وصل 3.5 مليون شخص في 2005 ، بما يشكل 15.5 % من إجمالي القوى العاملة وبزيادة مقدارها 7.6 % قياسا لسنة 2004 . وأيضا عند المقارنة مع (USA) نلاحظ أن معدل البطالة لدى الأخيرة بلغ في سنة 2006 (4.6) % من مجموع القوى العاملة ولدى كوريا بلغ في السنة نفسها (3.5) % من مجموع القوى العاملة .

- **مؤشر الفقر البشري : Human Poverty index**

مؤشر مركب يشمل ثلاثة أبعاد هي : [1]

1. حياة طويلة وصحية (وتقاس بالنسبة المئوية من الناس الذين لا يبلغون سن الأربعين)
2. المعرفة (الأمية) وتمثل تلك (النسبة من السكان الأميين المستبعدين من المعرفة)
3. توافر الوسائل الاقتصادية (يقاس بالنسبة المئوية من الناس الذين لا يمكنهم الانتفاع بالخدمات الصحية والمياه المأمونة ونسبة الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من انخفاض الوزن بدرجة معتدلة أو شديدة) .

ويتكون مؤشر الفقر البشري من إجمالي المتغيرات الثلاثة المذكورة على النحو الآتي :

$$HPI_1 = ([\ 1/3\ (\ P_1 + P_2 + P_3\ ])^{1/3}$$

إذ إن :

HPI_1: مؤشر الفقر البشري .

P^1: (تشير إلى النسبة المئوية من الناس الذين لا يبلغون سن الأربعين).

P_2: (تشير إلى النسبة من السكان الأميين أولئك المستبعدين من المعرفة) .

[1] أيوب أنور حمادة سماقة بي : مصدر سابق ، ص 190 – 191 .

P_3 : (تشير إلى النسبة المئوية من الناس الذين لا يمكنهم الانتفاع بالخدمات الصحية والمياه المأمونة ونسبة الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من انخفاض الوزن بدرجة معتدلة أو شديدة) .

هذا لقد وجاءت كوريا الجنوبية في المرتبة 26 عالميا على حين جاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة 12 عالميا على حسب دليل الفقر البشري لسنة 2007 .[1]

ت- السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر :

Population life below the poverty line

يقيس هذا المؤشر النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني ، وتختلف التقديرات الوطنية بين البلدان وتستند إلى تقديرات من مسوح الأسر المعيشية والتحقق من حدة الفقر يعد من القوة الدافعة لنشاط التنمية المستدامة وذلك بسبب التأثير الحاسم لتلافي المصالح بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي لذلك النشاط . [2]

تشير التقديرات لسنة 2004 أن نسبة عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في كوريا بلغت 5.0 % وهي نسبة جيدة إذا ما قورنت ببقية بلدان جنوب شرق آسيا مثل كمبوديا واندونيسيا وماليزيا ومينمار والفلبين و تايلاند وفيتنام التي بلغت فيها النسب للسنة نفسها (34.7 ، 16.7 ، 5.1 ، 26.6 ، 30.06 ، 9.86 ، 19.5) على التوالي.[3]

ث- معدل النمو السكاني : Population growth rate

يقيس هذا المؤشر معدل النمو السكاني للسنة ويعبر عنه كنسبة مئوية .

ومن (الجدول – 7) نلاحظ أن معدلات النمو السكاني شهدت ارتفاعًا ولكن في السنوات الأخيرة من المدة المدروسة نلاحظ الانخفاض الذي حصل وصولا إلى نسبة 0.3 % في سنة 2006 والشكل أدناه يوضح ذلك .

---

(1) www.ADB.org. op – cit , p.238.

(2) E.S.C.W.A : Application of Sustainable Development Indicators in the ESCOWA Member Countries – Analysis of Results , op – cit , p 14 .

(3) Asian Development Bank : op – cit , p.119 .

(شكل – 24)

معدلات النمو السكاني لكوريا الجنوبية للمدة (1985 – 2006)

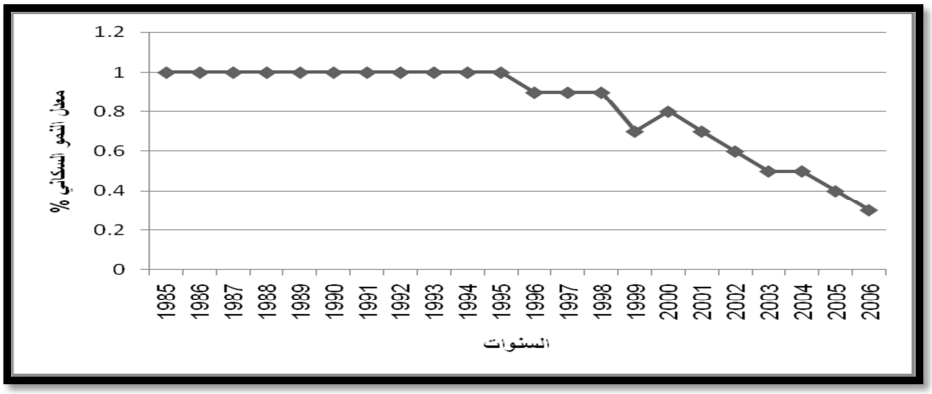

المصدر : الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على (جدول – 7)

نلاحظ من الشكل أعلاه أن دولة كوريا الجنوبية تقوم بتطبيق سياسة توازنية بالنسبة للمجتمع عبر التأكيد على تطبيق سياسة تنظيم الأسرة وتحافظ على استعمال الموارد الاقتصادية بحيث لا تؤدي الزيادة في معدلات السكان إلى تناقص الموارد الطبيعية وهو ما تهدف إليه التنمية المستدامة ، إذ إنها تتضمن في مضمونها تحقيق التوازن بين الموارد الطبيعية ومعدل نمو السكان وهذا ما ينطبق على كوريا .

ج- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين :

إن وجود اكبر عدد من السكان المتعلمين هو من ضروريات التنمية المستدامة وان الهدف من استعمال هذا المؤشر هو لإظهار التطور أو التدهور الحاصل في المستوى التعليمي .[1]

ويعبر المؤشر عن نسبة الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم (15) سنة والذين هم أميون ويعكس نسبة الأميين بين البالغين .[2] إذ بلغت معدلات الذين يقرأون ويكتبون في كوريا الجنوبية في سنة 1990 (98%) للإناث ونسبة (99%) للذكور على حين ازدادت النسبة للمدة (2000-2004) إلى (99) و(100)% للإناث والذكور على التوالي بالنسبة للأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن عمر 15 سنة فأكثر .[3]

ح- المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية : Gross secondary school enrolment ratio

[1] أيوب أنور حمد سماقة بي : مصدر سابق ، ص 193 .
[2] E.S.C.W.A: Application of Sustainable Development Indicators in the ESCOWA Member Countries – Analysis of Results , op – cit , p 22 .
[3] . op – cit , p.122 . www.ADB.org

هو مجموع الملتحقين بالمدارس الثانوية كنسبة مئوية من عدد السكان الذين هم في سن الدراسة بالمدارس الثانوية ، وهذا المؤشر يبين المعدل الإجمالي للالتحاق الذي يحتسب كنسبة مئوية .[1]

ويتمثل بنسبة الملتحقين بالمدارس الثانوية من مجموع السكان الذين هم في سن الدراسة بالمدارس الثانوية.[2] وتشير البيانات الى ان نسبة المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية في كوريا هي (0.97 ، 1.00 ، 1.00) على التوالي للسنوات 1991 ، 2000 ، 2005 ، وفي الريف بلغ المعدل 88 % وفي المدينة 91 % في سنة 1991 وارتفعت في سنة 2006 إلى 96 % في الريف و 95 % في المدينة .[3] وهي نسب تنسجم مع هدف تحقيق التنمية المستدامة ، إذ إنها تهدف إلى مجتمع متعلم حضاري ينسجم والمتغيرات العالمية .

ومن جانب اخر ذكر تقرير البنك الأسيوي للتنمية إن نسبة الملتحقين بالمدارس الثانوية قد بلغت لسنة 1991(89.5%) وارتفعت النسبة في نهاية سنة 2006 إلى (95.5%).[4]

خ- العمر المتوقع عند الولادة : Life expectancy at birth

ويمثل عدد السنوات التي من المتوقع إن يحياها طفل حديث الولادة في حالة استمرار أنماط الوفاة السائدة وقت ولادته على ما هي عليه طوال حياته . [5]

أما عن متوسط العمر المتوقع لكوريا فتشير تقارير التنمية البشرية إن معدل العمر المتوقع تجاوز (70) سنة ولاسيما في سنة 1990 فما فوق وهذا يرجع إلى الجهد المبذول من الدولة إلى إجراء الحماية الصحية الأولية وتعزيز الرعاية الصحية للأطفال ومعالجتهم ضد الأمراض الوبائية . فقد بلغ في سنة 2005 (77.9) سنة لكوريا ، وعند مقارنتها بالولايات المتحدة الأمريكية للسنة نفسها فكان المعدل أيضا (77.9) سنة وهذا يدل أيضا على كفاءة الانموذج الكوري في تحسين الحياة الصحية لمواطنيها .[6]

د- عدد السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة : Population without access to safe water

---

(4) E.S.C.W.A : Application of Sustainable Development Indicators in the ESCOWA Member Countries – Analysis of Results , op – cit , p 22 .

(2) ibid . p 15 .

(3) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية 1993 ، مطبعة اكسفورد ، نيويورك ، ص 225 .

(4) www.ADB.org. op – cit , p 121 .

(5) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : تقرير التنمية البشرية 1993 ، مصدر السابق ، ص 225 .

(2) United Nations Development Programme (UNDP) : Human Development Report 2007 - 2008 , New York , first published , p 229.

وتمثل النسبة المئوية من السكان الذين لا يحصلون بدرجة معقولة على إمدادات المياه المأمونة بما في ذلك المياه السطحية المعالجة أو غير المعالجة - ولكنها غير ملوثة مثل مياه الينابيع وخزانات المياه الجوفية والآبار .[1] وتشير البيانات إلى أن عدد الأشخاص المقدم لهم مياه صحية في سنة 1990 هم 97 % وبلغ نسبة المقدمة لهم المياه الصحية بالنسبة للريف 71 % في سنة 2004 وهي نسب مشجعة أي إن عدد السكان غير المشمولين بالمياه المأمونة تتراوح في سنة 1990 حوالي 3 % وهي نسبة قليلة أي إن نسبة السكان الذين يحصلون على مياه مأمونه 97% وهذا ما تطمح في تحقيقه التنمية المستدامة .[2] على حين بلغت في (USA) لسنة 1990 (100%).[3]

ذ- عدد السكان الذين لا يحصلون على الخدمات الصحية : Population without access to health services

وتمثل النسبة المئوية للسكان الذين لا يمكنهم الحصول على الخدمات الصحية المحلية الملائمة .[4] وبلغت النسبة الإجمالية للسكان الحاصلين على الخدمات الصحية المحلية الملائمة للمدة الممتدة 1987 – 1990 (100 %) .[5] وهو ما ينسجم وهدف التنمية المستدامة .

ر- عدد السكان الذين لا يحصلون على المرافق الصحية : Population without access to sanitation

ويتمثل بالنسب المئوية من السكان الذين لا يحصلون على أساليب صحية للتخلص من النفايات البشرية .[6] وبلغت النسب الإجمالية في سنة 2004 (100 %) للحاصلين على المرافق الصحية في الريف والمدينة وهي أقصى نسبة يمكن تحقيقها مما يعني أن كوريا متقدمة في المجال الصحي .[7] وعند الموازنة مع الولايات المتحدة الأمريكية بلغت النسبة أيضا (100%).

1. تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية : Promoting sustainable human settlement development

---

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية 1992 ، مصدر سابق ، ص 209

(2) Asian Development Bank : op – cit , p 113 .

(5) United Nations Development Programmer (UNDP) :Human Development Report , 2007 - 2008 , op – cit , p 251 .

(4) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية 1993 ، مصدر سابق ، ص 224 .

(5) المصدر السابق : ص 158 .

(6) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية 1993 ، مصدر السابق : ص 226 .

(7) Asian Development Bank : op – cit , p 113 .

أ- **النسبة المئوية للسكان في المناطق الحضرية : Percentage of populations in urban areas**

يعد هذا المؤشر من أكثر المؤشرات استخداماً لقياس درجة التوسع الحضري وهو يقاس كنسبة مئوية . [1] ونلاحظ من (الجدول – 8) أن نسب السكان في المناطق الحضرية تتصاعد باستمرار مع الزمن ، أي إن التوسع الحضري لكوريا في ازدياد وما ينجم عنه التوسع في الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم التي تكون مستويات تقديمها في المدينة اكبر وأكفأ من الريف وبلغت أعلى نسبة في سنة 2005 وهي 80.8 % بمعدل نمو مركب من بداية المدة حتى سنة 2000 بلغ 0.61 % وبتطور متزايد حتى بلغ في نهايتها 0.68 % والشكل أدناه يوضح التطور في المناطق الحضرية .

(شكل – 25)

النسب المئوية للسكان في المناطق الحضرية لكوريا الجنوبية

للمدة (1985 – 2006)

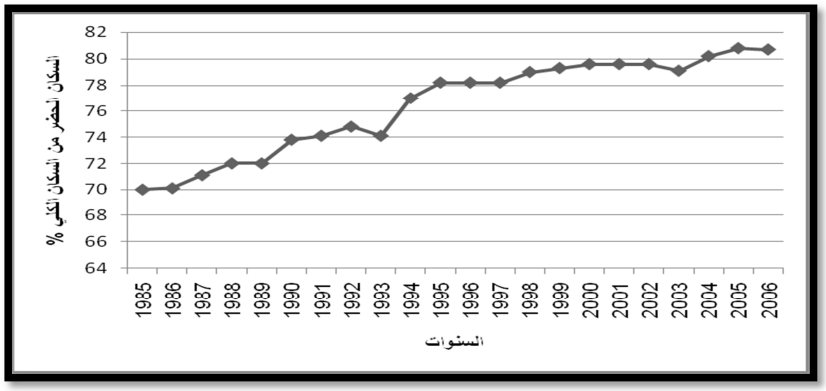

المصدر : الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على (جدول – 8)

ثالثا : المؤشرات البيئية :-

1. نصيب الفرد من الأراضي الزراعية : Available land per capital

الأراضي الصالحة للزراعة تشمل الأراضي المزروعة بمحاصيل مؤقتة ، والمروج المؤقتة المخصصة بالجزر أو الرعي ، والأراضي المستعملة لبساتين تجارية او بيئية ، وكذلك الأراضي المراحة المتروكة مؤقتاً من دون زراعة ويحتسب هذا المؤشر بقسمة مساحة الأراضي المتاحة لإنتاج المحاصيل المؤقتة (المتر المربع) على

[1] أيوب أنور حمادة سماقة بي : مصدر سابق ، ص 194 .

عدد السكان .[1] وعلى حين كانت مساحة الأراضي الكلية في كوريا الجنوبية (98.7) الف كم^2 فان نسبة الأراضي الصالحة للزراعة بلغت نسبة الأراضي سنة 1990 (19.8)% من مجموع المساحة الكلية وانخفضت في سنة 2005 إلى (16.6)% .[2]

2. نصيب الفرد من الأراضي الصالحة المزرعة والأراضي المزروعة بصورة دائمة :

Available and permanent crop land per capital

تشمل الأراضي المزروعة بصورة دائمة والأراضي المزروعة بمحاصيل تشغل الأرض لمدة طويلة ولا تحتاج إلى أن تزرع من جديد بعد كل موسم حصاد ، بما في ذلك شجيرات الأزهار وأشجار الفواكه والجوز والكروم ، ويعكس هذا المؤشر قدرة الأراضي على تلبية احتياجات السكان الزراعية ، ويحسب هذا المؤشر بقسمة مساحة الأراضي على عدد السكان في سنة معينة ويقاس بالمتر المربع .[3] إذ بلغت الأراضي المزروعة بصورة دائمة في سنة 1990 (1.6%)وفي سنة 2005 (2.0%) وبلغ نصيب الفرد في سنة 1990 (492.0) كم^2 وفي سنة 2005 (381.2) كم^2 .[4] هذا يعني أن نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة بصورة دائمة قد انخفض (110.8) كم^2 ، وهي مساحة كبيرة وإذا ما استمرت على هذه التنازل سوف تودي إلى أبعاد بيئية خطيرة .

رابعاً : المؤشرات المؤسسية (الخدمية) وتتضمن المؤشرات الآتية :-

1. الحصول على المعلومات ويقسم إلى :-

أ- عدد أجهزة التلفزيون والراديو لكل 1000 نسمة :

ب- عدد الصحف اليومية لكل 1000 نسمة .

ت- عدد الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة :

ث- عدد خطوط الهاتف الرئيسة لكل 1000 نسمة :

ج- عدد المشتركين في الانترنيت / مستخدمي الانترنيت لكل 1000 نسمة :

تقيس كل هذه المؤشرات مدى مشاركة البلدان في الحصول على المعلومات ودرجة التطور في أي بلد كان . إذ بلغ عدد الحواسيب الشخصية والهاتف ومستخدمي الانترنيت لكوريا في سنتي 1990 و2005 كالآتي (2 ،794) بالنسبة للحواسيب الشخصية ، و(310 ، 492) بالنسبة للهواتف الرئيسة (0 ، 684) لسنة 2005 بالنسبة لمستخدمي الانترنيت ، وعند الموازنة مع

---

[1] أيوب أنور حمد سماقة بي : مصدر سابق ، ص 195 .

[2] . op – cit , p. 131 . www.ADB.Org

[3] أيوب أنور حمد سماقة بي : مصدر سابق ، ص 196 .

[1] . op – cit , p 131.www.ADB.org

الولايات المتحدة الأمريكية وبالتسلسل نفسه والسنوات نفسها بلغت المؤشرات كالآتي(21 ،680) بالنسبة للحواسيب الشخصية ، و(545 ، 606) بالنسبة للهواتف الرئيسية ، و(8 ،630) بالنسبة لمستخدمي الانترنيت .[1] من المؤشرات أعلاه نلاحظ أن كوريا الجنوبية في مصاف الدول المتقدمة في تقنية المعلومات والاتصالات وذلك بفعل الثورة المعلوماتية التي تتمتع بها كوريا . وعند تناول تقرير التنمية الإنسانية العربية نرى أن كوريا متخلفة كثيرا عن الولايات المتحدة الأمريكية إذ بلغت عدد الصحف اليومية لكل 1000 نسمة لسنة 1996 (393.0) % لسنة 1996 ، وعدد أجهزة المذياع (1033.0) % لسنة 1997 ، وعدد أجهزة التلفاز (346.0) % لسنة 1998 ، وعدد مشتركي الانترنت ، والحاسبة الشخصية (4.0) % و (0.1) % على التوالي لسنة 2000 ، وعند الموازنة بالولايات المتحدة للسنوات نفسها وبالترتيب نفسه بلغت النسب المئوية (215.0)% صحيفة ، (2146.0) % مذياعًا ، (847.0) % تلفازًا ، (398.0) % هاتف محمول ، (295.2) % حواسيب الانترنت .[2] نلاحظ من النسب أعلاه أن كوريا متقدمة على حسب هذا التقرير في الصحف ، على حين النسب البقية هي متدنية جدا وكادت الولايات المتحدة تفوقها عشرات المرات .

2. العلم والتكنولوجيا ويتضمن :-

أ- عدد العلماء والمهندسين العاملين في البحث والتطوير لكل مليون نسمة : بلغ العدد إلى كوريا الجنوبية لسنة 2000 (2139.0) % لكل مليون من السكان ، على حين بلغ إلى أمريكا للسنة نفسها (4103.0) % لكل مليون نسمة من السكان .[3] هذا يعني أن أمريكا تفوق كوريا بمقدار الضعف في عدد العلماء والمهندسين .

ب- الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي : بلغت النسبة إلى كوريا من سنة 2000 إلى 2005 (2.6) والى الولايات المتحدة الأمريكية للمدة نفسها (2.7) % من GDP وهذا يدل على اندفاع كوريا نحو البحث والتطوير وتحفيز الإبداعات والاختراعات .[4]

---

[2] United Nations Development Program (UNDP) :Human Development Report 2007 -2008, op – cit .p 273 .

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي : تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 ، المطبعة الوطنية ، عمان ، الاردن ،2003، ص 194 .

[3] المصدر السابق ، نفس المكان .

[3] United Nations Development Program (UNDP) : Human Development Report 2007 -2008, op – cit .p 273 .

نستنتج مما سبق أن مؤشرات التنمية المستدامة لم تأتِ على مستوى واحد من التطور وإنما جاءت بعضها مرتفعة وبعضها الآخر متوسط وبعضها الآخر متدنٍ ، وان الجهد الإنمائي قد اثر تأثيراً ايجابياً فقط على مؤشرات التنمية المستدامة الاقتصادية ، وجاء تأثيره محدوداً على مؤشرات التنمية المستدامة الاجتماعية ، على حين لم تتأثر المؤشرات البيئية فأن الجهد الإنمائي لم يؤثر عليها بالكامل وكذلك المؤشرات المؤسسية . وهذا ما يؤكد مشكلة بحثنا القائلة إن عدم دمج البعد البيئي في عملية التخطيط يودي إلى عرقلة عملية التنمية المستدامة ، هذا يعني أن كوريا الجنوبية جاء تضمينها إلى الأبعاد البيئية في عمليات التخطيط ضعيفة مما أدى إلى ظهور مؤشرات التنمية المستدامة البيئية والمؤسسية مترديةً .

المبحث الثاني

دراسة مؤشرات التنمية المستدامة لاندونيسيا

في المبحث السابق تم التعرف الى طبيعة مؤشرات التنمية المستدامة من حيث المفهوم وطريقة القياس لكل مؤشر تمت دراسته ، والآن سنتحدث عن المؤشرات التي تم التطرق إليها لاحقا وللمدة نفسها الزمنية فيما يخص اندونيسيا .

1. المؤشرات الاقتصادية

أ- نصيب ألفرد من الناتج المحلي الإجمالي : Per Captia GDP

ان نصيب ألفرد السنوي في اندونيسيا شهد ارتفاعًا ملحوظًا إذ بلغ في سنة 1985 (4593) دولار وبالأسعار الثابتة وفي سنة 2006 (9217) دولار وبمعدل نمو للمدة 1985 – 2000 بلغ (5.15-%) واخذ يرتفع إذ بلغ في نهاية المدة (3.21%) (انظر الشكل الآتي)

(شكل – 26)

متوسط نصيب ألفرد السنوي من الناتج المحلي الإجمالي لاندونيسيا

للمدة (1985- 2006)

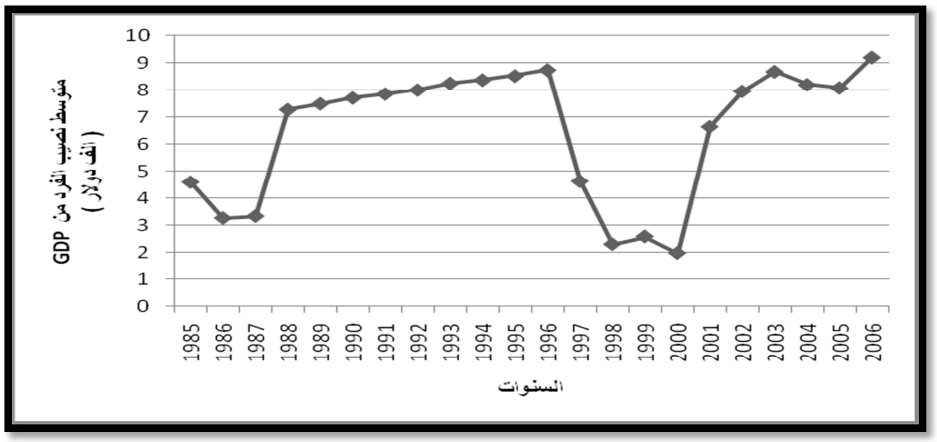

المصدر : الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات (جدول – 9)

من (الجدول- 9) في قائمة الملاحق نلاحظ أن التطور في متوسط نصيب ألفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد رافق التطور نفسه في الـGDP ، إذ إن سنة 2006 الذي بلغ فيها GDP ومتوسط نصيب ألفرد أعلى مستواهما ، وان التطور المتوازن بينهما يدل على أن الحكومة لديها سياسة توزيعية منتظمة ، وهذا من شأنه ان يدعم التنمية المستدامة التي تهدف إلى توفير الحياة الحرة الكريمة للإنسان .

ب- صادرات السلع والخدمات كنسبة مئوية من واردات السلع والخدمات :

Exports of goods and services As Percentage from Imports of goods and services

إن نسبة الصادرات إلى الواردات لاندونيسيا لم تشهد قيمة سالبة مطلقا عبر المدة المدروسة وهذا يشير إلى كفاءة أداء الاقتصاد الاندونيسي ، فقد كانت في ارتفاع مستمر ولكن أصابها بعض الانخفاض لاسيما في سنة 2004 بسبب إعصار تسونامي الذي تضررت منه اندونيسيا كثيراً أذ ادى الى انخفاض توافد السائحين الأجانب وانخفاض الإيداعات في المصارف الاندونيسية فضًلا على المناخ الذي ساد آنذاك حول المخاطرة في الاستثمار في الاقتصاد الاندونيسي والشكل أدناه يبين تطور صادرات السلع والخدمات إلى واردات السلع والخدمات لاندونيسيا .

(شكل – 27)

تطور الصادرات إلى الواردات لاندونيسيا للمدة (1985- 2006)

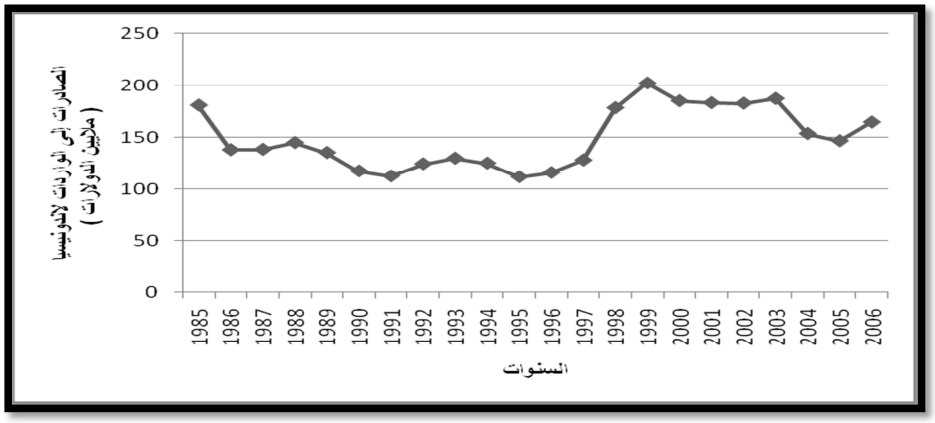

المصدر : الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات (جدول – 10)

نلاحظ من الشكل أعلاه إن اقل نقطة كانت في سنة 1995 وذلك نتيجة للاضطرابات السياسية آنذاك وعملية تشكيل حكومة وحدة وطنية ، أما بعدها فقد بدأت الصادرات ترتفع قياسًا الى الواردات وحققت أعلى نسبة في 1999 بلغت (202.68 %) وهذا يشير إلى رغبة الحكومة الاندونيسية في تحسين وضعها الاقتصادي حتى يمكن أن ينعكس على بقية القطاعات الاقتصادية .

ت- نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة : Annual Energy consumption per capita

من (الجدول – 11) نلاحظ أن نصيب ألفرد السنوي من استهلاك الطاقة قد بلغ في سنة 1985 (0.12699) طن متري للفرد وازدادت إلى (0.22531) طن متري للفرد في نهاية المدة وبمعدل نمو مركب للمدة 1985 – 2000 بلغ (3 %) وللمدة 1985 – 2006 (2.6 %) أي بمعدل نمو انخفض في اثناء السنوات الست الأخيرة بمقدار (0.4 %) وهي نسبة نمو قليلة ومشجعة على التنمية المستدامة إذ إنها ليست مع الاستغلال المفرط للطاقة حيث إن اغلب أنواع الطاقة مثل (النفط الخام بأنواعه ، الغاز الطبيعي ، المعادن) هي موارد ناضبة ومن ثم من الأرجح أن يتم استغلالها بالصورة التي تنسجم وأهميتها الإستراتيجية ولاسيما أنها أصبحت الآن تعتمد عليها المقدرة الاقتصادية لأي بلد في العالم ، إلا أن اندونيسيا طبقاً لمعدلات النمو المركب لم تضغط على موارد الطاقة بالصورة الكبيرة وإنما كان التطور متدرجاً طبقاً للاحتياجات الضرورية والشكل أدناه يبين استهلاك الطاقة في اندونيسيا .

(شكل –28)

نصيب ألفرد السنوي من استهلاك الطاقة التجارية لاندونيسيا للمدة (1985- 2006)

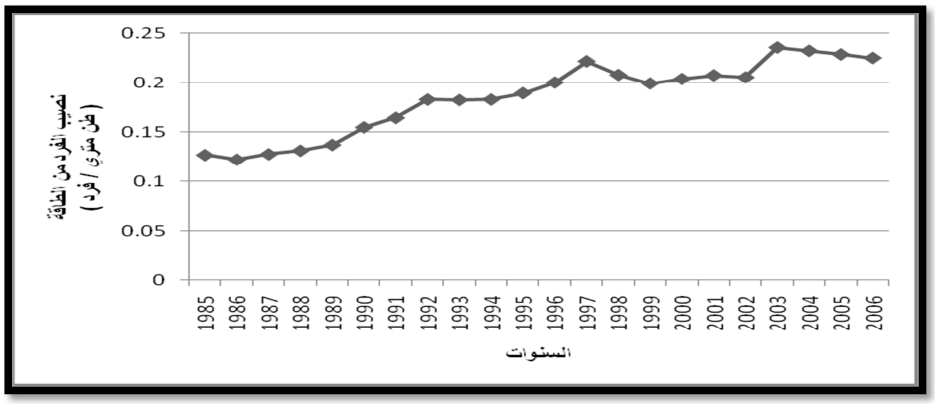

المصدر : الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات (جدول – 11)

ث- نسبة رصيد الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي : Current account balance as a percentage of GDP

يعد رصيد الحساب الجاري من القوة الدافعة للتنمية المستدامة إذ يمكن عبره الوقوف على طبيعة النشاط الاقتصادي والتعاملات اليومية التي تجري بين اندونيسيا والعالم الخارجي ، فمنذ بداية المدة عام 1988 عانت اندونيسيا من تردي الحساب الجاري إلى سنة 1995 ولكن بعد هذه

السنة تم استعاده اندونيسيا لرصيدها من الحساب الجاري فبلغ في سنة 2000 (4.8) % وهي أعلى قيمة تم تحقيقها للمدة الكاملة ، والشكل البياني يوضح ذلك .

(شكل – 29)

رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لاندونيسيا للمدة (1988- 2006)

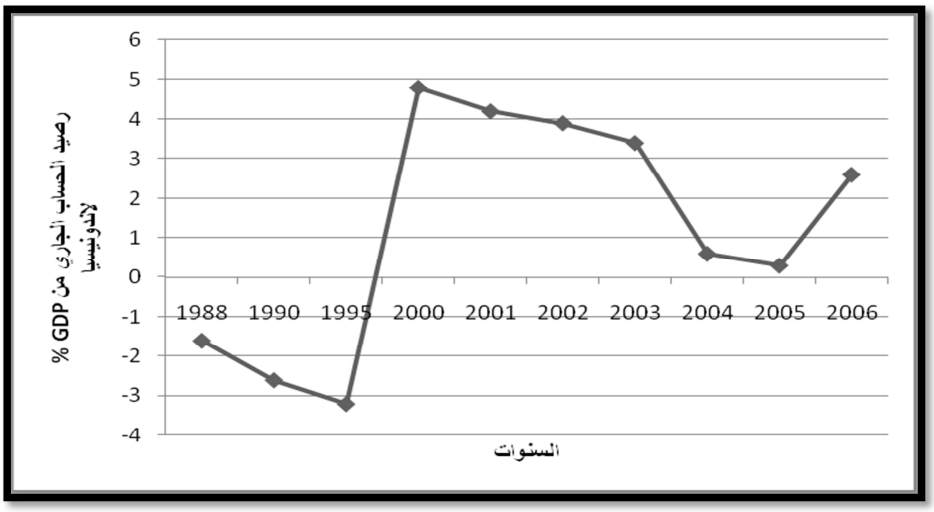

المصدر : الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات (جدول – 12)

ج- نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي : Debt / GDP

استنادا إلى (الجدول – 13) في قائمة الملاحق وفي ضوء الاتفاقات المعقودة بين اندونيسيا وصندوق النقد الدولي التي أوقعت اندونيسيا في حبائل المديونية الخارجية إذ بلغت في سنة 1988 نسبة الدين الخارجي منGDP (63.9%) وفي سنة 1995 (63.4%) وبمعدل نمو مركب للمدة 1988 – 2006 بلغ (3.4- %) أي إن الدين الخارجي نما بمعدل سالب وهذا ما لا ينطبق مع هدف التنمية المستدامة ، ففي سنة 2003 بدأت اندونيسيا تسيطر على كيفية إدارة وإعادة جدولة ديونها إذ بدأ انخفاض الدين / GDP فقد بلغ في سنة 2003 (60.7%) وفي سنة 2006 (45.1%) والشكل أدناه يوضح ذلك .

(شكل – 30)

الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لاندونيسيا للمدة (1988- 2006)

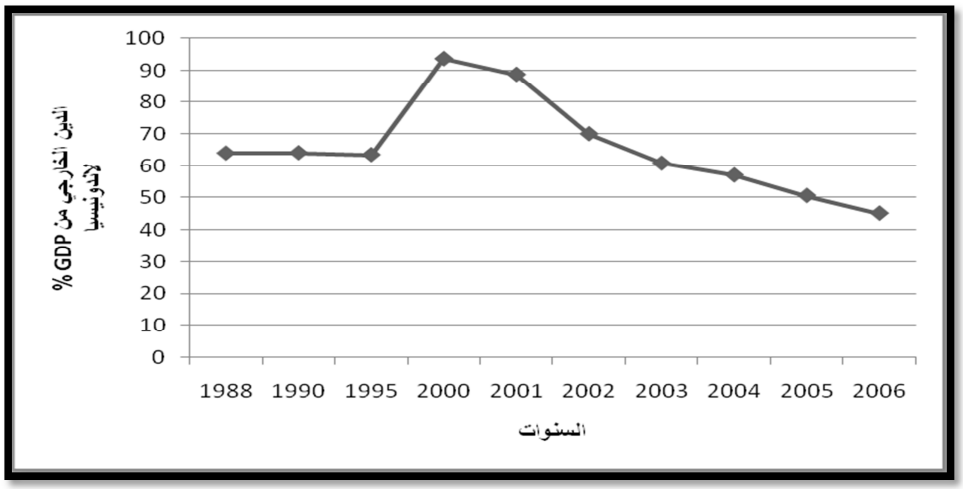

المصدر : الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات (جدول – 13)

2. المؤشرات الاجتماعية

أ- معدل البطالة : Unemployment rate

إن انخفاض معدلات البطالة يخدم عملية التنمية المستدامة من جوانب عدة ، إذ إن الأشخاص العاطلين عن العمل إذا لم تتوفر لهم فرصة الحصول على العمل قد يذهبون إلى أعمال غير مشروعة تمس الاقتصاد بشكل كبير وهذا يؤدي إلى التفريط في عملية الاستخدام ، فضلًا على أن معدلات البطالة العالية غالبًا ما تشكل اضطرابات في الداخل ومن ثم تجعل استدامة الحكم ضعيفة وهذا أيضاً يضعف استمرارية التنمية المستدامة ، وفي اندونيسيا بلغت معدلات البطالة سنة 1985 (2.1 %) من مجموع القوى العاملة (63826) ألف عاطل وانخفضت شيئاً فشيئاً إلى أن وصلت في سنة 2006 (0.4 %) وهذا يشير إلى ان الحكومة الاندونيسية تقوم بعملية توظيف قوة العمل مع الزمن وان معدل البطالة انخفض باستمرار والشكل أدناه يوضح ذلك .

(شكل – 31)

معدلات البطالة لاندونيسيا للمدة (1985- 2006)

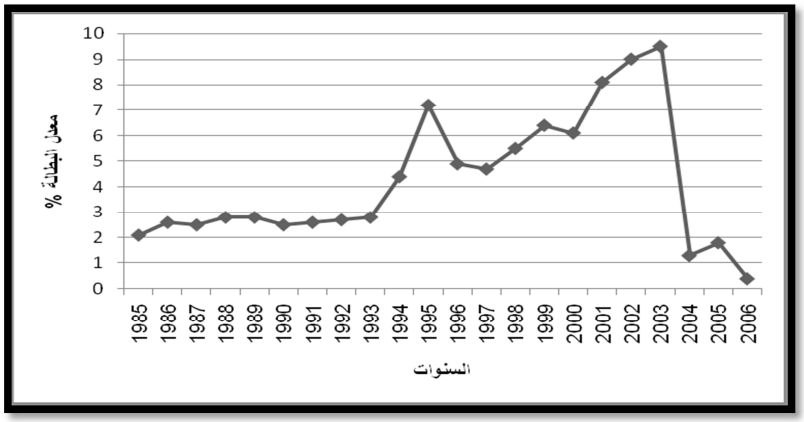

المصدر : الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات (جدول – 14)

ب- مؤشر ألفقر البشري

بلغ مؤشر ألفقر البشري لاندونيسيا (18.2 %) وكان ترتيبها بالنسبة إلى بلدان العالم جميعها جاء بالمرتبة 47 ، فهي تعد متأخرة عن كوريا الجنوبية التي جاء ترتيبها على حسب مؤشرات الفقر البشري في المرتبة 26 وذلك سنة 2007 . [1]

ت- **السكان الذين يعيشون تحت خط ألفقر** : بلغت نسبة السكان الذين يعشون تحت خط ألفقر الوطني لاندونيسيا (16.7)% في سنة 2004 وبلغت نسبة السكان الذين يحصلون على اقل من دولار واحد في اليوم للسنة نفسها (18.5)% ، على حين نرى في كوريا ان نسبة السكان تحت خط ألفقر بلغت (5.0) % ، وهذا يدل على أن اندونيسيا تعاني من ألفقر .[2]

ث- **معدل النمو السكاني :** Population growth rate

لا يخفى على احد أن اندونيسيا من حيث عدد السكان تأتي في مراحل متقدمة في ضمن مجوعة الصين ، الهند ونلاحظ عبر (الجدول – 15) أن معدل النمو السكاني قد استقر عبر العقد الأخير من الثمانينيات عند 2.8 % وبعد التسعينيات انخفض أيضاً واستقر عند 1.7 % ومن ثم وصل في الألفية الثانية إلى 1.2 % من مجموع القوى العاملة ، وهذا يدل على أن اندونيسيا تهدف إلى الحد من الازدياد المطرد للسكان لان الزيادة تؤدي إلى الضغط على الموارد الطبيعية

---

(1) . p 239 . www.ADB.org
(2) ibid . p 118 .

والإهمال وكثرة النفايات والعبث غير المسؤول في الموارد والشكل أدناه يوضح الانخفاض المتدرج لمعدلات النمو السكاني .

(شكل – 32)

الانخفاض المتدرج في معدلات النمو السكاني للمدة (1985- 2006)

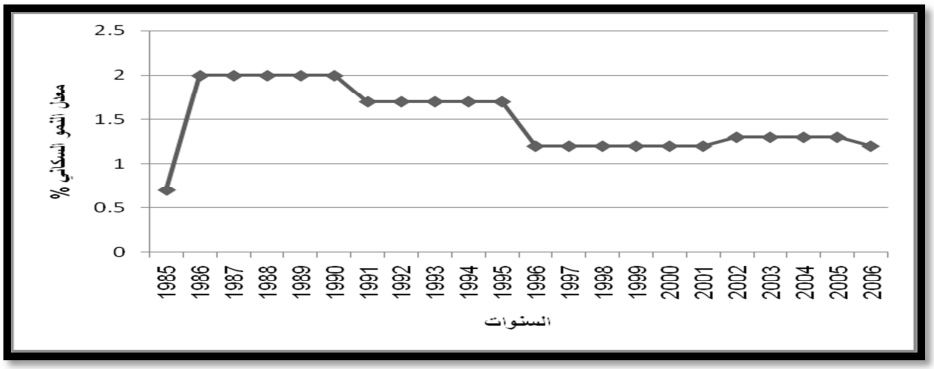

المصدر : الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات (جدول – 15)

ج- **معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين** : بلغت نسبة السكان الذين يقرؤون ويكتبون في اندونيسيا للسنة 1990 (96.5) % من مجموع السكان وارتفعت بين سنتي 2000- 2004 إلى نسبة (99) % من مجموع السكان ، وعند موازنتها بكوريا نجدها قريبة جدا منها إذ إن في كوريا كانت النسبة (99) % من مجموع السكان .[1] هذا يعني أن معدلات الأمية قليلة جدا بين البالغين ولا تتجاوز 1% من مجموع السكان البالغين .

ح- **النسبة الإجمالية للالتحاق بالمدارس الثانوية :**

بلغت النسبة الإجمالية للالتحاق بالمدارس الثانوية لاندونيسيا لسنة 1991 للإناث والذكور ما نسبته (54.5)% من مجموع السكان وارتفعت النسبة للسنة 2005 إلى (63)% من مجموع السكان ، وهنا نجد أن اندونيسيا متخلفة كثيراً عن كوريا في التعليم الثانوي إذ إن النسبة في كوريا كانت (95)% من مجموع السكان .[2]

خ- **متوسط العمر المتوقع للولادة** : إن العمر المتوقع للولادة لاندونيسيا قد بلغ (69.7) سنة في 2005 .[3] وعند موازنتها بكوريا نجد إن اندونيسيا متخلفة عن كوريا بحوالي 7 سنوات.

---

(1) www.ADB.org. op – cit , p 122 .
(2) . op- cit , p 121 . www.ADBorg
(3) (UNDP) : Human Development Report , 2007 - 2008 ,op - cit , p 231.

د- **عدد السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة** : بلغت النسبة لدى اندونيسيا (46)% من الذين يحصلون على مياه مأمونة في سنة 1990 ، وارتفعت في سنة 2004 إلى (55)% .[1] وهي نسب بعيده عن كوريا إذ إن كوريا بلغت النسبة فيها (97) % .

ذ- **عدد السكان الذين لا يحصلون على الخدمات الصحية** : بلغت النسبة لاندونيسيا للمدة الممتدة بين 1987 – 1990 حوالي (43) % .[2] وهي نسبة قليلة قياسا بكوريا التي بلغت النسبة فيها (100)% من مجموع السكان .

ر- **عدد السكان الذين لا يحصلون على المرافق الصحية** : بلغت نسبة الحاصلين على المرافق الصحية في سنة 1990 (65) ، (37) % للمدينة والريف على التوالي وارتفعت النسبة في سنة 2004 إلى (73) ، (40) % للمدينة والريف على التوالي أيضا .[3] وعند موازنتها بكوريا نلاحظ ان اندونيسيا متخلفة إذ إن كوريا بلغ الحاصلون فيها على الخدمات الصحية (100) % .

ز- **النسبة المئوية للسكان في المناطق الحضرية** : **Percentage of populations in urban** areas

إن التنمية المستدامة ليست مع زيادة إعداد السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية بالصورة المطلقة ، وإنما تكون أكثر انسجاماً مع تقديم الخدمات بصورة كاملة للأشخاص الساكنين في المدن والأرياف على حد سواء ومن ثم تميل إلى العناية بكليهما في تحقيق التوازن.

فقد شهدت النسب المئوية في المناطق الحضرية معدلات نمو واضحة بلغت في سنة 2000 (42.1 %) وبمعدل نمو مركب للمدة 1985 – 2000 (2.32) ومعدل نمو للمدة كاملة (2.74) بنسبة زيادة عن معدل النمو السابق (0.42) وان هذه النسب تنطبق مع هدف التنمية المستدامة والشكل أدناه يوضح هذا التطور .

---

[1] (UNDP) : Human Development Report , 2007 - 2008 ,op - cit , , p 253.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : تقرير التنمية البشرية 1993 ، مصدر سابق ، 158 .

[3] www.ADB.org. op – cit , p 113 .

(شكل – 33)

النسب المئوية للسكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية لاندونيسيا

للمدة (1985- 2006)

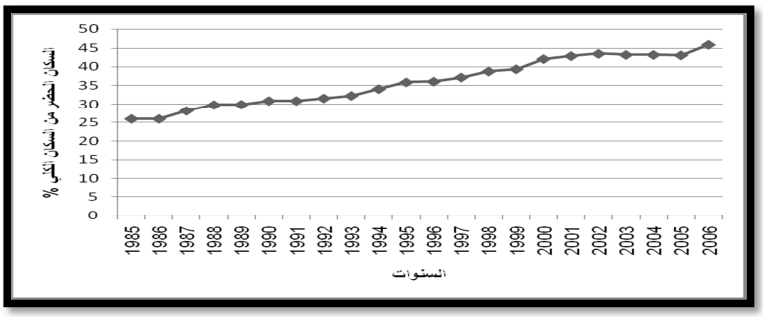

المصدر : الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات (جدول – 16)

3. المؤشرات البيئية

أ- **نصيب ألفرد من الأراضي الزراعية :** بلغت مساحة الأراضي الزراعية الكلية (1811.6) كم^2 لسنة 2005 وكانت الأراضي الصالحة للزراعة (11.2)% في سنة 1990 وبلغت في سنة 2005 إلى (12.7) % .[1] ومن ملاحظة كلا البلدين نجد أن الأراضي الصالحة للزراعة قد انخفضت من سنة 1990 إلى سنة 2005 ولكن جاءت كوريا أفضل قليلاً من اندونيسيا .

ب- **نصيب ألفرد من الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي الصالحة بصورة دائمة :** بلغت الأراضي الصالحة للزراعة بصورة دائمة في سنة 1990 (6.5) % وفي سنة 2005 (7.5) % وبلغ متوسط نصيب الفرد منها للسنين على التوالي (1782.4) و (1664.4) م^2 على التوالي .[2] وهي مساحات تفوق كوريا نظراً لطبيعة اندونيسيا الزراعية ومساحات اندونيسيا الواسعة قياساً بكوريا التي تعد دولة ذات مساحة صغيرة أو متوسطة .

ت- التغير في مساحة الغابات : بلغت نسبة الأرض المغطاة بالغابات للمدة من 1990 – 2005 (64.3) (48.8) % وبلغ معدل التغير السنوي (2.0) .[3] ويلاحظ من النسب أعلاه أن الانخفاض كان كبيراً إذ بلغت نسبته 15 % وهذا مالا ينطبق مع أهداف التنمية المستدامة .

---

(1) , op – cit , p 131 . www.ADB.org
(2) ibid : p131 .
(3) ibid : p123 .

4. المؤشرات المؤسسية :

أ- **عدد أجهزة التلفزيون والراديو لكل 1000 نسمة :** بلغت عدد أجهزة الراديو لسنة 1997 لاندونيسيا (156.0) وبلغت أجهزة التلفاز (136.0) .[1]

ب- **عدد الصحف اليومية لكل 1000 نسمة :** بلغ معدل عدد الصحف اليومية لكل 1000 نسمة لسنة 1996 (24.0) .[2]

ت- **عدد الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة :** بلغت النسب للسنوات 1990 ، 2000 ، 2005 (0.11) (1.02) (1.36) لكل 100 نسمة .[3]

ث- **عدد خطوط الهاتف الرئيسة لكل 1000 نسمة :** بلغت عدد خطوط الهاتف الرئيسية لكل 1000 نسمة (31.0) لسنة 2000 .[4] وبلغت النسبة لسنة 1990 ، 2000 ، 2005 لكل 100 نسمة (0.60) (5.01) (26.79) .[5]

ج- **عدد المشتركين في الانترنيت لكل 1000 نسمة :** بلغت النسبة لاندونيسيا (0.1) لسنة 2000 .[6] وللأعوام 1990 ، 2000 ، 2005 (0.03) (0.925) (7.18) .[7]

ح- **عدد العلماء والمهندسين العاملين في البحث والتطوير لكل مليون نسمة :** بلغ عدد العلماء والمهندسين في سنة 2000 (175.4) لكل مليون نسمة على حين كانوا في سنة 1990 (99) .[8]

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ـ الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي : تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 ، مصدر سابق ، ص 193 .

[2] المصدر السابق : نفس الصفحة .

[3] : op - citwww.ADB.org : p 116.

[4] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ـ الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي : تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 ، مصدر سابق ، 193 .

[5] . op – cit , p 116 . www.ADB.org

[6] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ـ الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي : تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 ، مصدر سابق ، 193 .

[7] . op – cit , p 116 . www.ADB.org

[8] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ـ الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي : تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 ، مصدر سابق ، 196 - 199 .

المبحث الثالث

دراسة بعض مؤشرات التنمية المستدامة للعراق

تزايد الاهتمام العالمي والمحلي وخا□ة بعد الانفتاح الاقتصادي خلال السنين الأخيرة بموقع العراق من مؤشرات التنمية المستدامة وعملية إعادة الأعمار ، وهو أمر يمثل وجهاً أساسياً من وجوه الحدث الكبير الذي شهده العراق والمنطقة منذ 9/ 2003/4 وتغير النظام السياسي .

ومع إن هذه التجربة تنطوي على أبعاد كثيرة ، إلا إن البعد الإنمائي وما يقترن به من مساهمات دولية يكتسب أهمية خا□ة ويحمل دلالات فكرية وسياسية جديرة بالدراسة والمراجعة ، فهذه التجربة التي تتابعت فصولها خلال السنوات الأخيرة ، تطرح بإلحاح إعادة تقييم العديد من القضايا في مجال التخطيط والتنمية بوجه عام ، والآليات والأدوات المطلوبة للنهوض بهذه المهمة .[1]

هذا ونحاول إن نذكر في هذه الفقرة بعض المؤشرات التي يمكن إن تعبر عن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية ونرى من خلالها طبيعة مؤشرات التنمية المستدامة وفيما إذا كانت التنمية المستدامة لها مقومات في العراق أم لا ؟ .

أولا : تحليل مؤشرات التنمية المستدامة للعراق

1. المؤشرات الاقتصادية

أ. متوسط نصيب الفرد من GDP

إن متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي شهد ارتفاعا ًواضحاً (انظر الجدول – 17 في قائمة الملاحق) فقد بلغ في عام 1995 (208477.0) دينار واخذ بالارتفاع إلى إن و□ل في عام 2005 إلى (2288741.0) دينار ولكن نلاحظ من الجدول إن سنة 2003 قد شهد متوسط دخل الفرد انخفاض كبير إذ بلغ (1123227.0) دينار وذلك نتيجة الاحتلال الأمريكي وما خلفه من دمار للبنية التحتية للاقتصاد العراقي إذ ازدادت الأوضاع المعيشية سوءاً وانهارت مؤسسات التصنيع وأ□بح عدد كبير من المواطنين يعانون من البطالة . والشكل أدناه يبين متوسط نصيب الفرد من الـGDP للعراق .

[1] د. مهدي الحافظ : التنمية المستدامة في ظل الصراع الدائر في العراق ، نص البحث التي قدمت إلى اجتماع خبراء التنمية الذي نظمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا) المنعقد في بيروت بتاريخ 27 – 28 حزيران ، 2008 ، ص 1 .

(شكل - 34)

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للعراق للمدة (1998 – 2005)

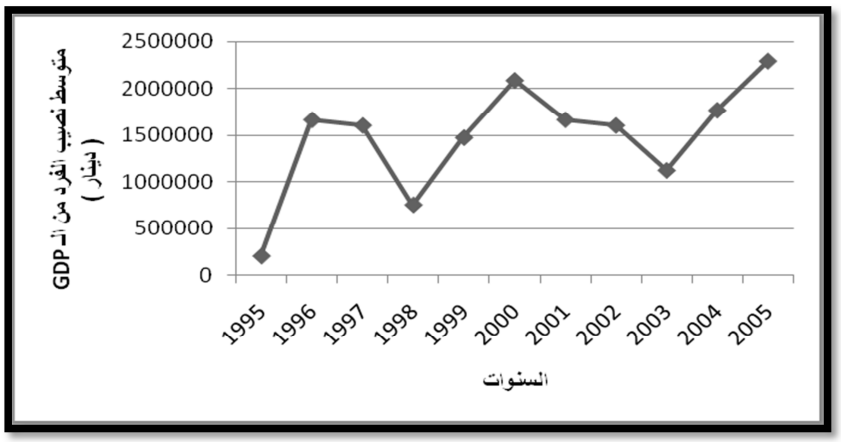

المصدر : الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات (جدول – 17)

ب. صادرات السلع والخدمات / واردات السلع والخدمات

تلعب التجارة الخارجية دورا مهما في خلق التوازن بين العرض والطلب وسد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك المتحقق في الداخل ، كما أنها تساعد في سد العجز الحا□ل في الطاقة الإنتاجية وتزداد هذه الأهمية بالنسبة إلى الدول النامية لكون التغيرات التي تحدث في بنية التجارة الخارجية تعبر عن التغيرات الحا□لة في هيكل الاقتصاد وبنيته ، وفي العراق ازدادت عوائد النفط بشكل كبير وأدى ذلك إلى خلق فجوة بين العرض الكلي والطلب مما اضطر الدولة إلى أن تلجأ إلى الاستيراد لكون الجهاز الإنتاجي يتسم بعدم المرونة وعدم الاستقرار .[1]

إن القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي تتسم بكونها ضعيفة باستثناء □ادرات العراق من النفط الخام ، وذلك لأسباب عديدة منها سياسية واقتصادية وإدارية ، ومن ملاحظة نسبة الصادرات إلى الواردات (الجدول – 17 في قائمة الملاحق) نجد إن أعلى قيمة كانت عام 1998 إذ بلغت (28.04) % ، وأدنى قيمة كانت عام 2004 إذ بلغت (0.10) % وذلك نتيجة الاحتلال الأمريكي الذي تسبب في إغلاق العديد من المعامل والورش والتي كان عددها عام 1990 بـ(59413) وحدة □ناعية ليصبح العدد الإجمالي (30) ألف عام 1994 و(17500) سنة 2002 من ضمنها (1500) منشاة كبيرة يعمل فيها 10 أشخاص فأكثر فبلغت نسبة الصناعات المتوقفة عن العمل 80% عام 2003 وهي نسبة مرتفعة جدا خصو□ا عندما وجدت الصناعات العراقية

[1] د. كامل علاوي كاظم : دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد العراقي ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، عدد خاص من بحوث ومناقشات الندوة العلمية الأولى لقسم الاقتصاد في كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة الكوفة ، تحت عنوان (قراءة في مستقبل الاقتصاد العراقي) ، الأربعاء 19 كانون الثاني يناير ، العدد 2 ، 2005 ، ص 8 – 9 .

نفسها بعد الاحتلال أمام تدفق هائل لسلع قادمة من الخارج ، تتمتع بميزات تنافسية أفضل من السلع المحلية وتباع بأسعار ارخص ، الأمر الذي أدى إلى تهميش وتعطيل الكثير من الصناعات المحلية .[1] فأ□بح العراق مستورداً أكثر مما هو مصدر. ونلاحظ إن القيم مضطربة وغير متوازنة والذي يدل على عدم استقرار السياسة الخارجية للبلد وعند مقارنة واقع المؤشر التنموي مع اندونيسيا نلاحظ إن الأخيرة حققت معدل نمو (7%) في نسبة الصادرات إلى الاستيرادات ، بينما العراق فكان معدل النمو (7.9)% .

ت. الاستثمار الإجمالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي : إن مناخ الاستثمار الذي يعني (مجموعة من العوامل التي تشكل البيئة العاملة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والقانونية وغيرها ، والتي تؤثر بطريقة مباشرة ، أو غير مباشرة في أداء الاستثمار وربحيته كالسياسات الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية والسياسية واستقرارهما والإطار القانوني والإداري والمؤسساتي الذي يحكم الاستثمارات الأجنبية).[2] لم يكن ملائماً للاستثمار في العراق وذلك نتيجة مجموعة عوامل شكلت معوقات تقف أمام المستثمر وهي كما يلي :[3]

1) الفساد الإداري والمالي : تعاني معظم دول العالم المتقدمة منها والنامية وبدرجات متفاوتة من مظاهر الفساد الإداري ، إلا إن الفساد يزداد في النامية مقارنةً بالمتقدمة وفي تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2005 احتل العراق المرتبة (137) من بين (159) دولة ولا يتقدم على العراق ضمن الدول العربية سوى السودان والصومال في المرتبة (144) .
2) ارتفاع مستوى التضخم : إن معدل التضخم تجاوز الرقم الـ 76 % في أب 2006، وجاءت الظاهرة التضخمية الراهنة تحت تأثير متزايد في تقلب أوضاع الاقتصاد الحقيقي وبالذات الزراعة والصناعة والنقل والموا□لات والطاقة وبالتالي عدم استقرار الاقتصاد الكلي .
3) ضعف القطاع المالي : إن القطاع المالي له أهمية كبيره في جذب الاستثمارات الأجنبية لأنها تسهل حصول المستثمر على الموارد المالية ، يستحوذ القطاع الحكومي على 90 % من النشاط المصرفي ، ويقدر إجمالي موجودات القطاع المصرفي في العراق حسب

---

[1] http: //www.freebab.com/inp/view.asp?ID=8012.
سلام إبراهيم كبة : التنمية المستدامة في العراق الحديث / الجزء الخامس ، تاريخ النشر 27 / 09 / 2007
[2] أ.د. نبيل جعفر عبد الرضا : الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط ، الطبعة الأولى ، مؤسسة وارث الثقافية ، 2008 ، ص 110 .
[3] المصدر السابق : ص 116 - 117 .

تقديرات البنك الدولي بـ (2)مليار دولار وهو ما يمثل 8 % فقط من GDP مما يعكس الدور الهامشي الذي يؤديه القطاع في أداء مهامه .

4) عدم الاستقرار الأمني : يشكل عدم استقرار الأمن في العراق العقبة الكبرى أمام التدفقات الاستثمارية الواردة لأنه يزيد من كلفة الأمن والحماية للمشاريع الاستثمارية ويرفع أيضا من كلفة النقل ويجزئ السوق ويفاقم التضخم . وأدناه جدول يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارده للعراق .

(جدول - 8)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للعراق للفترة (1995- 2004) مليون دولار

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الاستثمار الأجنبي	2	1	1	7	-7	-3	-6	-2	5	300

المصدر : 1. **أ.د. نبيل جعفر عبد الرضا : الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط ، الطبعة الأولى ، مؤسسة وارث الثقافية ، 2008 ، ص 120 .**

2. **دراسات الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا : دراسات الحسابات القومية لمنطقة الاسكوا ، النشرة الخامسة والعشرون ، العدد 26 ، 2005 – 2006 ، ص 1/1 .**

لقد تضافرت جميع المعوقات أعلاه وأفرزت بيئة استثمارية غير مواتية ، وهذا ما يفسر ضعف تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى العراق والتي لم تزد عن مليوني دولار عام 1995 ، ثم انخفضت إلى (7-) مليون دولار عام 1999 ثم ازدادت إلى (300) مليون دولار عام 2004 ، وإذا ما تطرقنا إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة لفترة 1999 – 2004 في الجدول أعلاه نجدها لا تزيد على (304) مليون دولار وهي لا تشكل إلا قيمة محدودة . وبالمقارنة مع اندونيسيا نلاحظ إن نسبة الاستثمار الثابت إلى GDP كانت (71) و (72) % هذا يعني انها تزيد على نسبة الاستثمار العراقي بكثير وهذا يدل على ضعف مؤشرات التنمية المستدامة في العراق. إن التمعن في قيم (الجدول– 8) نلاحظ إن كل هذه الأرقام هي متدنية لان مشروع □غير يقام يحتاج إلى مئات الملايين من الدولارات خصو□ا مع وضع الاقتصاد العراقي الذي يحتاج إلى نفقات استثمارية عالية .

ث. نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة : إن العراق يعتمد على الطاقة الهيدروكربونية اعتماداً كاملاً في استهلاكه لضعف استخدام تقنيات الطاقات البديلة فيه ، فبلغ معدل استهلاك الطاقة عام 1993 (48) آلف طن متري والنسبة المئوية للتغير منذ عام 1993 كانت

(142)% ، وأيضا بلغت لعام 1995 (94) آلف طن متري والنسبة المئوية للتغير بين عام (1985- 1993) كانت (247) % .[1] وقد ذكرت دراسة أخرى للاسكوا إذ بلغ إجمالي الطاقة المستهلكة عام 2000 حوالي (290.70) (إلف طن مكافئ للنفط) وفي عام 2003 حوالي (298.50).[2] وعند المقارنة مع اندونيسيا نلاحظ في عام 2006 بلغ نصيب الفرد من الطاقة المستهلكة (0.22531) طن متري وهذا يدل على إن العراق نصيبه من الطاقة جاء أكثر من اندونيسيا وهذا يعود إلى أسباب عديدة منها ارتفاع عدد المركبات داخل العراق وخا□ة بعد عام 2003 ، عدم التأكيد على مصادر الطاقة البديلة ، ضعف استخدام التكنولوجيا الحديثة ، الهدر في استهلاك الطاقة .

ج. **مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من GDP** : بلغ الدين الخارجي للعراق من عام 1995 إلى عام 1999 (1398.0 ، 1447.0 ، 1202.0 ، 1070.0 ، 981.0) مليون دولار .[3] وخلال الفترة أعلاه كان على العراق اكبر الالتزامات المستحقة بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي نتيجة حرب الخليج إذ أ□بح مديناً إلى المجتمع الدولي , هذا من جانب ولاعتماده برنامج النفط مقابل الغذاء في عام 1996 .

ح. **مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة أو المتلقاة** : بلغ □افي المساعدات الإنمائية لعامي 1991 ، 1997 (552) (281) مليون دولار على التوالي ، وكان نصيب الفرد منها (29.6) (15.1) دولار .[4] كذلك بلغت □افي معونات التنمية الرسمية (116) مليون دولار لعامي 2001 – 2002 .[5]

2. المؤشرات الاجتماعية

أ. **السكان الذين لا يتيسر لهم الانتفاع بالمياه المأمونة والخدمات الصحية ومرافق التنظيف الصحي** : إن توافر درجة مرتفعة من الانتفاع بمياه الشرب المأمونة والخدمات الصحية ومرافق التنظيف الصحي أمر أساسي للتنمية المستدامة . فقد كانت خدمات المياه والصرف

---

(1) E.S.C.W.A : Application of Sustainable Development Indicators in the ESCOWA Member Countries – Analysis of Results , op – cit , p13 .

(2) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا) : ملامح قطرية وإقليمية لمؤشرات التنمية المستدامة لقطاعات مختارة في منطقة الاسكوا ، (1) قطاع الطاقة ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 2005 ، ص 13 .

(3) E.S.C.W.A : Application of Sustainable Development Indicators in the ESCWA Member Countries – Analysis of Results , op – cit , p15 .

(1) E.S.C.W.A : Application of Sustainable Development Indicators in the ESCWA Member Countries – Analysis of Results , op – cit , p15 .

(5) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي : تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004 ، نحو الحرية في الوطن العربي ، المطبعة الوطنية ، عمان ، الأردن ، ص 238 .

الصحي قبل حرب الخليج عام (1991) تعمل بشكل جيد وتستعمل التكنولوجيا السائده آنذاك وتدل البيانات الوارده من مصادر شتى بما فيه الأمم المتحدة إن مياه الشرب النقية كانت تصل بانتظام إلى (95 %) من سكان المناطق الحضرية والى (75%) من سكان الريف . وفي إثناء حرب الخليج (1991) تعرض العديد من محطات تنقية مياه الشرب ومحطات الضخ والمختبرات والأجهزة المتعلقة للتدمير الكلي أو الجزئي مما شكل خطورة ومشكلة مزمنة من المشكلات اليومية للمجتمع العراقي .[1]

لقد بلغت نسبة السكان الذين لا يحصلون على (المياه المأمونة) للمدة 1990- 1997 (33.0) و(الخدمات الصحية) للمدة 1981 – 1992 (13.0) % من مجموع السكان ، ويبلغ عدد السكان الذين لا يتوقع لهم بلوغ سن الأربعين من مجموع السكان (17.4) % ، إن المؤشرات أعلاه تؤشر وضعاً غير مشجعاً للتنمية المستدامة في العراق وذلك بسبب الحضر المفروض منذ أوائل التسعينات مما كان له الأثر على الوضع الصحي في العراق ، فلا يتوقع لأكثر من 17 في المائة من الأطفال العراقيين بلوغ سن الأربعين .[2] والجدول أدناه يوضح مؤشرات الاستدامة البيئية وكذلك نسبة الخدمات المقدمة إلى المواطنين سواء كانوا حضر أم ريف .

(جدول – 9)

يوضح مؤشرات قطاع البيئة في العراق

المؤشرات الإنمائية للألفية الثالثة (الاستدامة البيئية)	2000	2003	
1. نسبة توفير مياه شرب مأمونة			
• إجمالي	81	81	
• في الريف (% عدد السكان)	48	50	
• في الحضر (% عدد السكان)	96	97	
2. نسبة السكان المزودين بصرف صحي محسن			
• إجمالي	73	80	
• في الريف (% عدد السكان)	31	48	
• في الحضر (% عدد السكان)	93	95	
السنة	1995	2000	2003
1. معدل وفيات الأطفال دون الخمس سنوات (في 1000 من الولادات الحية)	122	125	125

المصدر : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا) : ملامح قطرية وإقليمية لمؤشرات التنمية المستدامة لقطاعات مختارة في منطقة الاسكوا ، (3) قطاع البيئة ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 2005 ، ص13 .

[1] د. احمد خليل الحسيني : تقييم ستراتيجية التنمية لإعادة الأعمار في العراق ، مجلة أبحاث عراقية ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية ، العدد 3 ، السنة الأولى ،2007 ، ص 15 .

[2] E.S.C.W.A : Application of Sustainable Development Indicators in the ESCOWA Member Countries – Analysis of Results , op – cit , p18 .

من الجدول أعلاه نلاحظ إن نسبة توفر مياه شرب مأمونة كانت منخفضة إذ بلغت النسبة (81) واستمرت ثابتة إلى عام 2003 هذا يعني إن (19) % من السكان غير مشمولين بشبكة مياه □حية ، وتعد نسبة العراق منخفضة قياساً بكوريا التي بلغت فيها النسبة 97 % وهذا له تأثيرات جانبية كبيرة على دوامة العيش ، وكذلك نلاحظ إن جميع المؤشرات منخفضة ودون مستوى الطموح ولا تهدف إلى تنمية اجتماعية مستدامة .

كذلك بلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة ولكل ألف مولود حي في عام 1990 (50) وفي عام 2001 (133) ، كذلك مساحة الأرض المغطاة بالغابات في عام 2000 (1.8) .[1]

كذلك بلغ متوسط العمر المتوقع للولادة (بالسنين) في عام 2000 (58.8) وفي عام 2002 (63.8) وكذلك معدل وفيات الأطفال لكل ألف مولود حي 2003 (125) .[2] وهي أيضاً نسب غير مشجعة ولا تمت بصلة إلى التنمية الاجتماعية المستدامة . إذ نلاحظ في اندونيسيا إن متوسط العمر المتوقع يبدأ من 133 فما فوق كذلك لكوريا .

ب. معدل الأمية بين البالغين ، والمعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية: بلغت النسب للعراق بالنسبة إلى معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين لعام 1990 – 2001 (41.0 ، 45.0) % من مجموع السكان.[3] وبلغ المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية لعام 1998 (44.0) .[4] بينما اندونيسيا نرى إن النسب جاءت مرتفعة فبلغ معدل الذين يقرؤون ويكتبون لعام 1990 (96.5) % ، ونرى أيضا بان المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية جاء لاندونيسيا لعام 2005 (63) % من مجموع السكان . وهذا يعني ضعف الجانب التعليمي في العراق ، وذلك يعود إلى ضعف مستويات المعيشة وازدياد ظاهرة الفقر .

ت. معدل النمو السكاني : أدناه جدول يوضح معدلات النمو السكاني للعراق

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : تقرير التنمية البشرية لعام 2003 ، مطبعة جامعة أكسفورد ، ص 208 – 218.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : تقرير التنمية البشرية لعام 2004 ، مطبعة جامعة أكسفورد ، ص 232 – 328.

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : تقرير التنمية البشرية 2004 ، مصدر سابق ، ص198 .

[4] E.S.C.W.A : Application of Sustainable Development Indicators in the ESCOWA Member Countries – Analysis of Results , op – cit , p19 .

(جدول - 10)

معدلات النمو السكاني لعراق للمدة (1994 – 2004)

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
معدل النمو السكاني %	2.31	3.20	2.87	4.36	2.97	3.00	3.01	3.02	3.03	3.03	3.03

المصدر : صندوق النقد العربي وآخرون : الدائرة الاقتصادية والفنية ، مؤشرات اقتصادية (1994- 2004) .

إن معدلات النمو السكاني تسير باتجاه متوازن لكامل المدة وعند مقارنتها باندونيسيا نلاحظ إن هناك تقارب إذ استقر معدل النمو السكاني للأخيرة عند (2.8) % لكن بعد التسعينات انخفض إلى (1.7) % اما في العراق فقد ارتفع قليلا إلى (3.03)% للفترة اللاحقة لعام 2001 .

ث. النسبة المئوية للسكان في المناطق الحضرية : أدناه جدول يوضح نسبة السكان الحضر

(جدول - 11)

السكان الحضر كنسبة مئوية من مجموع السكان في العراق في أعوام مختارة

السنوات	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010
السكان الحضر %	66	69	72	75	77	79	80

Source : E.S.C.W.A , Economic and Social Commission for western Asia , Application of Sustainable Development Indicators in the ESCOWA Member Countries – Analysis of Results , United Nations , New York , 2000 , p 20 .

عند مقارنة النسب أعلاه مع اندونيسيا نلاحظ إن العراق قد أتى بموقع أعلى من اندونيسيا في نسب السكان الحضر إذ إن في عام 2000 بلغت نسبة الحضر في اندونيسيا (42.1 %) بينما نجدها في العراق بلغت (77 %) . ان ارتفاع السكان الحضر له تأثيرات على البيئة وخا□ة إن الهجرة من الريف إلى المدينة تؤدي إلى تدهور القطاع الزراعي وانخفاض الأراضي الصالحة للزراعة وهذا ما نجده واضحا في مساهمة القطاعات الاقتصادية في GDP (انظر الجدول– 5) إذ كانت نسبة مساهمة الزراعة (34.8)% وانخفضت في عام 2004 إلى (9.5)% وهذا خير دليل على التردي الذي يصيب القطاع الزراعي في العراق وان ازدياد سكان الحضر المتأتي من القطاع الزراعي لم يكن خروجهم من الريف ناجم عن إدخال التقنيات الحديثة في الزراعة وقلة الحاجة إليهم في العمليات الإنتاجية بل حصل بشكل هجرة فوضوية .

3. المؤشرات البيئية

أ. **الموارد المتجددة / السكان (مؤشر حاجز المياه) ، استخدام المياه / الموارد المتجددة (مؤشر الاستدامة)** : أن العراق يعاني من نقص من المياه الصالحة للشرب وللاستخدام البشري والسبب الرئيس في ذلك هو تعرض البنية التحتية للبلد للتدمير الشامل وإشكالية الاستنزاف المتوا□ل للمياه السطحية والجوفية ، وتعدد مصادر تلوثها . أما مؤشر الاستدامة فعلى الرغم من عدم توفر البيانات لكن الوضع العام يؤشر زيادة كمية المياه المستخدمة من سنة إلى أخرى نتيجة عدم الاستخدام الرشيد للمياه فضلاً عن عدم الاستفادة من المياه العادمة عن طريق وحدات المعالجة ، حيث تتخلص معظم المصانع من المياه الصناعية العادمة بإلقائها في المجاري والأنهار مباشرة من دون معالجة وهذه المياه تحتوي على مواد ملوثة كيميائية وبيولوجية وجرثومية .[1] إضافة الى الهدر الحا□ل في استهلاك المياه سواء في جانب الاستهلاك البشري أو في إثناء العمليات الإنتاجية فمثلاً في الزراعة لازالت طرق السقي متخلفة وتهدر كميات كبيرة من المياه ولم يتم استخدام التقنيات الزراعية الحديثة في الري .

(جدول - 12)

الموارد المائية المتجددة للعراق لسنوات مختارة

الموارد المائية المتجددة (بملايين الأمتار المكعبة)			نصيب الفرد السنوي استخدام المياه (بالأمتار المكعبة)		مؤشر الاستدامة	
المياه السطحية	المياه الجوفية	المجموع	1997	2005	1997	2000
60850	2000	62850	2963	1832	78	88

Source : E.S.C.W.A , Economic and Social Commission for western Asia , Application of Sustainable Development Indicators in the ESCOWA Member Countries – Analysis of Results , United Nations , New York , 2000 , p 22 .

تتواجد في العراق مسطحات مائية تبلغ مساحتها عموما (60850) مليون متر مكعب ، ونهران عظيمان هما دجلة والفرات وروافدهما ، كالزاب الكبير والزاب الصغير وديالى إضافة إلى عشرات الروافد والفروع والبحيرات. مجموع مساحة البحيرات "الثرثار والحبانية والرزازة" تقدر بـ 373 ألف هكتار، انخفضت مساحة هذه الخزانات الى النصف في الوقت الحاضر بسبب شحة المياه الواردة الى العراق .لقد أ□اب الموازنة المائية لحوضي دجلة والفرات وروافدهما والنهيرات - الروبارات الصغيرة التي تخترق الجبال والوديان وحجم المياه

[1] د. سحر قدوري الرفاعي : مصدر سابق ، ص 35 – 36 .

الجوفية التي تنتج عنها العيون والينابيع وحتى الشلالات والآبار، الاضطرابات الحادة بسبب انخفاض مناسيب المياه المتدفقة في دجلة باتجاه الأراضي العراقية بنسبة 60% على اثر تشييد تركيا لمنشآتها المائية في مشاريع الغاب (GAP) ليصل فيه عدد مشاريع السدود والخزانات الى نحو 104 مشروع يصل مجموع طاقتها التخزينية الى 138 مليار متر مكعب (من مياه دجلة والفرات وفروعهما) مما أدى إلى فقدان العراق حوالي 580 مليون متر مكعب من مياه الفرات فقط لينخفض التدفق المائي فيه بنسب خطيرة .[1] وهذا سيكون له تأثير سلبي على فرص التنمية المستدامة في العراق .كذلك في دارسة أخرى للاسكوا عن قطاع الموارد المائية في العراق نذكر الجدول التالي :

(جدول – 13)

يوضح مؤشرات قطاع الموارد المائية للعراق

مؤشرات وفرة موارد المياه العذبة	السنة	القيمة
إجمالي المياه السطحية (مليون متر مكعب / سنة)	2001	74880
المعدل السنوي لتغذية المياه الجوفية (مليون متر مكعب / سنة)	2001	2000
إجمالي المياه المتجددة من مصادر تقليدية (مليون متر مكعب / سنة)	2001	76880
إجمالي المياه من مصادر غير تقليدية (مليون متر مكعب / سنة)	2001	457
نسبة موارد المياه السطحية إلى مجموع المياه المتجددة التقليدية (%)	2001	97.4
نسبة موارد المياه الجوفية إلى مجموع المياه المتجددة التقليدية (%)	2001	2.6
نسبة المياه المحلاة المنتجة إلى إجمالي المياه التقليدية (%)	2001	0
نسبة استخدام مياه الصرف الصحي والزراعي المنتجة إلى إجمالي المياه التقليدية (%)	2001	0.6
نسبة الموارد المائية المتاحة من مصادر غير تقليدية إلى المصادر التقليدية (%)	2001	0.6
نصيب الفرد السنوي من إجمالي الموارد المائية من مصادر تقليدية (متر مكعب للفرد / سنة)	2001	2979.2
نصيب الفرد السنوي من إجمالي الموارد المائية من مصادر غير تقليدية (متر مكعب للفرد / سنة)	2001	17.7
مؤشرات استهلاك المياه العذبة		
إجمالي استخدام المياه (مليون متر مكعب / سنة)	2000	59300
نسبة الاستهلاك المنزلي من إجمالي الاستهلاك (%)	2000	7.3
نسبة الاستهلاك الزراعي من إجمالي الاستهلاك (%)	2000	87.7
نسبة الاستهلاك الصناعي من إجمالي الاستهلاك (%)	2000	5.1
مؤشرات الاعتماد وسهولة الحصول على المياه		
إجمالي الاستهلاك المنزلي من المياه الجوفية (مليون متر مكعب / سنة)	2000	1000
نصيب الفرد السنوي من إجمالي استهلاك المياه (متر مكعب للرد / سنة)	2000	2364.9

المصدر : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا) : ملامح قطرية وإقليمية لمؤشرات التنمية المستدامة لقطاعات مختارة في منطقة الاسكوا ، (2) قطاع الموارد المائية ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 2005 ، ص 13 .

[1] http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=111867
سلام إبراهيم عطوف كبة : الزراعة العراقية والتنمية المستدامة
الحوار المتمدن - العدد:2066 -2007/ 10/ 12

نلاحظ من الجدول أعلاه إن نصيب الفرد السنوي قدر بـ (2979.2) (متر مكعب للفرد / سنة) أي إن حصة الفرد في اليوم الواحد ما مقداره (8.16) لتر مكعب وهي نسبة قليلة قياساً بالمعيار العالمي الذي يبلغ (50) لتر مكعب من المياه . كذلك نلاحظ نسبة الاستهلاك المنزلي هي منخفضة إذ بلغت (7.3)% من إجمالي الاستهلاك . وهي بعيده ايضاً عن حصة الفرد من المياه بالمقياس العالمي .

ومع الحروب الكارثية والعقوبات الاقتصادية والاحتلال تعطلت وتقادمت وحدات معالجة المياه الصناعية الكاملة والجزئية ، وارتفعت تراكيز الأملاح الكلسية الذائبة المصرفة من المصانع والتي تقدر كمياتها (320) ألف متر مكعب / سنة. كما تعطلت وتقادمت شبكات المجاري والصرف الصحي حيث تحوي مياه المجاري المصرفة ، والبالغ حجمها (759) مليون متر مكعب / سنة ، وتحوي على نسب عالية من الفوسفات والامونيا والكلوريد والمواد العضوية والاحياء الدقيقة مياه قذرة راجعة من الاستخدامات المدنية والمستشفيات ودور السكن والمرافق العامة والمطاعم ... وسبب توقف وتقادم محطات ضخ مياه المجاري وتصريف المياه القذرة الى الانهر دون معالجات بايولوجية أدى الى تردي □حة المواطنين وازدياد نسبة الأعراض المرضية . كما ادى تردي الوحدات البلدية في جمع ومعالجة النفايات اليومية بسبب الاداء الاداري الهش والتقصير المتعمد الى تراكم النفايات في الازقة والاحياء السكنية وانتشار الحشرات والقوارض والامراض .[1] كذلك ادى الجفاف وتقلص فترات هطول الامطار الى تضاؤل كمية المياه الجارية في الانهر وجفاف الآبار والعيون ، وتحول كثير من المجاري المائية الى مواضع للنفايات ومراتع للحشرات والقوارض ومصدرا للروائح الكريهة ، اي تحولت الى مجاري تعاني من الطفيليات ومرتع لأوساخ الناس ، وتعاني انهر العراق من الحمل العضوي الملوث والمواد الصلبة ومياه الصرف الصناعي التي تصب فيها . وتعرضت شبكات الصرف الصحي لإ□ابات بالغة في الحروب الكارثية وتسربت المياه الثقيلة والفضلات الصناعية الى المسطحات المائية وارتفعت مناسيب الملوحة في التربة والكدارة في المياه . فتقدر كمية مياه المبازل الزراعية بحوالي (2.3) مليون متر مكعب /سنة، وترمى جميعا في دجلة والفرات وروافدهما والمسطحات المائية الأخرى . كذلك تلوثت مياه الأنهار نتيجة لما سقط فيها من أسلحة سامة وما تحويه من مواد كيميائية عضوية وغير العضوية التي تشكل الفضلات على عنا□ر سامة مثل الباريوم والزركونيوم وسامة جدا مثل الر□اص والفضة والنحاس والنيكل والكوبالت والذهب والزئبق ويساهم انخفاض الطاقة التشغيلية لمحطات تصفية مياه الشرب وتوقف محطات

(1) سلام عطوف كبة : خدمات العراق والتنمية المستدامة 8 / 2007/10 www.iraqoftomorrow.org

تصريف المياه الثقيلة وشبكة تصريف مياه الأمطار بسبب عطل المضخات والحفريات القائمة بدون تخطيط وعدم توفر قطع الغيار الاحتياطية في الدمار الحياتي والبيئي البطيء في العراق. فأغلب أحياء مدن العراق تسبح في بحيرات من المياه الآسنة ، ويسبب تسرب مياه الصرف الصحي الى أنابيب مياه الشرب الإ□ابة بإمراض التايفوئيد والتهاب الكبد الفايروسي والإسهال خا□ة عند الأطفال . [1]

ب. نصيب الفرد من الأراضي الزراعية : القطاع الزراعي العراقي قطاع □غير في مساهمة بالناتج المحلي الإجمالي إلا انه يمثل مكونا حيويا ضمن الاقتصاد العراقي . فالزيادة السريعة في عدد السكان خلال العقود الثلاثة الماضية , ومحدودية الأرض القابلة للزراعة والركود العام في الإنتاجية الزراعية , قد أدت تدريجيا الى زيادة الاعتماد على الاستيرادات لتلبية الحاجة المحلية الى الغذاء , مما جعل العراق الآن يصبح مستوردا رئيسيا للمنتجات الزراعية. ولغاية عام 1980 كان العراق يستورد نصف احتياجاته من المواد الغذائية, وبعدها ولغاية عام 2002, ارتفعت الاستيرادات الى ما بين 80% - 100% للعديد من المواد الأساسية , كالحنطة و الرز و السكر و الزيوت النباتية و المواد البروتينية.[2] ويتجه نصيب الفرد من الأراضي الزراعية في العراق إلى الانخفاض فوفقاً للبيانات المتوفره من الجدول أدناه يتضح المسار التنازلي لنصيب الفرد، الأمر الذي يعطي دلالة على إن الأوضاع الزراعية تتجه إلى التدهور فكيف الحالي الآن في ظل الحروب والاحتلال ودمار البنية التحتية للبلد ؟

(جدول - 14)
نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة في العراق
للمده (1990 – 1998)

السنوات	1990	1995	1996	1997	1998	النسبة المئوية للتغير %
نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة	2932	2588	2523	2455	2385	% 18.6
نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة بصورة دائمة	3092	27707	2691	2616	2541	

المصدر : د. سحر قدوري الرفاعي : التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية – إشارة خاصة للعراق ، بحث جاء ضمن وقائع المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية تحت عنوان (المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة) ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، جامعة الدول العربية ، 2007 ، ص 36 .

[1] سلام عطوف كبة : خدمات العراق والتنمية المستدامة ، العدد الرابع . 8 / 2007/10
www.iraqoftomorrow.org

[2] وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات : ستراتيجية التنمية الوطنية ، 2005\ 2007 ، ص 21 – 22 .

إن مجموع المساحة السطحية التي يمتلكها العراق تبلغ 43.7 مليون هكتار , منها 34.0 مليون هكتار أي (78%) غير قابلة للزراعة في ظل الظروف الحالية , وأقل من 0.4% هي مساحة الغابات و أراضي للأخشاب تقع على الحدود الشمالية المحاذية لتركيا وإيران , والمساحة المتبقية البالغة 22% (حوالي 9.5 مليون هكتار) مستغلة للأغراض الزراعية , بالرغم من أن نصفها تقريبا هي أراضي حدية وتستخدم للرعي الموسمي للماشية فقط , وبشكل رئيسي الماعز والأغنام. وهناك ما يقرب من 340.000 هكتار مزروعة بأشجار مثمرة (وبشكل خاص النخيل ولكن هناك أيضا بعض أنواع أشجار الفواكه مثل التين والحمضيات والأعناب وأشجار الزيتون) وتشير البيانات بعد تطبيق قرار الأمم المتحدة بفرض الحظر الاقتصادي , اتخذت الحكومة انذاك عددا من الخطوات لزيادة كل من الإنتاج وإحكام السيطرة على المواد الغذائية المحلية ضمن منطقة سيطرتها فقدمت الحوافز مع زيادة أسعار المواد الغذائية المحلية مما شجع المزارعين العراقيين على توسيع المساحات المزروعة ضمن مناطق الرعي وسفوح التلال الهشة , وقد تحققت أعلى مساحة مزروعة في عامي 1992 و 1993 . [1]

ومن النظر إلى الجدول أعلاه نلاحظ إن هناك انخفاض متوا□ل في نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة ، وأيضا الأراضي المزروعة بصورة دائمة فبينما كان نصيب الفرد عام 1990 (29,32) ألف هيكتار أ□بحت في عام 1998 (2385) كم^2 أي انخفاض ما يقارب 6% وعند مقارنتها مع اندونيسيا نلاحظ إن الأخيرة قد عانت من نفس المشكلة في انخفاض في الأراضي الزراعية .

ت. كمية الأسمدة المستخدمة سنوياً : بلغت كمية الأسمدة المستخدمة سنوياً في الأراضي الزراعية لعامي (1980 ، 1990) (92,300 ، 207,000) ألف طن .[2] كذلك بلغت لعامي (1984 ، 1994) (22 ، 65) كغم للهكتار الواحد.[3] وبمقارنة عام 1980 وكذلك 1990 ما بين العراق واندونيسيا نرى إن اندونيسيا متقدمة، إذ بلغ معدل استخدام الأسمدة فيها (1,173025 ، 2.500800) ألف طن وهذا يدل على التوسع العمودي في الزراعة لاندونيسيا مما يعكس زيادة في إنتاجية الأرض والفلاح . ويلاحظ رغم زيادة الكمية المستخدمة إلا انه بالمقارنة مع اندونيسيا نلاحظ هناك فرق بينهما وان الأخيرة متقدمة على العراق في مجال استخدام الأسمدة .

---

[1] وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي : مصدر سابق ، ص 23 .

[2] FAO : Statistical year book , vol .1 / 1 , 2005 – 2006 , p 28 .

[3] E.S.C.W.A : Application of Sustainable Development Indicators in the ESCOWA Member Countries – Analysis of Results , op – cit , p 24.

ث. التغير في مساحة الغابات والأراضي الحرجية ، والأراضي المصابة بالتصحر : إن نسبة الغابات والأراضي الحرجية من مجموع الأراضي بلغت بين عامي 1989 – 1991 (4.3) % وبلغت نسبة التغير بين عامي 1991 مقابل 1983 (6.8) % لكن نلاحظ نسبة التغير إلى اندونيسيا بلغت (2.0) ، وان نسبة المناطق المصابة بالتصحر لعام 1994(38.1) % .[1] كذلك في إحصائية جديدة لمساحة الغابات في العراق لعام 2005 إذ بلغ مجموعها (822) إلف هكتار وبلغت نسبتها من مجموع الأراضي (1.9) % وبلغ معدل التغير السنوي (0.2)% بين عامي (1990- 2000) وانخفض إلى (0.1)% بين عامي (2000 - 2005) ، وعند مقارنة النسب أعلاه باندونيسيا نلاحظ إن اندونيسيا عانت من نفس مشكلة التغير في مساحة الغابات إذ بلغ معدل التغير (1.7-) للفترة (1990- 2000) وارتفعت إلى (2-) للفترة (2000 – 2005) .[2] من نسب التغير أعلاه نلاحظ إن العراق واندونيسيا قد عانا من انخفاض مساحة الغابات مع مرور الزمن وهذا له تأثير على التنمية المستدامة .

4. المؤشرات المؤسسية :

أ. عدد الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة : بلغت نسبة استخدام الحاسبة الشخصية لعام 2004 (3.6 %) من السكان .

ب. عدد خطوط الهاتف الرئيسية لكل 1000 نسمة : أدناه جدول يوضح عدد خطوط الهاتف الرئيسية 1990- 2004

(جدول - 15)

يوضح نسبة استخدام خطوط الهاتف الرئيسية للعراق للمده (1990 – 2004)

السنوات	1990	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
النسبة المئوية	4.7	4.1	4.1	4.2	3.6	3.6	3.6	3.9	4.6	4.3	5.1

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ـ الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات – مديرية إحصاءات التنمية البشرية : تقرير مؤشرات رصد الأهداف الإنمائية للألفية ، ص 14 .

لقد ارتفع عدد المشتركين في الخطوط الأرضية من 4.7 إلى 5.1 لكل 100 نسمة ، لكن بلغت النسبة لاندونيسيا للأعوام 1990 ، 2000 ، 2005 لكل 100 نسمة (0.60) (5.01) (26.79) وهذا يدل على إن اندونيسيا متقدمة في هذا الجانب ، وهنا نلاحظ الارتفاع الكبير الذي

[1] E.S.C.W.A : Application of Sustainable Development Indicators in the ESCOWA Member Countries – Analysis of Results , op – cit , p 25.
[2] FAO : Statistical year book , p 111 .

حققته اندونيسيا في عام 2005 إذ بلغت النسبة (26.79%) أي حوالي أكثر من ربع سكان اندونيسيا يمتلكون خطوط ارضية أما في العراق فبلغ عدد المشتركين للعام 2004 (794.198) مليون وارتفع عام 2005 إلى (2.8) مليون مشترك وهذا النسبة هي نسبة قليلة قياسا باندونيسيا .

كما أرتفع نسبة المشتركين في خطوط الهاتف النقال للمدة (2002 – 2004) (0.32 ، 2.22 ، 2.22) % على التوالي . كذلك بلغ نسبة الحواسيب الشخصية لكل 100 فرد للأعوام (2002 – 2004)(0.83 ، 0.80 ، 0.77) على التوالي ، وهي عند مقارنتها باندونيسيا نرى ان نسب العراق منخفضة إذ بلغت للعام 2005 (1.36)%، كذلك بلغت نسبة مستخدمي الانترنت في العراق للمدة الممتدة (2001 – 2005) (0.05 ، 0.10 ، 0.12 ، 0.14 ، 0.14)% .[1] وهي معدلات منخفضه جميعها إذ بلغ معدل مستخدمي الانترنت في اندونيسيا نهاية 2005 (7.18) .

□انياً : التحديات الراهنة التي تواجهه التنمية المستدامة في العراق

ان أخطر ما يواجهه العراق اليوم هو اتساع ظاهرة الاستنزاف المادي والإنساني واتخاذها أبعاداً خطيرة في الأشهر الأخيرة. وتنبع هذه الظاهرة وتستمر بسبب نشوء النزاع الداخلي المتمثل بظاهرة التمرد والإرهاب والتخريب الذي طال المؤسسات والمصالح العامة ، فضلاً عن الممتلكات الخا□ة للمواطنين. وليس من السهل تقدير حجم الكلفة المادية (الاقتصادية) الناجمة عن اتساع ظاهرة العنف هذه، الا أن بعض التقديرات تقدرها بعشرات المليارات من الدولارات الأمريكية، وهي تتركز في الأضرار الناجمة عن التخريب الحا□ل بالمنشآت والأنابيب والمحطات النفطية وكذلك لمرافق قطاع الكهرباء والماء والنقل وغيرها من المراكز الحيوية للاقتصاد الوطني وحياة السكان .[2] ويمكن إن نوجز اهم التحديات التي تواجة التنمية المستدامة بالاتي :

1. غياب الأمن وضعف الدولة

إن مخاطر هذا العامل يتمثل في فوضى الانتاج والتصرف بشكل عشوائي بالموارد الطبيعية لاسيما النفط والذي يتجسد في عمليات التهريب ، وان ظاهرة الاستنزاف المادي والإنساني تلخص اليوم الحالة العامة في البلاد، وهي تمثل النتيجة الطبيعية لعاملين أساسيين برزا خلال السنوات الثلاث الماضية أولهما نشوء نزاع داخلي من نوع جديد بعد انتهاء الحرب وسقوط

[1] دراسات الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا : دراسات الحسابات القومية لمنطقة الاسكوا ، النشرة الخامسة والعشرون ، العدد 26 ، 2005 – 2006 ، ص 1/1 .
[2] د. مهدي الحافظ : مصدر سابق ، ص 4 – 12 .

النظام السابق ، والذي جعل العراق في وضع لا يمكن أن يو□ف بأنه قد تعدى النزاع post-conflict وإنما هو في حالة نزاع داخلي in-conflict وهذه مسألة جوهرية يتوقف عليها تحديد إستراتيجية المستقبل وتحديد أولويات البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي واعادة الاعمار. وهي النقطة التي كانت موضع انعدام تقدير □حيح من بعض الجهات الداخلية والأجنبية وتأثرت بها برامج ومواقف الدول والمؤسسات المانحة.[1]

2. تحدي العملية السياسية

وتأتي المشاكل المعقدة الناجمة عن تأخر العملية السياسية، كتحد آخر مهم بوجه تقدم التنمية المستدامة، والواقع أن انجاز □ياغة الدستور والانتخابات البرلمانية وتشكيل الحكومة الحالية هي خطوات ايجابية بوجه عام، الا انها تمت في مناخ من التوتر السياسي واحتدام الخلافات والعنف ، مما أثر سلباً على تقدم هذه العملية وبلوغ نتائجها بصورة مرضية. مما اثر بشكل سلبي على مسيرة التنمية المستدامة في العراق .[2]

3. تصفية التركة الماضية وتعزيز القدرات المؤسسية والإدارية

يعتبر سوء الإدارة وضعف المؤسسات من ابرز معالم التركة الموروثة من النظام السابق ، وهي تنعكس في تدني القدرات الإدارية والمهارات الفنية للموارد البشرية. ان معالجة هذه الحالة المرضية تتطلب رفع الكفاءة الإدارية لأجهزة الدولة وتحسين أدائها الاقتصادي وتثبيت المعايير المهنية في نشاطاتها، وهذا يتطلب أيضا الانفتاح على العالم الخارجي والإفادة من ثمرات التقدم الحضاري والعلمي والتكنولوجي والأنظمة الإدارية الحديثة.

4. تحدي الموارد المالية

من أبرز المعضلات التي تواجهها التنمية المستدامة في العراق، الضعف الراهن للموارد المالية المحلية. وتكاد تنحصر الموارد المالية للدولة في العوائد الناجمة عن □ادراته النفطية. فتبلغ نسبة القطاع النفطي أكثر من 62% من اجمالي الناتج المحلي. كما تشكل هذه العائدات أكثر من 90% من موارد الموازنة العامة بما في ذلك موازنة البرنامج الاستثماري، وهي حالة فريدة من نوعها وتحتاج الى معالجة جدية تعيد التوازن الى هيكل الاقتصاد العراقي وتنويع مصادره

[1] سليم فرحان جيثوم : معوقات التنمية في العراق ، مجلة الفرات ، مركز الفرات للتنمية والدراسات الستراتيجية ، العدد الثالث ، 2005 ، ص 43 – 44 .
[2] د. مهدي الحافظ : مصدر سابق ، ص 5 .

ومداخيله، أي تحرير الاقتصاد من طابعه الريعي وتحويله الى اقتصاد متنوع ومتوازن المقومات الهيكلية.[1]

5. تحدي الإ□لاحات الاقتصادية

ما زالت الا□لاحات الاقتصادية مهمة كبيرة مطروحة على جدول العمل الاقتصادي والسياسي. □حيح ان بعض الانجازات الايجابية قد تمت ، الا أن تحويل الهيكل الاقتصادي تحويلا جذريا وحيويا مهمة تنتظر التنفيذ. ان الشيء الأهم في هذا السياق هو اعتبار الا□لاحات المطلوبة جزءً لا يتجزأ من إستراتيجية شاملة للتنمية المستدامة، إذ لا يصح ولا يمكن أن نجري إ□لاحاً على القوانين والأطر الادارية وآليات الدولة من غير أن نحقق تأهيلاً واعادة هيكلة لمقومات الاقتصاد والدولة. ويقترن بذلك اعداد المناخ المناسب لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وفق تشريعات متقدمة وضمانات وحوافز مجزية. أما السياسة المالية والنقدية للدولة فما زالت تعاني من مشكلات عديدة وتحتاج الى معالجة جدية، ويدخل ضمن حزمة الا□لاحات الاقتصادية اعتماد سياسات وآليات تكفل مكافحة الهدر والفساد المالي والإداري الذي يشكل اليوم ظاهرة مقلقة بالنسبة لمستقبل التنمية وقيم المجتمع وأداء الدولة. وهي تنعكس في مظاهر مختلفة منها الفساد الناجم عن السرقة والرشوة والعمولات وتهريب النفط والمخدرات والصفقات التجارية التي تعقد في اجواء مريبة وبعيدة عن مستلزمات الشفافية والمساءلة والرقابة الديمقراطية الحقة .

6. فاعلية المعونات الخارجية تلعب المعونات الخارجية دورا مهما في دعم التنمية المستدامة وتطويرها بشرط استثمارها باسلوب □حيح في المجالات الحيوية ووفق أولويات سليمة ، وكذلك ادارتها من قبل آليات محلية ودولية بصورة فعالة ومتناسقة. لقد بادرت مجموعة كبيرة من الدول وكذلك الأمم المتحدة والبنك الدولي و □ندوق النقد الدولي الى اطلاق الحملة العالمية لاعادة اعمار العراق. ونتيجة لذلك، انعقد المؤتمر الدولي للمانحين في تشرين الأول 2003 في مدريد- اسبانيا. وتم فيه الإعلان عن تعهدات مالية سخية تبلغ حوالي 33 مليار دولار. وهي تشمل 18.5 مليار دولار من الولايات المتحدة الأميركية و13.5 مليار دولار من الدول والمؤسسات الدولية المانحة. أما المبلغ الأخير فيتضمن 8 مليار دولار من عدة دول أجنبية و5.5 مليار دولار كقروض ميسرة من البنك الدولي و □ندوق النقد الدولي .

[1] د. مهدي الحافظ : المصدر السابق ، ص 7 .

كما تقرر في مؤتمر مدريد اعتماد خطة لإنفاق هذه المعونات لتنفيذ مشاريع كثيرة في جميع القطاعات وفق التقرير المعد مسبقاً للمؤتمر والموسوم بـ (تقييم حاجات اعادة الاعمار في العراق) وذلك للفترة 2004-2007 . كما تقرر في المؤتمر انشاء □ندوقين دوليين لاستقبال المعونات المالية من المانحين واستحداث ما يسمى بهيئة الصناديق الدولية International Reconstruction Fund Facility for Iraq (IRFFI) للإشراف على ادارة التخصيصات على المشاريع ومتابعة تنفيذها بالتنسيق مع السلطات العراقية. أحد الصندوقين يديره البنك الدولي والصندوق الثاني تديره مجموعة منظمات الأمم المتحدة. غير أن قيام هذه الآلية الدولية، لا يعيق تقديم المعونات بصورة مباشرة وثنائية للعراق من قبل المانحين، مؤسسات ودول. بل أن الجزء الأكبر من المعونات المحققة قد تم عن طريق القنوات الثنائية والمباشرة، من خلال متعاقدين ومنظمات غير حكومية، ومنظمات دولية ومؤسسات عراقية.

لقد مضى على هذه التجربة حوالي السنتين والنصف ولم يبق لإطارها الزمني المقرر سوى سنة ونصف (نهاية 2007) . وحسب المعطيات المتوفرة من الجهات المانحة، فان قيمة ما أنفق من المعونات قد بلغ مؤخراً حوالي 15 مليار دولار، وتشمل ما هو منفق من المنحة الأميركية بقيمة حوالي 11.5 مليار دولار، وما أنفق من الدول والمؤسسات المانحة الأخرى بقيمة حوالي 3.5 مليار دولار. وهذا يعني أنه لم يتحقق من تنفيذ التعهدات سوى أقل من 50% من مجموعها حتى الآن، أي أن وتيرة التنفيذ لم تكن بمستوى الالتزامات المتفق عليها، ومن الصعب التوثق فيما اذا ستتوفر امكانية الايفاء بجميع التزامات الجهات المانحة على امتداد الفترة المتبقية في نهاية 2007 .

7. الفقر الذي هو أساس لكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية، وعلى المعنيين أن يضعوا من السياسات التنموية ما يقضي على هذه المشاكل بإيجاد فرص العمل، والتنمية الطبيعية والبشرية والاقتصادية والتعليمية للمناطق الأكثر فقراً، والأشدّ تخلفاً، والعمل على مكافحة الأمية.[1]
8. الديون التي تمثّل، إضافة إلى الكوارث الطبيعية بما فيها مشكلات الجفاف والتصحر والتخلف الاجتماعي الناجم عن الجهل والمرض والفقر، أهمَّ المعوّقات التي تحول دون نجاح خطط التنمية المستدامة .

[1] أ.طيب سليمان مليكة : إشكالية التنمية المحلية المستدامة في ظل حماية البيئة ، مجلة علوم إنسانية ، السنة السادسة: العدد (39) ، خريف 2008 ، ص 2 .

(جدول – 7)

المؤشرات الأساسية للتنمية المستدامة في إطار مؤشرات (القوة الدافعة – الحالة – الاستجابة)

الفئة	مؤشرات القوة الدافعة	مؤشرات الحالة	مؤشرات الاستجابة
المؤشرات الاقتصادية	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حصة الاستثمار الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي نسبة صادرات السلع والخدمات الى واردات السلع والخدمات نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي مجموع المساعدة الانمائية الرسمية كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي	الدين/الناتج المحلي الإجمالي	
المؤشرات الاجتماعية	معدل البطالة معدل النمو السكاني معدل الراشدين الذين يلمون بالقراءة والكتابة نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية	مؤشر الفقر البشري السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر متوسط العمر المتوقع عند الولادة السكان الذين لا سبيل لوصولهم الى المياه المأمونة السكان الذين لا تتوافر لديهم امكانية الانتفاع بالخدمات الصحية السكان الذين لا تتوافر لديهم امكانية الانتفاع بالمرافق الصحية نسبة السكان في المناطق الحضرية	
مؤشرات البيئة	الموارد المتجددة/ السكان استعمال المياه الاحتياطات المتجددة استعمال الأسمدة	نصيب الفرد من الأراضي الزراعية نصيب الفرد من الأراضي الزراعية واراضي المحاصيل الدائمة نسبة الاراضي المتضررة بالتصحر التغير في مساحات الغابات	
المؤشرات المؤسسية(الخدمية)		عدد اجهزة التلفاز والراديو لكل 1000 نسمة عدد الصحف لكل 1000 نسمة عدد خطوط الهاتف لكل 1000 نسمة عدد الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة عدد/مشتركي/مستخدمي/الانترنيت لكل 1000 نسمة	الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج القومي الاجمالي عدد العلماء والمهندسين العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون نسمة

Source : E.S.C.W.A , Economic and Social Commission for western Asia , Application of Sustainable Development Indicators in the ESCOWA Member Countries – Analysis of Results , United Nations , New York , 2000 , p .6 .

الآستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات Conclusions

1. انَّ تأكيد النظريات التنموية والنمو الاقتصادي على تعظيم رصيد رأس المال المادي البشري دون الإشارة الكافية إلى رأس المال الطبيعي وكيفية الإحلال عنه سيترك للأجيال القادمة رصيداً من تراكمات رأس المال المادي البشري المنشأ الذي لا يمكن التعويض به عن الخسائر التي تحدث في النظام البيئي الذي ستكون بحاجة إليها .
2. انَّ النظريات التي ركزت على تعاظم النمو الاقتصادي لم تشر إلى الصورة التي يكون عليها النمو مستقبلاً إذ أوحت إلى الاقتصاديين بأن النمو الاقتصادي سيستمر إلى ما لا نهاية، مما دفع الكثير من النظريات إلى تحفيز الاستهلاك ، ومن□مَّ إلى تسخير الآليات والأدوات الاقتصادية بمجملها باتجاه النمو الاقتصادي من غير الإشارة إلى تحلل البيئة ، فضلاً عن إغفالها حصة الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية واكتفت بما ستوفره من رأس مال مادي مصنع لهذه الأجيال .
3. إن مفهوم التنمية المُستدامة هو المفهوم الأكثر شمولاً من مفاهيم التنمية الأخرى (الاقتصادية ، الاجتماعية) فهي لا تقتصر على رأس المال المادي فقط أو رأس المال البشري فقط أو رأس المال البيئي فقط بل تشملها جميعاً وتُضيف إليها رأس مالٍ آخرا يُعتبر هو الأساس وهو رأس المال الاجتماعي .
4. انَّ العلاقة بين البيئة والسياسات الاقتصادية ذات تأ□ير متداخل بينهما فالسياسة المعتمدة على زيادة الصادرات لغرض الحصول على العملات الصعبة أو لإطفاء المديونية ، تقتصر في الدول النامية على تصدير الموارد الطبيعية كالنفط والغابات ، وذلك ذو تأ□ير سلبي على هذه الدول وإيجابي لأخرى تحافظ على مواردها الطبيعية ، لذا فإن تنظيم السياسات الاقتصادية على المستوى النقدي والمالي والزراعي وغيره يتمثل في تحديد نمط التدابير الواجب إتباعها للمحافظة على توازن النظام البيئي .
5. انَّ اعتماد أنواع الضرائب من الوسائل التي يمكن استعمالها في المحافظة على البيئة لذا فإن إصلاح النظام المالي باتجاه تحسين البيئة يتم عبر تخفيض الضرائب التقليدية وتغيير هيكلها باتجاه الضرائب البيئية من أجل ترك عبء الضريبة الكلية على و□ع متوازن بيئياً ، فمن شأنهِ ذلك أن يجعل الاقتصاد متجهاً إلى التنمية المستدامة على أن

يتبع هذا الأسلوب بشكل تدريجي وليس بالضرورة الاعتماد على كل أشكال الضرائب ولكن حسب ما يلائم تلك الدول فالضرائب التمييزية من الضرائب الملائمة للدول النامية التي تشهد تنمية صناعية سريعة إذ أنَّ هذا النوع من الضرائب يتحدد باختلاف الأ□رار البيئية ، ومن □مَّ يكون ملائماً لهذه الدول ذات الرقابة الضعيفة .

6. انَّ ظاهرة الاحتباس الحراري وتحلل الأوزون من أهم التحديات العالمية المعاصرة التي تواجه كوكب الأرض ، ولعل مواجهة هذا التحدي تعتبر الأكثر صعوبة سواء جاء ذلك عبر التعاون العالمي أو الإجراء المحلي ، وعلى الرغم من أن الدول الصناعية المتقدمة سعت إلى اتخاذ إجراءات حاسمة في السنوات الأخيرة للعمل على كبح جماح حالات انبعاث غاز الأ□ر الصناعي والتي تعتبر المصدر الرئيسي له والذي ترك□ آ□ارا خطيرة على البيئة ومنها ظاهرة□قب الأوزون ، لذا لابد من معالجة وتعديل وتهذيب الكثير من معطيات النمو والتنمية الاقتصادية .

7. إن نظرية التنمية المستدامة مرت بأربع بمراحل حتى صيغت في شكلها النهائي الذي يعبر عن حالة الاتفاق بين البيئة والتنمية والذي يصار إلى مفهوم التنمية المستدامة .

8. إن التنمية المستدامة لم تتحقق دفعةً واحدةً وإنما يكون هناك اتزان في مؤشراتها إلا إذا كانت جميع مؤشراتها ايجابية وتتفق مع الأهداف التي جاءت من اجلها ومن هنا ينبغي تحسين مؤشرات التنمية المستدامة جميعاً الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية .

9. تبين أنَّ التنمية المستدامة لم تتحسن مؤشراتها إلا بفعل جهود إنمائية نابعة من فلسفة الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

10. في □وء تطبيق مؤشرات التنمية على بلدان جنوب شرق أسيا كوريا واندونيسيا , اتضح أن هذه البلدان تمتلك المقدرة الفعلية لتحقيق التنمية المستدامة .

11. إن مؤشرات الجهد الإنمائي لم تؤ□ر إلا على مؤشرات التنمية المستدامة الاقتصادية وجاء تأ□يراها على بقية المؤشرات الاجتماعية والبيئية والمؤسسية محدوداً في كلا الدولتين كوريا واندونيسيا وأما العراق فانَّ مؤشرات الجهد الإنمائي جاءت مضطربة وغير متزنه وهذا ما أدى إلى تردي مؤشرات التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية .

12. في □وء التحليل اتضح أنَّ مؤشرات الجهد الإنمائي والتنمية المستدامة لكوريا أفضل من اندونيسيا وكلا الدولتين أفضل من العراق . وهذا وا□ح من معدلات النمو لمؤشرات الجهد الإنمائي للدول الثلاث إذ بلغت معدلات النمو لكوريا إلى المؤشرات الآتية (الاستثمار الأجنبي المباشر ، صافي التجارة الخارجية ، القوى العاملة ، الناتج المحلي الإجمالي) على النحو الآتي (10.8% ، 33.09% ، 2% ، 6.8%) . أما اندونيسيا كانت معدلات النمو فيها على نحو ما تقدم من ترتيب أعلاه (12% ، 17.48%، 1.9% ، 4.6%) . أما العراق فقد بلغ معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي (1.9- %) ، ونلاحظ من المعدلات في أعلاه أنَّ معدلات النمو لدى كوريا جاءت أفضل نسبيا من اندونيسيا على الرغم من تفوق اندونيسيا ببعض معدلاتها على كوريا ، وجاءت كلا الدولتين أفضل من العراق .

13. من خلال التحليل تبين إن مؤشرات التنمية المستدامة لكوريا أفضل من اندونيسيا وكلا الدولتين أفضل من العراق . وهذا وا□ح من معدلات النمو لمؤشرات التنمية المستدامة للدول الثلاث إذ بلغت معدلات النمو لكوريا إلى المؤشرات الآتية (متوسط دخل الفرد ، الصادرات إلى الواردات ، نصيب الفرد من الطاقة ، النسبة المئوية في المناطق الحضرية) (6.08% ، 0.35 % ، 5.04- % ، 1.28%) على التوالي . أما لاندونيسيا وحسب الترتيب في أعلاه (3.21% ،2.6 % ، 2.67% ، 2.74%) .كذلك جاءت النسبة للعراق في المؤشرات الآتية متوسط دخل الفرد (24.33) %، الصادرات إلى الواردات (3.9) % من المعدلات في أعلاه نلاحظ التفوق الذي أخذته كوريا على اندونيسيا والعراق .

14. إن الجهد الإنمائي لم يستثمر في تحسين مؤشرات التنمية المستدامة جميعا وإنما تحسنت المؤشرات الاقتصادية فقط بينما المؤشرات البيئية تراجعت مع الزمن ومن□مَّ كان ذلك متوافقا مع فر□ية البحث في عدم إدماج البعد البيئي في عملية التخطيط له نتائج سلبية على مؤشرات التنمية المستدامة .

التوصيات والمقترحات

1. □رورة زيادة الاهتمام العالمي بفكرة التنمية المستدامة عن طريق عقد القمم والمؤتمرات الدولية وإبرام اتفاقيات من شانها تعزيز الواقع البيئي وبالأخص للدول المتقدمة .
2. من اجل □مان تحقيق التنمية المستدامة يجب إنشاء وكالة متخصصة في هذا المجال داخل كل بلد يكون دورها قياس التقدم المتحقق في هذا المجال سنويا وإصدار تقارير سنوية أو موسمية لأجل إعطاء صورة حقيقية للواقع عن طريق المؤشرات الرقمية وذلك لكشف نواحي القصور التي قد تحدث في هذا الجانب آو ذاك ومعالجتها وعلى □وء قيم معيارية تحددها الدولة وبحسب الأهداف التي تسعى لها .
3. التأكيد على التزام الدول المتقدمة بتطبيق إجراءات التنمية المستدامة والالتزام بالاتفاقيات الدولية و □رورة تفعيل هذه الاتفاقيات التي من شأنها الحفاظ على البيئة .
4. وجوب إدماج البعد البيئي في مجال التخطيط الاقتصادي إذ يؤدي إلى نتائج جيدة في مجال التنمية المستدامة .
5. العمل على رفع مستلزمات المعيشة الأساسية لكوريا الجنوبية وبالأخص بعد مجيئها في المرتبة 26 عالميا بحسب دليل الفقر البشري لعام 2007 كذلك ابتعادها عن ترتيب الدول المتقدمة إذ جاءت أمريكا بالمرتبة 12 عالميا .
6. التأكيد على توفير مستلزمات المعيشة الأساسية لاندونيسيا وبالأخص بعد مجيئها بالمرتبة 47 عالميا بحسب دليل الفقر البشري لعام 2007 إذ جاء ابتعاده عن كوريا الجنوبية بمقدار 21 رتبة .
7. على راسمي السياسات الاقتصادية في كوريا الجنوبية إن يركزوا جهودهم الإنمائية باتجاه العمل بتطوير قيم المؤشرات البيئية و □رورة الاعتناء بالقطاع الزراعي وزيادة نصيب الفرد من الأرا□ي الزراعية لكوريا الجنوبية لأنها انخفضت بمقدار (3.2%) إذ بلغت الأرا□ي الصالحة للزراعة في عام 1990(19.8%) وانخفضت في عام 2005 (16.6%).
8. على راسمي السياسات الاقتصادية في اندونيسيا العمل باتجاه تطور مؤشرات التنمية المستدامة الاجتماعية والبيئية و □رورة الاعتناء بالمساحات الخضراء لاندونيسيا أيضا إذ يلاحظ أنَّ النسبة انخفضت بمقدار 15% وهذا ما لا ينطبق مع أهداف التنمية المستدامة.

9. التأكيد على القطاع الزراعي العراقي خصوصا فقد شهد له مدة معينة بأنه يضاهي القطاع النفطي ولذا يجب الاعتناء به وتوجيه الدعم اللازم له ولاسيما بعدَ ما شهدَه من انخفاضٍ كبير في الأرا□ي الصالحة للزراعة بنسبة تتجاوز الـ20 % .
10. دعوة العراق بأن يعيد بناء اقتصاده على سياسات اقتصادية متوازنة وان يراعي اعتبارات التنمية المستدامة لأنه إذا لم يراعِ هذه الاعتبارات منذ البداية سوف يتحمل في المستقبل تكلفتين تكلفة المعالجة وتكلفة اعاده التأهيل للمشاريع وفقاً لمتطلبات التنمية المستدامة وهذا سوف يكون له نتائج كبيرة على الاقتصاد العراقي .

الملاحق

(جدول – 1)

متوسط نصيب الفرد السنوي من الناتج المحلي الإجمالي لكوريا الجنوبية بالأسعار الثابتة لسنة 1995

للمدة (1985 – 2006)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (Billion Dollar)	عدد السكان (مليون نسمة)	نصيب الفرد السنوي من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)
1985	188.1622	40.81	4611
1986	215.7754	41.21	5235
1987	260.6347	41.62	6255
1988	333.0858	42.03	7924
1989	355.6886	42.45	8379
1990	367.7135	42.87	8577
1991	378.2045	43.30	8734
1992	384.8097	43.75	8795
1993	396.0450	44.20	8349
1994	439.2646	44.64	9840
1995	487.0917	45.09	10802
1996	477.1629	45.55	10475
1997	249.56165	45.99	5478
1998	327.83222	46.43	7060
1999	384.63005	46.86	8208
2000	376.64610	47.78	7882
2001	457.45413	47.4	9650
2002	541.85466	47.6	13383
2003	556.3894	47.8	11624
2004	670.46275	48.1	13938
2005	713.21767	48.3	14676
2006	816.55624	48.3	16905

المصدر : الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الأسيوي للتنمية تقارير 2003 ، 2005 ، 2007 ، مأخوذة من الموقع الالكتروني : www.ADB.org

(جدول – 2)

صادرات السلع والخدمات كنسبة مئوية من واردات السلع والخدمات لكوريا الجنوبية للمدة

(2006 – 1985)

السنوات	الصادرات (Million dollars)	الواردات (Million dollars)	صادرات السلع والخدمات كنسبة مئوية من واردات السلع والخدمات
1985	30283	31136	97.26
1986	34715	31584	109.91
1987	47281	41020	115.26
1988	60696	51811	117.14
1989	62377	61465	101.48
1990	65016	69844	93.08
1991	71870	81525	88.15
1992	76632	81775	93.71
1993	82236	83800	98.13
1994	96013	102348	93.81
1995	125058	135119	92.55
1996	129715	150339	86.26
1997	136164	144616	94.15
1998	132313	93282	141.84
1999	143686	119753	119.98
2000	172628	160481	107.56
2001	150439	141098	106.62
2002	162471	152126	106.80
2003	193817	178827	108.38
2004	253845	224463	113.08
2005	284419	261238	108.87
2006	325465	309383	105.19

المصدر : الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الأسيوي للتنمية تقارير 2003 ، 2005 ، 2007 ، مأخوذة من الموقع الالكتروني : www.ADB.org

(جدول – 3)

نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة لكوريا الجنوبية للمدة

(2006 – 1985)

السنوات	إجمالي الطاقة المستهلكة (ألف طن متري)	عدد السكان (مليون نسمة)	نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة (طن متري / فرد)
1985	26356	40.81	0.64582
1986	27299	41.21	0.66243
1987	28649	41.62	0.68834
1988	34099	42.03	0.81130
1989	39052	42.45	0.91995
1990	48215	42.87	1.1246
1991	57809	43.30	1.3350
1992	70001	43.75	1.6000
1993	65498	44.20	1.4818
1994	72099	44.64	1.6151
1995	78563	45.09	1.7423
1996	83650	45.55	1.836
1997	86750	45.99	1.886
1998	89115	46.43	1.9193
1999	95100	46.86	2.0294
2000	97437	47.78	2.0608
2001	97570	47.4	2.0584
2002	99363	47.6	2.0874
2003	100297	47.8	2.0982
2004	98593	48.1	2.0497
2005	99739	48.3	2.0649
2006	99903	48.3	2.0683

المصدر : الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الأسيوي للتنمية تقارير 2003 ، 2005 ، 2007 ، مأخوذة من الموقع الالكتروني : www.ADB.org

(جدول – 4)

رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لكوريا الجنوبية للمدة

(2006 – 1988)

السنوات	رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من GDP
1988	7.7
1990	-0.8
1995	-1.7
2000	2.4
2001	1.7
2002	1.0
2003	2.0
2004	4.1
2005	1.9
2006	0.7

المصدر : الجدول بالاعتماد على بيانات البنك الأسيوي للتنمية تقارير 2005 ، 2007 ، مأخوذة من الموقع الالكتروني : www.ADB.org

(جدول – 5)

مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لكوريا الجنوبية للمدة

(2006 – 1988)

السنوات	الدين الخارجي كنسبة مئوية من GDP
1988	19.8
1990	13.9
1995	17.6
2000	26.4
2001	26.7
2002	25.8
2003	25.9
2004	25.2
2005	24.2
2006	29.7

المصدر : الجدول بالاعتماد على بيانات البنك الأسيوي للتنمية تقارير 2005 ، 2007 ، مأخوذة من الموقع الالكتروني : www.ADB.org

(جدول – 6)

معدلات البطالة لكوريا الجنوبية للمدة

(2006 – 1985)

السنوات	الأشخاص العاطلين عن العمل (بالآلاف)	مجموع القوى العاملة (بالآلاف)	معدل البطالة كنسبة مئوية من مجموع القوى العاملة
1985	622	15592	4.0
1986	611	16116	3.8
1987	519	16873	3.1
1988	435	17304	2.5
1989	463	18023	2.6
1990	454	18539	2.4
1991	438	19115	2.3
1992	466	19499	2.4
1993	551	19879	2.8
1994	490	20396	2.4
1995	420	20853	2.0
1996	420	21243	2.0
1997	556	21662	2.6
1998	1461	21456	6.8
1999	1353	21634	6.3
2000	889	21954	4.1
2001	899	22471	4.0
2002	752	22921	3.3
2003	818	22957	3.6
2004	860	23417	3.7
2005	887	23743	3.7
2006	827	23978	3.5

المصدر : الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الأسيوي للتنمية تقارير 2003 ، 2005 ، 2007 ، مأخوذة من الموقع الالكتروني : www.ADB.org

(جدول – 7)

معدلات النمو السكانية لكوريا الجنوبية للمدة

(2006 – 1985)

السنوات	معدلات النمو %
1985	1.0
1986	1.0
1987	1.0
1988	1.0
1989	1.0
1990	1.0
1991	1.0
1992	1.0
1993	1.0
1994	1.0
1995	1.0
1996	0.9
1997	0.9
1998	0.9
1999	0.7
2000	0.8
2001	0.7
2002	0.6
2003	0.5
2004	0.5
2005	0.4
2006	0.3

المصدر : الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الأسيوي للتنمية تقارير 2003 ، 2005 ، 2007 ، مأخوذة من الموقع الالكتروني : www.ADB.org

(جدول – 8)

النسب المئوية للسكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية لكوريا الجنوبية للمدة

(2006 – 1985)

السنوات	عدد السكان (مليون نسمة)	السكان الحضر كنسبة مئوية من السكان الكلي
1985	40.81	70.0
1986	41.21	70.1
1987	41.62	71.1
1988	42.03	72.0
1989	42.45	72.0
1990	42.87	73.8
1991	43.30	74.1
1992	43.75	74.8
1993	44.20	74.10
1994	44.64	77.0
1995	45.09	78.2
1996	45.55	78.2
1997	45.99	78.2
1998	46.43	79.0
1999	46.86	79.3
2000	47.78	79.6
2001	47.4	79.6
2002	47.6	79.6
2003	47.8	79.10
2004	48.1	80.2
2005	48.3	80.8
2006	48.3	80.7

المصدر : الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الأسيوي للتنمية تقارير 2003 ، 2005 ، 2007 ، مأخوذة من الموقع الالكتروني : www.ADB.org

(جدول - 9)

متوسط نصيب الفرد السنوي من الناتج المحلي الإجمالي لدولة اندونيسيا

للمدة (1985 – 2006)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (Billion Dollar)	عدد السكان (مليون نسمة)	متوسط نصيب الفرد السنوي من GDP (دولار)
1985	75.6284	164.63	4593
1986	54.893	168.35	3260
1987	57.283	172.01	3330
1988	127.906	175.59	7284
1989	134.402	179.14	7502
1990	138.486	179.38	7720
1991	143.958	182.94	7869
1992	149.114	186.04	8015
1993	156.291	189.14	8263
1994	161.200	192.22	8386
1995	166.287	194.79	8536
1996	173.645	198.32	8755
1997	93.1718	201.35	4627
1998	46.9003	204.39	2294
1999	53.5720	207.44	2582
2000	41.4451	210.49	1968
2001	138.748	208.6	6651
2002	168.470	211.4	7969
2003	186.316	214.3	8694
2004	17.8345	217.1	8214
2005	177.980	219.9	8093
2006	204.728	222.1	9217

المصدر : الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الأسيوي للتنمية تقارير 2003 ، 2005 ، 2007 ، مأخوذة من الموقع الالكتروني : www.ADB.org

(جدول – 10)

صادرات السلع والخدمات كنسبة مئوية من واردات السلع والخدمات لاندونيسيا

للمدة (1985 – 2006)

السنوات	الصادرات (Million Dollars)	الواردات (Million Dollars)	صادرات السلع والخدمات إلى واردات السلع والخدمات %
1985	18.587	10.260	181.15
1986	14.805	10.718	138.13
1987	17.136	12.370	138.52
1988	19.219	13.248	145.07
1989	22.159	16.360	135.44
1990	25.675	21.837	117.57
1991	29.142	25.870	112.64
1992	33.967	27.280	124.51
1993	36.823	28.328	129.98
1994	40.053	31.984	125.22
1995	45.418	40.629	111.78
1996	49.815	42.929	116.04
1997	53.443	41.680	128.22
1998	48.848	27.337	178.68
1999	48.665	24.003	202.68
2000	62.124	33.515	185.36
2001	56.321	30.962	183.50
2002	57.159	31.229	183.03
2003	61.058	32.551	187.57
2004	71.585	46.525	153.86
2005	77.536	52.811	146.81
2006	100.690	61.078	164.85

المصدر : الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الأسيوي للتنمية تقارير 2003 ، 2005 ، 2007 ، مأخوذة من الموقع الالكتروني : www.ADB.org

(جدول – 11)

نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة لاندونيسيا

للمدة (1985 – 2006)

السنوات	إجمالي الطاقة المستهلكة (ألف طن متري)	عدد السكان (مليون نسمة)	نصيب الفرد من الطاقة (طن متري / فرد)
1985	20908	164.63	0.12699
1986	20593	168.35	0.12232
1987	21982	172.01	0.12779
1988	23071	175.59	0.13139
1989	24588	179.14	0.13725
1990	27801	179.38	0.15498
1991	30097	182.94	0.16451
1992	34048	186.04	0.18301
1993	34521	189.14	0.18251
1994	35178	192.22	0.18300
1995	36904	194.79	0.18948
1996	39740	198.32	0.20038
1997	44685	201.35	0.22192
1998	42536	204.39	0.20811
1999	41372	207.44	0.19944
2000	42951	210.49	0.20405
2001	43332	208.6	0.20773
2002	43476	211.4	0.20565
2003	50558	214.3	0.23592
2004	50484	217.1	0.23253
2005	50342	219.9	0.22893
2006	50042	222.1	0.22531

المصدر : الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الأسيوي للتنمية تقارير 2003 ، 2005 ، 2007 ، مأخوذة من الموقع الالكتروني : www.ADB.org

(جدول – 12)

رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لاندونيسيا

للمدة (1988 – 2006)

السنوات	رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من GDP
1988	-1.6
1990	-2.6
1995	-3.2
2000	4.8
2001	4.2
2002	3.9
2003	3.4
2004	0.6
2005	0.3
2006	2.6

المصدر : الجدول بالاعتماد على بيانات البنك الأسيوي للتنمية تقارير 2005 ، 2007 ، مأخوذة من الموقع الالكتروني : www.ADB.org

(جدول – 13)

مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لاندونيسيا

للمدة (1988 – 2006)

السنوات	الدين الخارجي كنسبة مئوية من GDP
1988	63.9
1990	64.0
1995	63.4
2000	93.6
2001	88.7
2002	70.0
2003	60.7
2004	57.0
2005	50.6
2006	45.1

المصدر : الجدول بالاعتماد على بيانات البنك الأسيوي للتنمية تقارير 2005 ، 2007 ، مأخوذة من الموقع الالكتروني : www.ADB.org

(جدول – 14)

معدلات البطالة لاندونيسيا للمدة (1985 – 2006)

السنوات	الأشخاص العاطلين عن العمل (بالآلاف)	مجموع القوى العاملة (بالآلاف)	معدل البطالة %
1985	1368	63826	2.1
1986	1855	70193	2.6
1987	1842	72245	2.5
1988	2078	74596	2.8
1989	2083	75508	2.8
1990	1952	77803	2.5
1991	2032	78455	2.6
1992	2186	80704	2.7
1993	2246	81446	2.8
1994	3738	85776	4.4
1995	6251	86361	7.2
1996	4408	90110	4.9
1997	4275	913225	4.7
1998	5063	92735	5.5
1999	6030	94847	6.4
2000	5858	95696	6.1
2001	8005	98812	8.1
2002	9132	100779	9.0
2003	9820	102631	9.5
2004	10251	103973	1.3
2005	10854	105802	1.8
2006	11105	106282	0.4

المصدر : الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الأسيوي للتنمية تقارير 2003 ، 2005 ، 2007 ، مأخوذة من الموقع الالكتروني : www.ADB.org

(جدول – 15)

معدل النمو السكاني لاندونيسيا للمدة (1985 – 2006)

السنوات	عدد السكان (مليون نسمة)	معدلات النمو السكاني %
1985	164.63	0.7
1986	168.35	2.0
1987	172.01	2.0
1988	175.59	2.0
1989	179.14	2.0
1990	179.38	2.0
1991	182.94	1.7
1992	186.04	1.7
1993	189.14	1.7
1994	192.22	1.7
1995	194.79	1.7
1996	198.32	1.2
1997	201.35	1.2
1998	204.39	1.2
1999	207.44	1.2
2000	210.49	1.2
2001	208.6	1.2
2002	211.4	1.3
2003	214.3	1.3
2004	217.1	1.3
2005	219.9	1.3
2006	222.1	1.2

المصدر : الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الأسيوي للتنمية تقارير 2003 ، 2005 ، 2007 ، مأخوذة من الموقع الالكتروني : www.ADB.org

(جدول – 16)

النسب المئوية للسكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية لاندونيسيا

للمدة (1985 – 2006)

السنوات	عدد السكان (مليون نسمة)	السكان الحضر كنسبة مئوية من السكان الكلي
1985	164.63	26.0
1986	168.35	26.0
1987	172.01	28.2
1988	175.59	29.8
1989	179.14	29.9
1990	179.38	30.9
1991	182.94	30.9
1992	186.04	31.6
1993	189.14	32.3
1994	192.22	34.1
1995	194.79	35.9
1996	198.32	36.1
1997	201.35	37.2
1998	204.39	38.8
1999	207.44	39.4
2000	210.49	42.1
2001	208.6	42.9
2002	211.4	43.5
2003	214.3	43.2
2004	217.1	43.2
2005	219.9	43.1
2006	222.1	45.9

المصدر : الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الأسيوي للتنمية تقارير 2003 ، 2005 ، 2007 ، مأخوذة من الموقع الالكتروني : www.ADB.org

(جدول – 17)

مؤشرات التنمية المستدامة الاقتصادية للعراق للمدة (1995 – 2005)

السنوات	متوسط دخل الفرد من GDP (دينار)	صادرات السلع والخدمات كنسبة مئوية من واردات السلع والخدمات
1995	208477.0	6.13
1996	1665037.0	16.15
1997	1604652.0	21.53
1998	754376.0	28.04
1999	1473955.0	23.99
2000	2084767.0	11.51
2001	1665027.0	6.88
2002	1604652.0	4.76
2003	1123227.0	0.18
2004	1767106.0	0.10
2005	2288741.0	14.18

المصدر :

1. **وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي : الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية (2005 – 2006) إحصاءات الحسابات القومية ، إحصاءات التجارة الخارجية .**
2. **وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي : الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية (2007) إحصاءات الحسابات القومية ، إحصاءات التجارة الخارجية .**

(جدول - 18)

اسعار صرف الـ (الوآن الكوري) والـ (الروبية الاندونيسية) مقابل الدولار الأمريكي

للفترة (1985 – 2006)

السنوات	الوآن مقابل الدولار الأمريكي في نهاية المدة	الروبية مقابل الدولار الأمريكي في نهاية المدة
1985	890.20	1.125.00
1986	861.40	1.641.00
1987	792.30	1.650.00
1988	684.10	1.731.00
1989	679.60	1.797.00
1990	716.40	1.901.00
1991	760.80	1.992.00
1992	788.40	2.062.00
1993	808.10	2.110.00
1994	788.70	2.200.00
1995	774.70	2.308.00
1996	844.20	2.383.00
1997	1.695.0	4.650.00
1998	1.204.0	8.025.00
1999	1.138.0	7.085.0
2000	1.264.50	9.595.0
2001	1.313.50	10.400.0
2002	1.186.20	8.940.0
2003	1.192.60	8.465.0
2004	1.035.10	9.290.0
2005	1.011.60	9.830.0
2006	929.80	9.020.0

Source : Intentional Monetary Fund : Financial Statistics , published by the I.M.F, Washington , 1989 , 2002 , 2007 , pages , 457- 629 – 634 .

المصادر

أولا : المصادر العربية

القرآن الكريم

الكتب

1. أبو العلا ، د . محمد حسين : ديكتاتورية العولمة ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2004 .
2. اسيدون ، آلسا : النظريات الاقتصادية في التنمية ، ترجمة وعلق عليه د. مطانيوس حبيب ، دار الفاضل ، الطبعة الأولى ، دمشق ، سوريا ، 1997 .
3. أمين ، د. جلال : كشف الأقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية ، منشورات دار الهلال ، الكويت ،2002 .
4. ـــــــــــــ : نظريات التنمية - علم أم مذاهب ؟ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان . 1999 .
5. البدراوي ، د. عدنان مكي ، د. فلاح جمال معروف العزاوي : التنمية والتخطيط الإقليمي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، العراق ، 1991 .
6. خضور ، د. رسلان : اقتصاديات البيئة ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، سوريا ، 1997.
7. الخولي ، د. أسامة ، تقديم د. مصطفى كمال طلبة : البيئة وقضايا التصنيع – دراسات حول الواقع البيئي في الوطن العربي والدول النامية ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1990 .
8. دوجلاس ، موسيث . ف . : مبادئ التنمية المستدامة ، ترجمة بهاء شاهين ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، ط1 ، 2000 .
9. الرفاعي ، د. سحر قدوري : التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية – إشارة خاصة للعراق ، المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية تحت عنوان (المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة) ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، جامعة الدول العربية ، 2007 ، ص 26 .
10. رومانو ، دوناتو : الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة ، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ، المركز الوطني للسياسات الزراعية ، 2002 .

11. أ.سام ويلسون ، بول : الاقتصاد ، ترجمة هشام عبد الله وآخرون ، منشورات الأهلية ، عمان ، 2001 .
12. سماقه بي ، أيوب أنور حمد : البيئة والتنمية المستدامة - تحليل العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة مع اشاره خاصة إلى محافظة اربيل ، التفسير للنشر والإعلان ، ط1 ، 2006 .
13. سولو ، روبرت : نظرية النمو ، ترجمة ليلى عبود ، مراجعة د. محمد دويدار ،المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، 2003 .
14. الشيخ ، د.محمد صالح : الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها ، ط1 ، مكتبة الإشعاع الفنية ، القاهرة ، 2002 .
15. عبد الله ، د. عبد الخالق : التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية ، دراسات في التنمية العربية - الواقع والتحديات ، سلسلة كتب المستقبل العربي (13) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1998 .
16. عبد الرضا ، أ.د. نبيل جعفر : الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط ، الطبعة الأولى ، مؤسسة وارث الثقافية ، 2008 .
17. عبد الفضيل ، د. محمود : إمكانية التنمية الاقتصادية العربية على الطريقة الأسيوية ، الندوة التي أقامتها مؤسسة عبد الحميد شومان تحت عنوان (العرب والتحديات الاقتصادية العالمية) ، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن ، 1999 .
18. ـــــــــــــــــــ : العرب والتجربة الأسيوية ـ الدروس المستفادة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ، 2000 .
19. عطية ، د. عبد القادر محمد عبد القادر : اتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعية ، ط1 ، الإسكندرية، مصر ، 2000 .
20. فتح الله ، د. سعد حسين : التنمية المستقلة - المتطلبات - والاستراتيجيات والنتائج ، سلسلة اطاريح دكتوراه ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1999 .
21. الفهداوي ، خميس خلف موسى ، د. مازن عيسى الشيخ راضي : التنمية الاقتصادية ، العراق ، بغداد ، 2000 .
22. النجار ، د. يحيى غني ، د. أمال عبد الأمير شلاش : التنمية الاقتصادية - نظريات ، مشاكل ، مبادئ ، وسياسات ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، العراق ، 1991 .

البحوث

1. أبو العلا ، أنور علي : ارتفاع أسعار البترول وليست زيادة الإنتاج الطريق الوحيد لتحقيق التنمية المستدامة ، صحيفة الوطن ، الأحد ، 2004/2/1 .
2. أديب ، عبد السلام : أبعاد التنمية المستدامة ، الاجتماع السنوي لنقابة المهندسين الزراعيين التابعة للاتحاد المغربي ، المغرب ، 2002 .
3. أم ، جاك ، هولا ندر : تسخين الأرض ، ترجمة صفاء روماني ، مجلة الثقافة العالمية الكويت ، حزيران ، 2004 .
4. البطاط ، د.كاظم احمد حماده : التنمية المستدامة مسار جديد بين نظريات التنمية الحديثة ، المجلة العراقية للعلوم الإدارية ، العدد (18) ، جامعة كربلاء ، كانون الأول ،2007 .
5. بيئتنا ، مجلة : الهيئة العامة للبيئة (الكويت) ، العدد 72 , أب ، 2004 .
6. جيثوم : سليم فرحان ، معوقات التنمية في العراق ، مجلة الفرات ، مركز الفرات للتنمية والدراسات الستراتيجية ، العدد الثالث ، 2005 .
7. الحافظ ، د. مهدي : التنمية المستدامة في ظل الصراع الدائر في العراق ، نص الورقة التي قدمت إلى اجتماع خبراء التنمية الذي نظمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا) المنعقد في بيروت بتاريخ 27 – 28 حزيران ، 2008 .
8. الحسيني ، د. احمد خليل : تقييم ستراتيجية التنمية لإعادة الأعمار في العراق ، مجلة أبحاث عراقية ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية ، العدد 3 ، السنة الأولى ،2007.
9. الحسيني ، باسل جودت : السياسات الاقتصادية في العراق – الواقع الراهن مع نظرة مستقبلية ، بحث جاء ضمن ملف (العراق والمنطقة بعد الحرب : قضايا إعادة الأعمار) ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت – لبنان ، العدد 295 ، السنة 26 ، أيلول / سبتمبر 2003 .
10. الحص ، سليم : أفاق التنمية العربية المستدامة ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد 315 ، 2005 .

11. حمزة ، نبيلة : التنمية البشرية المستدامة ودور المنظمات غير الحكومية - حالة البلدان العربية ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا) ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 1999 .

12. رزيق ، د. كمال : التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت . السنة الثالثة ، العدد 25 ، 2005 .

13. شيمتها يني ، ستيفان : مجلس رجال الأعمال من اجل التنمية القابلة للاستمرار ، ابريل 1992 .

14. الرفاعي ، د. سحر قدوري : التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية – إشارة خاصة للعراق ، بحث جاء ضمن وقائع المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية تحت عنوان (المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة) ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، جامعة الدول العربية ، 2007 .

15. طاهر ، د. جميل : النفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية : الفرص والتحديات ، المعهد العربي للتخطيط – الكويت ، كانون الأول ، 1997 .

16. عبد الحسين ، د. عدنان فرحان : دراسة تحليلية لمرتكزات نجاح التجربة التنموية في كوريا الجنوبية للمدة (1965 – 2005) ، مجلة العلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، المجلد 5 ، العدد 18 ، نيسان 2006 .

17. عيسى ، د. محمد عبد الشفيع : أسيا ـ من المعجزة إلى الأزمة ، جريدة طريق الشعب ، العدد 126 ، السنة 71 ، الخميس 9 آذار ، 2006 .

18. غازي ، د. سمير جميل : الأنظمة والتشريعات البيئية في المملكة العربية السعودية ، الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة (P .M .E) . المملكة العربية السعودية .

19. غنايم ، د. محمد : دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي ، معهد الأبحاث التطبيقية ، القدس ، نيسان ، 2001 .

23. قرم ، د. جورج : التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي حالة العالم العربي ، سلسلة دراسات التنمية البشرية (رقم 6) ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا (الاسكوا) ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 1997 .

20. كاظم ، اسعد جواد : التنمية البشرية المستدامة ودعوة الفكر الاقتصادي إلى رحاب الإنسانية مجلة الحكمة ، العدد 30 , بغداد , ت1 , 2002 .
21. كاظم ، د. كامل علاوي : دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد العراقي ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، عدد خاص من بحوث ومناقشات الندوة العلمية الأولى لقسم الاقتصاد في كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة الكوفة ، تحت عنوان (قراءة في مستقبل الاقتصاد العراقي) ، الأربعاء 19 كانون الثاني / يناير ، العدد 2 ، 2005 .
22. المعموري ، د. عبد علي كاظم : الاقتصاد العراقي والليبرالية المزعومة ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، عدد خاص من بحوث ومناقشات الندوة العلمية الأولى لقسم الاقتصاد في كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة الكوفة ، تحت عنوان (قراءة في مستقبل الاقتصاد العراقي) ، الأربعاء 19 كانون الثاني / يناير ، العدد 2 ، 2005 .
23. مصطفى ، د. عدنان ياسين : التنمية المستدامة بين أيدلوجيا الشمال ومأزق الجنوب – رؤية سيولوجية ، بحث جاء ضمن الندوة التي عقدت بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان (التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي) للفترة 10 – 14 شباط ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2000 .
24. مليكة ، أ.طيب سليمان: إشكالية التنمية المحلية المستدامة في ظل حماية البيئة ، مجلة علوم إنسانية ، السنة السادسة: العدد (39) ، خريف 2008 .
25. المقدادي ، د. كاظم : التأثيرات الصحية والبيئية للحرب على العراق ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت – لبنان ، العدد 300 ، السنة 26 ، شباط / فبراير 2004 .
26. النجفي ، د. سالم توفيق : مستقبل التنمية – جاء ضمن ملف (العراق .. إلى أين ؟) مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت - لبنان ، العدد 305 ، السنة 27 ، تموز / يوليو 2004 .
27. نصير ، د. عبد الله عبد القادر : البيئة والتنمية المستدامة التكامل الاستراتيجي للعمل الخيري ، مركز التميز للمنظمات الغير الحكومية ، عمان ، الأردن ، 2002 .
28. النيش ، أ. نجاة : الطاقة والبيئة والتنمية المستديمة أفاق ومستجدات ، المعهد العربي للتخطيط – الكويت ، يونيو 2001 .

29. هاكموران ، رونالد , لورا والاس : الحاجة للتعاون بين المشتغلين بالاقتصاد والمشتغلين بشؤون البيئة , مجلة التمويل والتنمية , البنك الدولي , ديسمبر ، 1995 .
30. الهيتي ، د. نوزاد عبد الرحمن : البيئة والتنمية في دول مجلس التعاون – الانجاز والتحديات ، مجلة أفاق اقتصادية ، اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الأمارات العربية المتحدة ، المجلد 23 ، العدد 90 ، 2002 .
31. ـــــــــــــــــــــــــ : التنمية المستدامة في المنطقة العربية – الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية ، المعهد العربي للتخطيط – الكويت ، 2003 .

التقارير والجهات الرسمية

1. الأمم المتحدة : المكتب الإقليمي للدول العربية ، الاعتبارات البيئية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أولويات التجارة والبيئة في المنطقة العربية ، اجتماع الخبراء حول أولويات التجارة والبيئة في المنطقة العربية القاهرة ، 2007 .
2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : تقرير التنمية البشرية 1991، مطبعة أكسفورد ، بيروت ، 1991 .
3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : تقرير التنمية البشرية 1992 , مطبعة أكسفورد ، بيروت ، 1992 .
4. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية 1993 ، مطبعة أكسفورد ، نيويورك ، 1993 .
5. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : تقرير التنمية البشرية 1994 ، مطبعة أكسفورد ، بيروت 1994 .
6. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : تقرير التنمية البشرية لعام 2003 ، مطبعة أكسفورد ، 2003 .
7. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : تقرير التنمية البشرية لعام 2004 ، مطبعة أكسفورد . 2004 .

8. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي : تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 ، المطبعة الوطنية ، عمان ، الأردن ،2003 .
9. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي : تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004 ، نحو الحرية في الوطن العربي ، المطبعة الوطنية ، عمان ، الأردن ، 2004 .

10. البنك الأسيوي للتنمية : تقرير ، 2003 ، مأخوذة من الموقع : www.ADB.org .
11. البنك الأسيوي للتنمية : تقرير ، 2005 ، مأخوذة من الموقع : www.ADB.org
12. البنك الأسيوي للتنمية : تقرير ، 2007 ، مأخوذة من الموقع : www.ADB.org

13. البنك الدولي : إعادة بناء العراق , الإصلاح الاقتصادي والمرحلة الانتقالية ، موجز تحليلي ، 2005 .
14. دراسات الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا : دراسات الحسابات القومية لمنطقة الاسكوا ، النشرة الخامسة والعشرون ، العدد 26 ، 2005 – 2006 .
15. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا) : ، تقرير عن المنظور البيئي حتى عام 2000 وما بعده ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 1992
16. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا) : ملامح قطرية وإقليمية لمؤشرات التنمية المستدامة لقطاعات مختارة في منطقة الاسكوا ، (3) قطاع البيئة ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 2005 .
17. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا) : ملامح قطرية وإقليمية لمؤشرات التنمية المستدامة لقطاعات مختارة في منطقة الاسكوا ، (2) قطاع الموارد المائية ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 2005 .
18. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا) : دراسة عن إدماج البعد البيئي في الخطط الإنمائية – الخلفية المفاهيمية والنظرية والتقليدية ، الجزء الأول ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 1999 .
19. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا (الاسكوا) : تقرير الاسكوا عن التنمية المائية ، نيويورك ، 2005 .

20. اللجنة العالمية للبيئة والتنمية : مستقبلنا المشترك ، ترجمة محمد كامل عارف ، سلسلة كتب عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1989 .

21. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي : أفاق التنمية العربية في التسعينات ، البحرين 1995.

22. صندوق النقد العربي وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الامارت ، أبو ظبي ، 2005 .

23. صندوق النقد العربي وآخرون : الدائرة الاقتصادية والفنية ، مؤشرات اقتصادية (1994 - 2004) .

24. صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم) : المكتب الإقليمي للدول العربية ، عمان ، الأردن ، 2002 .

25. مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية : مذكرة الأمين العام ، ريودي جانيرو ، 1992.

26. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية (2005 – 2006) ، (2007) العراق ، 2006 ، 2007 .

27. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ـ الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ـ مديرية إحصاءات التنمية البشرية : تقرير مؤشرات رصد الأهداف الإنمائية للألفية ،2005 .

28. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، دائرة الحسابات القومية ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، نشرات الناتج المحلي الإجمالي .

الرسائل الجامعية

1. إبراهيم ، إبراهيم أديب : برامج التكيف الهيكلي وأثراها في التنمية الاقتصادية لدول نامية مختارة ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، 2004 .

2. التميمي ، رعد سامي عبد الرزاق : العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي ، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2006 .

3. ألجلبي ، أياد بشير عبد القادر: التنمية الاقتصادية والبيئة بين فشل السوق والسياسة الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، جامعة الموصل ، 2003 .
4. حسن ، أزهار عبد اللطيف : الكلف البيئية للتنمية ومقتضيات تضمينها للأنشطة التنموية وإظهارها في الحسابات القومية (دراسة حالة العراق) ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، جامعة البصرة ، 2006 .

5. الربيعي ، هشام سالم كشكول : اثر العامل السكاني في التنمية المستدامة مع إشارة خاصة إلى بلدان الاسكوا ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2004 .

6. الشرابي ، محمد ذنون محمد : تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه التنمية المستدامة ، دراسة نظرية تطبيقية للمدة (1987 – 2003) ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، جامعة الموصل ، 2005 .

7. العمراني ، فرح بشير خليفة : العلاقة المتبادلة بين التنمية المستدامة والبيئة ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم السياحة ، جامعة بغداد ، 2006 .
8. الكبيسي ، لورنس يحيى صالح : التنمية البشرية المستدامة في ظل العولمة الاقتصادية في الدول النامية ، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2005 .

الشبكة العالمية للمعلومات (internet)

1. احمد الليثي : الاقتصاد الكوري نموذج رائد للنمور الأسيوية . www. Aljesr . net \ article O8
2. الأمم المتحدة ، الطريق إلى جوهانسبرغ . www. UN . org
3. اندونيسيا ، ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة . http // : ar – Wikipedia . org \ wiki
4. تجارب أسيوية ، التشيبول وقود كوريا www. Islam on line . net2003 / 7 / 3
5. منتدى التنمية الاقتصادية الدولي www . ci . Loveland . co.
6. كوريا الجنوبية ويكيبيديا الموسوعة الحرة http :// ar – Wikipedia – org

7. www. Alwagt . com مجلة الوقت ، العدد1428 76 الجمعة .
8. www. ADB .org
9. www . Islam online . net . عبد الكريم حمودي ، اندونيسيا – من يوقف شبح الإفلاس
10. http://www.freebab.com/inp/view.asp?ID=8012.
سلام إبراهيم كبة : التنمية المستدامة في العراق الحديث / الجزء الخامس ، تاريخ النشر 2007 / 09 / 27
11. سلام إبراهيم عطوف كبة الزراعة العراقية والتنمية المستدامة الحوار المتمدن - العدد:2066 - 2007 /10 12
http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=111867
12. سلام عطوف كبة : خدمات العراق والتنمية المستدامة 8 / 10/ 2007
www.iraqoftomorrow.org
13. نبيل السمالوطي : إشكالية البيئة والتنمية في العالم الإسلامي ، رؤيا اجتماعية
للمزيد من المعلومات انظر الموقع الأتي : http//www.alazhrh.com
13. Pollution and waste increasing in five countries despite more efficient use of resources , www.wri.org.press.http..110.
14. سلام عطوف كبة : خدمات العراق والتنمية المستدامة العدد الرابع 8 / 10 /2007
www.iraqoftomorrow.org

ثانياً : المصادر الانكليزية

a. Books

1. Allaby , Michal ; Dictionary Of Ecology , Oxford University Press , 2005 .
2. Al - Hamash , Khail , Khudhairs .Ali ; Pupils Dictionary , The New English Course For Iraq , 1983 .

3. Permian , Rogeramd Ethers : Natural Resource and Environmental Economics , Longman , New York , USA .
4. Ingham , Barara ; Economics And Development , MC GRAW – HILL BOOK COMPANY , Solfor Of University , 1995 .
5. James M. Eyphor And James . L . Dietz :The Process Economic Development , First published ,London , 1997.
6. Jordan Environment society ; Environmental researches, studies , 1994 .
7. Millan , Alistair Mc ; The Conies Oxford Dictionary Of Politic , University Press , 2005
8. Ministry Of Foreign Affairs (Japan) : development and the environment , the Japan's Experience ,Japan 1992.
9. Pezzey ; Sustainability – An interdict capillary Guide Environment Values , USA , 1992 .
10. The Colombia Electronic Encyclopedia : Waste disposal and recycling , copy right 2000.
11. Understanding Sustainable Development , AGENDA 21 , A guide For Public Officials .

B. publication & statistics

1. Asian Development Bank : key indicators of developing Asian and pacific countries , Republic of Korea , 2007.
2. E.S.C.W.A , Economic and Social Commission for western Asia , Application of Sustainable Development Indicators in the ESCOWA Member Countries – Analysis of Results , United Nations , New York , 2000.

3. Intentional Monetary Fund : Intentional Financial Statistics , published by the I.M.F, Washington , 1989.
4. Intentional Monetary Fund : Intentional Financial Statistics , published by the I.M.F, Washington , 2002 .
5. Intentional Monetary Fund : Intentional Financial Statistics , published by the I.M.F, Washington , 2007.
6. U.N.D.P: Reconciling economic reform and Sustainable Human Development Social Consequences Of Nea - Liberalism Environmental Repercussions , N.Y 1996.
7. E.S.C.W.A : Review Of the Impact of pricing Policy On Water Demand In The E.S.C.W.A region With A case Study on Jordan N.Y , 1997.
8. E.S.C.W.A : Survey on Incorporating The Environmental Dimension into Development plans , part 1, N.Y,1997 .
9. FAO : Statistical year book , vol .1 / 1 , 2005 – 2006 .
10. E.S.C.W.A : Trade Policy Aspects Of Environmental measures In the E.S.C.W.A Countries , N.Y, 1997.
11. United Nations Development Programmer (UNDP) : Human Development Report 2007 - 2008 , New York , first published, 2008 .

Abstract

Although the development of evolution theories in economic, and it is a comprehensive entry new has many economic, social, cultural, environmental and moral aspects. but all that was not enough to provide solutions in the face of degradation and environmental degradation. The human suffering has increased with the end of the last century due to the rise in pollution levels, increasing of global warming phenomenon, breakup ozone layer and increasing in the expected high temperature of the earth. Therefore, it is no longer ensure coupling increase the average per capita income and continued growth to improved economic status, health, education or environmental level. The development programs aimed at achieving the goals of society in terms of equitable distribution of income and the importance of efficiency and economic stability and economic well-being and social and development programs linked to both the social and economic environment is the foundation upon which sustainable development and this was confirmed by the theory. The continued environmentally sustainable development is capable of conservation of natural resources and the deterioration of the environment by reducing attrition and activates the use of modern techniques in the treatment process to reduce waste of resources, and this was putting forward in the second quarter.

The process of sustainable development need to double development effort by the institutions that have the decision to emphasize economic diversification in the components of General Domestic Production (GDP) and not to rely on a particular sector and activate economic indicators to gain a base through which to launch an action plan, which aimed to achieve the desired goals to reach sustainable development, and this has been dealt with in Chapter Three.

The practical part studies the application indicators of sustainable development through a number of unexplained changes that reflect the economic, social, environmental and institutional aspects, and search the possibility of its application with the hypothesis of the research that the disintegration of the environmental dimension in economic planning will lead to a retreat in the indicators of sustainable development.

University of Karbala

College of Administration and Economics

Department of Economics

The Economic Analysis of Sustainable Development Indicators from Asian's Selected Countries

A Thesis Submitted by:

Ali Mahdi Dawoud Selman Al- Rubaey

To the Council of the College of Administration and Economics, University of Karbala, as a Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master in Economics Science

Supervised by:

Prof. Dr. Kadhim Ahmed Hamada Al-Batat

1430 A. H 2009 A. C